ليالى الفكر فى ڤيينّا

د. مصطفى الفقى





دار الشروق

ليالى الفكر فى ڤيينا

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

د. مصطفى الفقى

ليالى الفكر فى ڤيينّا

دار الشروق

إهــــداء

إلى روح أمى .. التى رحلت عن الدنيا حين كنت فى زيارة للوطن أحـتـفى بأول حـفـيـد .. فـاقـتـرن الاستقـبال الباسم بالوداع الحزين، فى مشـهد إنسانى فريد، يجسد دورة الحياة، ويلخص فلسفة الكون.

د. مصطفى الفقى

تصـــديـر

شدت المطربة العربية «أسمهان» تردد قول الشاعر المصرى «على محمود طه» «ليالى الأنس فى ڤيينا » فغررت بنا جميعاً ، وذهبنا إلى العاصمة النمساوية نتوقع سهراتها الجميلة ولياليها الرائعة بين موسيقى موزارت ، وألحان بتهوفن فى دار الأوبرا الشهيرة بعد أن يكون نهارنا قد انقضى بين متاحفها التاريخية ، وتأمل الطرز المعمارية المتنوعة لمبانيها الفخمة ، ذهبت إلى ڤيينا وأنا أظن أن العرب قد أطلقت على تلك البلاد اسم «النمسا» لأن كل فرد فيها «نمس» يحيا حياته كما يريدها ، ولكن كانت الصدمة حين وصلت إليها لأجد نفسى مثقلا بأعباء مسئولية شرف تمثيل بلادى فى أربع دول هى النمسا وسلوفاكيا وسلوفينيا وكرواتيا فضلا عن أن أكون مندوبها الدائم فى أربع منظمات دولية مهمة ، وهكذا انصرفت الأحلام وظهرت الحقائق فإذا المدينة شديدة الهدوء إلى حد الملل ، باردة الشتاء إلى حد التجمد ، وكنت قد عشت سنوات فى صدر شبابى بالعاصمة البريطانية وتصورت أيامها أنها مدينة شديدة البرودة ولكن حين عايشت أول شتاء فى «ڤيينا» أدركت أن «لندن» مدينة استوائية! . . ولكن ذلك لا يمنعنى من الاعتراف بأن «ڤيينا» مدينة رائعة الجمال إلى حد الكمال ، وإن كان الكمال يتناقض أحيانا مع الجمال ، ومازلت أذكر للعالم المصرى الراحل الدكتور «أحمد زكى» مقولة قرأتها منذ عشرات السنين فى كتابه «مع الله فى السماء» ، وظللت أتذكرها بين الحين والآخر وأنا فى العاصمة النمساوية ، فلقد قال ـ رحمه الله ـ «ليس كالنقص دليل على

الكمال»، فالبدر ناقص الاستدارة ، ولا يتألق الجمال دائماً إلا بنقص خفيف يظهره ويبرز محاسنه ، حتى تغنت العرب القدامى بحور العين واستعذب المحدثون منهم لثغة الحروف ، وقد بدت أمامى «ڤيينا» كالمرأة شديدة الجمال ولكن بغير جاذبية أو روح إذ ليس لها جاذبية المدائن الأوروبية الكبرى وروحها الساحرة مثلما نرى فى باريس أو لندن أو روما ، فقد تكون « ڤيينا» بكل المقاييس أكثر جمالاً ، ولكنها أيضاً أقل سحراً . والمدائن كما يقول شاعر العرب «نزار قبانى» كالإناث لكل واحدة شخصية ومذاق ، ويرتبط بكل منها نمط من الأحلام والذكريات .

فى تلك الأجواء ، وبين كل هذه المعانى ، عشت بضع سنوات فى «ڤيينا» أعمل وأقرأ وأكتب ، وأرقب الوطن من بعيد حيث يزداد المصرى ارتباطا به كلما كان بعيداً عنه ، ويشتد الحنين إليه كلما ازداد فراقنا له ، ومن هذا الشعور الإنسانى الجارف انطلق قلمى ليكتب فى «عطلة الأسبوع» حول أحد الموضوعات التى تمثل بعض شواغل «الكنانة» أو ترتبط بشئ من آمال «المحروسة» كما يراها واحد من أبناء «أم الدنيا»، كما أننى كنت أستجيب فى ذلك لدعوة دائمة، من إبراهيم المعلم ـ صاحب «دار الشروق» ـ وهو صديق عزيز ظل قريبا منى فى السراء والضراء معا، لذلك جاءت هذه الصفحات لتستحق اسماً جديداً أستأذن المطربة العربية الراحلة والشاعر المصرى المتميز فى أن يكون عنواناً بديلاً يشير إلى «ليالى الفكر فى ڤيينا» .

د. مصطفى الفقى

الدبلوماسية المصرية فى العاصمة النمساوية

تذهب العلاقات بين مصر والنمسا إلى عدة قرون مضت، فقد بدأ أول وجود نمساوى رسمى فى مصر عام ١٧٤٠م حين أظهرت الأسرة الملكية «الهابسبورج» اهتماما خاصا بأرض النيل، وقد تأسست أول قنصلية للنمسا فى مدينة الإسكندرية فى العاشر من مايو عام ١٧٨١، كما وصلت أول بعثة علمية أرسلها «محمد على» إلى النمسا عام ١٨٢٩ لدراسة الطب والكيمياء وبعض الصناعات ثم توالت بعد ذلك الاتصالات بين الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية ومصر فى ظل حكم الأسرة العلوية وشملت جميع النواحى السياسية والتجارية والثقافية، وأبدى الأثريون النمساويون اهتماما خاصا بتاريخ الحضارة المصرية والمشاركة فى عمليات التنقيب عن الآثار القديمة، وقد تنامى التعاطف بين الدولتين سياسيا حين كانت النمسا ومصر تتخذان مواقف غير ودية تجاه السلطنة العثمانية ـ كل لأسبابه ـ بكل سيطرتها ونفوذها فى شرق أوروبا والبلقان من جانب، وفى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جانب آخر..

وبذلك فإن العلاقات المصرية ـ النمساوية تضرب بجذورها فى أعماق القرنين الماضيين ـ على الأقل ـ حيث ارتبطت مصر القرن التاسع عشر على المستويين السياسى والثقافى بروابط وثيقة ساعدت عليها الميول الطبيعية لبعض أفراد الأسرة العلوية الحاكمة تجاه دولة النمسا بحسها الفنى الواضح، وروحها الحضارية المتوقدة، كما أن الجانب التجارى كان له وجوده أيضا بين البلدين ولعل «الجوخ»

النمساوى يمثل علاقة شعبية لدى المواطن المصرى والعادى على امتداد قرن ونصف من الزمان حين وضع المصريون فوق رءوسهم غطاء وطنيا وردت خامته من النمسا، كما بدأت العلاقات بين الدولتين مراحل من التطور والازدهار بعد الحربين العالميتين ومع قيام التمثيل الدبلوماسى المصرى المستقل فى الخارج بدءا من عام ١٩٢٣.

وتبدو الأهمية المزدوجة للعاصمة النمساوية لنا حاليا فى محورين:

أولا: طبيعة العلاقات السياسية بين مصر والنمسا سواء على الصعيد الثنائى، أو على صعيد العلاقات المتوسطية أو الشرق الأوسطية بالاتحاد الأوروبى الذى انضمت إليه النمسا فى مطلع عام ١٩٩٥.

ثانيا: تعتبر «ڤيينا» هى المقر الثالث للأمم المتحدة فضلا عن أنها مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للدول النامية، بالإضافة إلى منظمة الأمن والتعاون الأوروبى وغيرها من اللجان الدولية المتخصصة.

فإذا انتقلنا إلى السنوات الأخيرة فسوف نشهد نموا مضطردا للعلاقات بين مصر والنمسا، فعلى الصعيد السياسى لعبت زعامة «كرايسكى» دورا مؤثرا فى توجهات السلام فى الشرق الأوسط فى النصف الثانى من السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات حيث تمتعت النمسا بقبول عام من كل أطراف الصراع العربى - الإسرائيلى، كما تطورت العلاقات على المستوى الثنائى حيث تم توقيع اتفاق للتعاون الاقتصادى بين البلدين مع الاتجاه لتوقيع اتفاقية لتشجيع الاستثمار بينهما.

فإذا نظرنا على المستوى الآخر وهو الخاص بدور الدبلوماسية المصرية فى المنظمات الدولية فى «ڤيينا»، فسوف نجد أنها قد حققت إنجازًا باهرًا بوصول دبلوماسى مصرى إلى منصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو منصب دولى رفيع لم يشغله مواطن من دول العالم الثالث قبل ذلك، كما تم افتتاح المكتب الإقليمى لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والذى اتخذ مقره

«القاهرة» باعتبارها عاصمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما تقرر فتح مكتب لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للدول النامية مقره «القاهرة» كنواة لمكتب إقليمى لها فى المنطقة العربية.

أما على صعيد الجالية المصرية فللوجود المصرى أنشطة متعددة سواء أكان ذلك من خلال «النادى المصرى»، أم «رابطة الأكاديميين المصريين»، كما تستمر الجهود دائما لتسوية أوضاع رابطة بائعى الصحف وموزعى الإعلانات، فى الوقت الذى تسعى فيه حاليا جهود خيرية نشطة لبدء حملة جمع التبرعات لإقامة مستشفى خيرى على أرض بحى «عين شمس» فى القاهرة تبرع بها طبيب مصرى يعمل فى «ڤيينا» منذ سنوات، وبذلك تصبح الجالية المصرية فى النمسا قدوة لغيرها فى مجال الخدمة العامة والنشاط الخيرى داخل الوطن.

كما تميز الدور المصرى فى العاصمة النمساوية بالنشاط الثقافى الواسع ما بين مهرجانات مصرية، ومناسبات قومية ولقاءات فكرية، تشارك فيها السفارة المصرية مع كبار الشخصيات وفى مقدمتهم د. كورت ڤالدهايم صديق مصر الوفى، ونصير العرب العادل فى موقعيه البارزين أمينًا عاما للأمم المتحدة ثم رئيسا للجمهورية الفيدرالية النمساوية، ولا يخفى علينا أن ڤيينا هى عاصمة أوروبا الثقافية فيها تتألق الأعمال الأوبرالية الشهيرة، وفيها تصدح الموسيقى العالمية الراقية، ومنها خرج «سيجموند فرويد» عالم النفس المعروف، كما أنها أيضا عاصمة القانون الدبلوماسى فقد اقترن اسمها بأخطر الاتفاقيات الدولية حول العلاقات الدبلوماسية منذ مؤتمر ڤيينا عام ١٨١٥، وصولا إلى اتفاقيتى ڤيينا عامى ١٩٦١، ١٩٦٣.. إنها بحق بلد الفكر والأنس معا..

كورت ڤالدهايم

منذ أن تسلمت عملى سفيراً لمصر فى ڤيينا وقد استبد بى شغف كبير فى التعرف المباشر على شخصية الدكتور «كورت ڤالدهايم» رئيس جمهورية النمسا السابق والأمين العام الأسبق للأمم المتحدة ، وقد تحققت لى تلك الرغبة على امتداد سنوات خدمتى فى جمهورية النمسا الاتحادية ، وأصبح فى مقدورى أن أتحدث عنه فى إيجاز عبر السطور التالية حيث أوجز ملاحظاتى فى النقاط التالية :

أولا : إن شخصية «ڤالدهايم» بوزنها الدولى ومكانتها السياسية قد أثارت جدلاً ـ شأن المشاهير والمرموقين ـ وأصبح الرأى العام متعاطفاً معه فى أغلبه وإن كان الكثيرون لا يجاهرون بمشاعرهم نحوه لأسباب لا تخفى على القارئ الذى يعرف طبيعة التهمة التى حاولوا إلصاقها به ، ومعاقبته عليها بعد أكثر من نصف قرن من الادعاء بحدوثها ، **ولقد تضمنت بعض صفحات كتابه الأخير (الرد) ردا صادقاً ، وفى عبارات تلقائية وأمينة ، حتى إن العنوان ذاته يحمل معنى الإجابة** عن علامة استفهام ظالمة وجهها خصوم «ڤالدهايم» نحوه فى وقت تزايد فيه تألقه ، وتميزت مكانته .

ثانيـا : إننا لا نكاد نعرف فى تاريخ الشخصيات الدولية المعاصرة من تمكن من شغل المواقع التى احتلها «ڤالدهايم»الذى تبوأ أرفع منصب على المستوى الدولى ، كما تبوأ أرفع منصب على المستوى الوطنى ، وهو بذلك يملك سيرة ذاتية متميزة ، مع تاريخ دبلوماسى حافل ، فمن سفير مرموق إلى وزير لخارجية بلاده ، فمندوب

دائم لها فى الأمم المتحدة على نحو وصل به إلى موقع الوظيفة الدولية الأولى وحين فرغ منها وصل إلى قمة السلطة فى دولته، ونود أن نشير هنا إلى أن «ڤالدهايم» قد شغل منصب أمين عام الأمم المتحدة لفترتين متتاليتين فى ظل ظروف دولية متشابكة، وتحت وطأة الحرب الباردة بما كانت تحتاجه من توازنات ، وما تفرضه على الموظف الدولى الكبير من حكمة وحياد وموضوعية .

ثالثا : إن القارئ العربى لابد أن يتذكر أن اللغة العربية أصبحت إحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى فى عهد شغل فيه «ڤالدهايم» منصب الأمين العام للأمم المتحدة ، كذلك فإن الممثل الأول للشعب الفلسطينى قد خاطب المجتمع الدولى من فوق منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عهد «ڤالدهايم» أيضا ، ولاشك أن هذين الحدثين يربطان العرب بشعور خاص تجاه تلك الشخصية المتزنة فكريا، العادلة سياسيا ، ولست أشك أيضا فى أن هذين الأمرين يمثلان جزءاً مهما من خلفية موقف خصوم العرب والتى يلتقون فيها مع خصوم «ڤالدهايم» منافسيه السياسيين بشكل فرض على الرجل معركة طويلة المدى ، ويكفى أن نعلم أنه ـ بحجمه السياسى ووزنه التاريخى ـ ممنوع من دخول الولايات المتحدة الأمريكية .

إن الذين يعرفون «ڤالدهايم» عن قرب يدركون أن الرجل يتمتع بحس إنسانى رفيع، مع قدر وفير من دماثة الخلق ، وهدوء الطبع ، فضلاً عن وعيه السياسى الرفيع، وإدراكه الواعى للأحداث الدولية ، ومتابعته التى لا تنقطع لمجريات الأمور بصورة يحتل فيها الوضع فى الشرق الأوسط جزءا كبيراً من شغفه واهتمامه.

ودعنا هنا نضع السيرة الذاتية لهذا السياسى الدبلوماسى بإيجاز أمام القارئ ، فلقد ولد «كورت ڤالدهايم» فى منطقة النمسا السفلى فى ٢١ ديسمبر ١٩١٨ ، وواصل دراسته فى المدرسة العليا حتى أتمها فى إحدى المدن القريبة من ڤيينا عام ١٩٣٦ حيث خدم فى القوات المسلحة النمساوية لمدة عامين ثم استأنف دراسته عام

١٩٣٧ فى كلية القانون فى جامعة ڤيينا فى نفس الوقت الذى تابع فيه الدراسة فى «الأكاديمية الدبلوماسية النمساوية» التى حصل منها على الدبلوم عام ١٩٣٩ ثم التحق بالقوات المسلحة الألمانية ـ شأن الآلاف من شباب النمسا حينذاك ـ حيث خدم بها فى عدد من ميادين المعارك حتى عام ١٩٤٥ ، ولقد تمكن أثناء خدمته العسكرية من مواصلة دراسته فى نفس الوقت حتى حصل على الدكتوراه فى القانون عام ١٩٤٤ بحيث تمكن من الالتحاق بالسلك الدبلوماسى النمساوى عام ١٩٤٥ كسكرتير لوزير الخارجية فى ڤيينا بشكل جعله يتمكن عن قرب من المشاركة فى مفاوضات اتفاقية الدولة النمساوية ، ثم عمل فى السفارة النمساوية فى باريس فى الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٥١ حيث أصبح رئيساً لقسم شئون الدبلوماسيين بالخارجية النمساوية ، وفى عام ١٩٥٥ عين مراقباً دائماً لبلاده فى الأمم المتحدة فى نيويورك بينما قضى الفترة من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٠ كوزير مفوض للنمسا فى كندا ثم سفير بها ، حيث عاد ليعمل كمدير عام للشئون السياسية فى وزارة الخارجية النمساوية حتى تم تعيينه عام ١٩٦٤ كمندوب دائم للنمسا لدى الأمم المتحدة فى نيويورك ، وقد انتخب أثناء تلك الفترة لشغل عدد من المناصب الدبلوماسية ذات الطابع الفنى ، فقد كان رئيسا «للجنة الأمم المتحدة للفضاء الخارجى» ، وترأس عام ١٩٦٨ أول مؤتمر دولى فى هذا الشأن ، ثم تولى منصب وزير الخارجية النمساوية فى عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٠ حيث عاد مرة ثانية كمندوب دائم لبلاده لدى الأمم المتحدة ، وقد قبل أثناء توليه وزارة الخارجية رجاء من «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» لرئاسة «لجنة الضمانات» حتى تمكن من إكمال «الاتفاقية الدولية للضمانات النووية» ، وقد تقدم أثناء عمله كسفير لبلاده فى الأمم المتحدة لانتخابات الرئاسة فى النمسا وخسر المنصب بفارق ضئيل للغاية إلى أن انتخب فى ٢١ ديسمبر ١٩٧١ بالإجماع كأمين عام للأمم المتحدة لمدة خمس سنوات تجددت مرة ثانية حتى عام ١٩٨٢ حين عرضت عليه جامعة «جورج تاون» العمل بها كأستاذ غير متفرغ حتى عام ١٩٨٤ ، وقد انتخب أثناء تلك الفترة وفى عام ١٩٨٣ بالتحديد كرئيس لمجلس التفاعل الدولي "Inter - Action Council" وهو مجلس يتكون من ٢٨

رئيساً سابقاً لدولة أو حكومة يتعاملون مع المشكلات الدولية المعاصرة فى محاولة للوصول إلى مقترحات بحلول لها فى إطاريها الاقتصادى والاجتماعى إلى أن جاء عام ١٩٨٦ حيث فاز «د . كورت ڤالدهايم» بأرفع منصب فى بلاده حيث انتخب رئيسا للجمهورية فى يوليو ١٩٨٦ . وجدير بالذكر أن « د. ڤالدهايم» متزوج من السيدة «إليزابيث ڤالدهايم» ولديه ابن وابنتان وتعرف المكتبة الغربية له عددا من المؤلفات منها كتاب «المعجزة النمساوية»، وكتاب «تحدى السلام» وكتاب «بناء نظام المستقبل» ثم كتاب «فى مواجهة العاصفة» **الى أن نصل إلى كتابه الأخير «الـــرد»** والذى يمثل أهم كتبه على الإطلاق بحكم الظروف التى صدر فيها ومضمون الأفكار التى طرحها عبر صفحاته ، ولعله يتعين علينا ونحن بصدد دراسة هذه الشخصية الدولية الهامة المتعددة الجوانب والتى اختلفت حولها الآراء، لعله يتعين علينا أن نضعه فى السياق التاريخى الصحيح بين الذين شغلوا منصب الأمين العام للأمم المتحدة منذ إنشائها ، فقد كان الأمين الأول هو النرويجى «تريجيف لى» وهو الذى فقد منصبه نتيجة موقف الاتحاد السوفيتى منه فى ذلك الوقت حيث خلفه السويدى «داج همرشولد» وهو الذى حاول أن يلعب دوراً سياسيا مستقلاً وأن يتخذ مواقف واضحة تجاه المشكلات الدولية فى تلك الفترة الصعبة من الحرب الباردة إلى أن فقد حياته فى حادث طائرة فوق إفريقيا أثناء احتدام أزمة الكونغو فى مطلع الستينيات، ثم تولى المنصب بعده شخص يتسم بالهدوء الشديد ويبدو أقرب إلى الفلاسفة الآسيويين القدامى وأعنى به «يوثانت» والذى ينتمى لدولة بورمـــا (ميانمار حالياً) والذى خلفه بعد ذلك «د. كورت ڤالدهايم» ابن النمسا المرموق بتاريخه الدبلوماسى العريض ، ثم تلاه فى هذا المنصب «بيريزدى كويلار» الذى ينتمى لدولة بيرو فى أمريكا اللاتينية ، و قد حاول بعد انتهاء عمله كأمين عام للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٢ أن يتقدم لانتخابات رئاسة الجمهورية فى بـــلاده - ربما على غرار ما نجح فيه كورت ڤالدهايم فى النمسا - ولكنه أخفق فى الانتخابات ولم يتمكن من الحصول على المنصب ، إلى أن خلفه المصرى الإفريقى«د. بطرس غالى» والذى حاول أن يلعب دوراً ربما يتجاوز

الصلاحيات التقليدية لوظيفة أمين عام الأمم المتحدة حتى احتدمت المواجهة بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية فشغل المنصب الدولى الرفيع لفترة واحدة تولى بعدها رئاسة الفرانكفونية الدولية وخلفه إفريقى آخر هو الغانى «كوفى عنان» ليكمل مدة القارة السوداء فى شغل هذا المنصب الذى آل إليها فى التسعينيات فقط حيث جرت محاولة لانتخاب إفريقى آخر لهذا المنصب عام ١٩٨٢ هو التنزانى سالم أحمد سالم بتأييد قوى من الصين فى ذلك الوقت ولكن الولايات المتحدة الأمريكية اعترضت عليه لأنها لم تنس له أنه احتفى راقصاً داخل مبنى الأمم المتحدة يوم احتلال «الصين الشعبية» لمقعدها فى الأمم المتحدة .

ولعل أهمية هذا الاستعراض السريع للأمناء العامين للأمم المتحدة تجعلنا نضع «كورت ڤالدهايم» فى مكانه الطبيعى بينهم، لنجد أنه كان أميناً عاما مقبولاً من كل الأطراف ولم يتعرض لعاصفة المشكلات التى واجهها إلا بعد انتهاء فترة توليه لهذا المنصب .

ولعله من المفيد فى هذا السياق أن نبحث فى الجذور التى تشكل خلفية الموقف غير العادل الذى تعرض له «ڤالدهايم» بعد ذلك بسنوات على الرغم من أنه قد اتسم أثناء فترة شغله لهذا المنصب الدولى الكبير بدرجة عالية من الحياد والموضوعية، أو كما يقول هو نفسه «إننى أمارس عملى بعيداً عن أية انفعالات، وبانضباطية عالية ، وفوق هذا وذاك لم أطلق العنان مرة للمزاج فى التحكم بالقرارات، بل كان لدى المجموعة الدولية فى الغرب والشرق وحتى دول العالم الثالث اقتناعات راسخة بأنها تتعامل مع أمين عام موضوعى ، كان يرفض بشدة أن يحسب على هذا الطرف أو ذاك، وقد أشارت مصادر عديدة إلى احتمال أن يكون الموقف من «ڤالدهايم» جزءاً من موقف عام من دولة النمسا كلها فى فترة معينة رأى خلالها المؤتمر اليهودى العالمى أن النمسا لم تسهم عمليا فى تعويض ضحايا «الهلوكوست» اليهود كما فعلت نظيرتها ألمانيا، وأن «ڤالدهايم» يرى أن هذا التفسير ليس له مصداقية ، ولكنه يبدو مجرد حجة واهية، بينما ينقب هو عبر

صفحات كتابه فى أسباب أخرى هى التى كانت بمثابة روافد تغذية الموقف المعادى له ، وهو يقول صراحة إن سياسة الأمم المتحدة إزاء الشرق الأوسط كانت مصدر (وجع رأس) دائم له بسبب الاتهامات التى كانت تروج بها بعض الدوائر اليهودية ـ الأمريكية بأنه كان ميالاً إلى الجانب العربى ، بينما يرى هو أنه كان يتصرف بكل تجرد وموضوعية ، فهو يشير إلى قرار الأمم المتحدة ـ والذى صدر أثناء توليته لمنصب الأمين العام ـ واعتبر الصهيونية حركة عنصرية ، فهو يروى فى كتابه أن اطرافاً عدة حاولت أن تلقى بتبعة إصدار هذا القرار على شخصه ، بينما كان صدوره نتيجة تصويت غالبية دول العالم الثالث ، وبمبادرة عربية ، وكان «فالدهايم» نفسه يتوقع المتاعب نتيجة صدور هذا القرار ، وهو يشير كذلك إلى أمثلة لمواقف عديدة أخذت عليه ، بينما هى فى جوهرها غاية فى الموضوعية ، فقد كان هو القائد العام لقوات السلام التابعة للأمم المتحدة فى أنحاء العالم بحكم منصبه ، وحين احتج على تحطيم إسرائيل لمقر هذه القوات فى «رأس الناقورة» فى الجنوب اللبنانى أثناء تقدم قواتها نحو بيروت عام ١٩٨٢ ، فإنه تعرض لانتقادات حادة لمجرد اتخاذ موقف يمليه عليه موقعه وضميره ، وهو يستطرد فى كتابه أيضاً موضحاً ملابسات المواقف الانتقادية تجاهه أثناء شغله للوظيفة الدولية الأولى فيقول «كما اتهمنى البعض بأننى دعوت ياسر عرفات لإلقاء خطبة من فوق منبر الجمعية العامة ، وها نحن الآن نشهد تغيراً جوهريا فى الموقف منه حتى فى إسرائيل نفسها .

كما حصل شمعون بيريز وياسر عرفات وإسحق رابين على جائزة نوبل للسلام بعد ذلك» .

ويضيف «ڤالدهايم» إشارة أخرى إلى العبء الذى أضافته المبادرات السياسية التى تبناها المستشار النمساوى حينذاك «برونو كرايسكى» على الأمين العام النمساوى الأصل ، وهى سياسة شرق أوسطية متزنة كان هدفها هو البحث عن تسوية للنزاع العربى الإسرائيلى من خلال تبنى سياسة واقعية كان الرئيس المصرى الراحل «أنور السادات» طرفاً أساسيا فيها .

ثم ينتقل «ڤالدهايم» إلى تصوير مشهد سياسى عايشه هو شخصيا ـ وقد أشار إليه أيضا فى محاضرته الرائعة التى ألقاها فى الثامن من أكتوبر عام ١٩٩٧ فى مدينة «ڤيينا». وكان لى شخصياً شرف تقديمه فيها والتعقيب عليها ـ فهو يقول إنه «خلال مأدبة غداء أقامتها رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير فى القدس حذرت من تدهور الموقف وأكدت أن الوضع حسب المعلومات المتوفرة لدىَّ مازال خطرا وقابلا للانفجار فى أية لحظة ، ولقد كنت أعبر عن قلق حقيقى من احتمال اندلاع قتال عسكرى جديد فى المنطقة انطلاقا من محادثات وزير الخارجية المصرى السابق (د. محمد حسن الزيات) معى شخصيا ، إضافة إلى تصريحاته المتكررة التى أشار فيها الى أن بلاده ستلجأ إلى وسائل أخرى طالما أن إسرائيل ليست على استعداد للتفاوض من أجل بلوغ حل سياسى سلمى فى ضوء قرارات الأمم المتحدة ، إذ كان يشار فى العادة إلى قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ الذى يطالب إسرائيل ـ من بين أمور أخرى ـ بالانسحاب من الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ ، لكن «مائير» راوغت فى الرد وقالت: «إنك تحدثت فى ذلك مراراً ، إلا أن شيئاً من هذا القبيل لم يحصل » ، ولم تمض سوى أسابيع معدودة حتى اندلعت حرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣ بين إسرائيل ومصر عندما بدأ الجيش المصرى فى عيد الغفران هجومه بعبور قناة السويس.

ولا يترك «ڤالدهايم» عبر صفحات كتابه «الرد Die Antwort » الأسباب المتصلة بالموقف فى الشرق الأوسط لكى تكون وحدها السبب فى مقدمات الحملة التى تعرض لها والأسلوب الذى أديرت به بمباركة من الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها ، فهو يرى أن جهده المحايد لم يكن منصبا على أزمة الشرق الأوسط وحدها بل كان له وجوده فى الحرب الفيتنامية أيضاً ، فعندما قصفت القوات الجوية الأمريكية سدود المياه فى فيتنام وتسببت فى فيضانات مدمرة أسفرت عن مصرع أعداد كبيرة من المدنيين الفيتناميين ، أثار نداؤه العلنى لوقف القصف الجوى غضب الرئيس الأمريكى الأسبق «ريتشارد نيكسون» الذى دعا على الفور إلى

مؤتمر صحفى أنكر فيه الهجمات الجوية ورفض بشدة تصريحات «فالدهايم» فى هذا الشأن ، وأطلق عليه لقب «الساذج» ، واتهمه علناً بأنه وقع فريسة سهلة للدعاية الفيتنامية . .

وهكذا يبدو جلياً أن هذا الرجل «فالدهايم» قد تعرض لحملة ظالمة ظهرت بوادرها من خلال مواقفه أثناء توليه منصبه كأمين عام للأمم المتحدة حتى دفع ثمنها غالياً بعد ذلك حين بدأت مرحلة التنقيب فى تاريخه للبحث عن ثغرات يلجأ إليها الكارهون دائماً عند محاولتهم اصطياد شخصية عامة لا تتحرك وفق سياستهم ولا تمضى على هواهم ، ووجدت تلك الدوائر المعادية له والحاقدة عليه من فترة خدمته العسكرية المدخل الملائم لمحاولة تحطيم صورته والنيل من مكانته ، بعد سنوات طويلة من الخدمة المتميزة على المستويين الوطنى والدولى ، ففى أثناء حملته الانتخابية لرئاسة الجمهورية الفيدرالية النمساوية عام ١٩٨٦ بدأت عملية البحث عن الوثائق المتعلقة به شخصيا والمحفوظة فى أرشيف جامعة ڤيينا وفى الأرشيف الحربى النمساوى أيضا وكان «ڤالدهايم» حسن النية فوافق بغير تردد لإحدى المجلات على البحث فى تاريخه باعتبارها مهمة صحفية بحتة بينما كانت الأمور تجرى بشكل انتقائى مختلف تم خلاله اختيار عدد من الوثائق بشكل تحكمى لإثبات أنه كان عضواً فى فرقة الخيالة التابعة لجهاز الأمن النازى ، وعضواً فى اتحاد الطلاب فى ذلك الوقت لتبدأ منذ ذلك الوقت ، محاكمة علنية ظالمة تستهدف مصداقية الرجل بالتنقيب فى أحداث مضى عليها قرابة نصف قرن من الزمان ، حين كان «كورت ڤالدهايم» لا يزال طالباً يسافر يوميا بين «تولن» مسقط رأسه و«ڤيينا» عاصمة بلاده ، بشكل جعله يواظب وقتها على المحاضرات الجامعية فى الفترة المسائية ، حيث كان يتطلع الى متابعة دراسته حتى بعد تولى النازيين مقاليد الأمور ، ولم يفكر كإجراء وقائى ـ مثلما فعل الكثيرون من زملائه ـ فى الانتساب لصفوف النازية ، ولقد أيده فى ذلك بشهادة علنية أثناء الحملة ضده لورد بريطانى يهودى وعضو فى مجلس العموم ، وكذلك دعمت نفس الشهادة زميلة هولندية الأصل فى

شهادة لها أيضاً عن توجهه السياسى فى ذلك الحين ، ووقف الاثنان إلى جانبه على الملأ بحكم معرفتهما الوثيقة به من خلال احتكاكهم المتواصل فى حرم الأكاديمية الدبلوماسية النمساوية ، بل شددا فى تصريحات عديدة لهما على موقفه المعادى للنازية ، وبدا واضحاً من شهادة السياسى البريطانى أن «ڤالدهايم» كان يتمتع فى ذلك الوقت بحس إنسانى رفيع ودماثة فى الخلق مع تدين واضح بحكم انتماءاته العائلية للمذهب الكاثوليكى شأن الأغلبية النمساوية .

إن التقليب فى السيرة الذاتية للدكتور «كورت ڤالدهايم» والتنقيب فى تاريخه السياسى ، برهنا بوضوح على أننا أمام شخصية رفيعة القدر عالية المكانة تعرضت دائماً لحملة افتراءات ظالمة تذكرنا ـ كما يقول هو نفسه ـ الجملة الشهيرة «اشنقوه فى البداية ثم حاكموه بعد ذلك» ، وهو أيضاً الذى يقول تعليقاً على محنته الكبرى «كان البعض يختلق أكاذيب وافتراءات ما أنزل الله بها من سلطان ولا تنطوى على أى قدر من الحقيقة بل هى مفضوحة حتى لدى أكثر فئات الشعب سذاجة» ، ويكفى أن اللجنة الحكومية البريطانية التى بحثت الأمر كله قد أبرأت ساحة «ڤالدهايم» من ذلك الاتهام الظالم ، وأثبتت أن اسمه لم يدرج على قوائم مجرمى الحرب فى التحقيقات التى قامت بها جهات بريطانية ، أو فرنسية ، أو أمريكية ، ولكنه ورد فقط عام ١٩٤٨ فى مصادر يوغسلافية اعتمدت فى معلوماتها على اعترافات أسير حرب ألمانى قام بتشويه سمعة ٣٧ شخصاً ، من بينهم «ڤالدهايم» ، حتى إن اللجنة البريطانية قد قررت فى خلاصة تقريرها أنه قد تم التدقيق فى التقرير اليوغسلافى من قبل مسئولين فى الدائرة القانونية التابعة للجيش وهم على دراية عميقة بكل ما يتعلق بقوانين وجرائم الحرب ، وكانت النتيجة التى توصلوا إليها هى أنه ليس ثمة سبب يبرر محاكمة «كورت ڤالدهايم» . بل إن مدير المكتب القانونى للجيش البريطانى ذكر صراحة وبالنص «إن الضابط السابق ڤالدهايم كان ضابط أركان صغيرا ولا يوجد هنا فى رأيى أى دليل على تكليفه بمهام خطيرة ، أو تنفيذه لمهمة معينة ، أو حتى إهماله لأمر ، يمكن أن يكون ذريعة نشتق منها إدانته» .

إن كورت «ڤالدهايم» بتاريخه السياسي والظروف القاسية التى واجهته يمثل نموذجاً لشخصية العصر الذى نعيش فيه ، والأسلوب الشائع لاختلاق التهم ، وتوزيع ملفات الإدانة ، وتشويه صورة البشر عند اللزوم بفتح ملفات قديمة ، وانتقاء حجج واهية ، في ظل تضخيم إعلامى يمثل سمة العصر ، وأسلوب الحياة فيه ، بينما تقف وراء كل ذلك أهواء ومصالح وتطلعات لا تستند فى مجملها إلى أساس موضوعى ، أو دافع إنسانى ، أو سند علمى .

لقد كان «كورت فالدهايم» بحق دبلوماسيا قديراً ، وسياسيا نزيهاً ، ورجلاً نظيفاً فى كافة المواقف وأمام كل الظروف . ونحن العرب ـ مدينون كثيراً لحياده وتجرده وموضوعيته فى عصر يحفل بالزيف والظلم والكيل بمكيالين ، وقلب الحقائق ، وخلط الأوراق ، وحصار الشعوب ، وصراع الثقافات ـ فتحية لرجل من الشمال شعر بوحدة الجنس البشرى ، وآمن بالإنسان إيماناً متساويا بغض النظر عن الزمان والمكان .

عالم مختلف .. وظواهر جديدة

شاءت ظروف طارئة أن تنقطع مشاركتى فى «معرض القاهرة الدولى للكتاب» هذا العام بعد سنوات تسع من «اللقاءات الفكرية» مع جمهوره . . وحتى أشارك من بعيد فى ذلك المهرجان الثقافى الحاشد ، وأسهم - إلى جانب غيرى - فى الجهود الفكرية الساعية إلى استعادة الأمة (للرؤية الغائبة) خصوصا وأن مصر تتأهب لانطلاقة كبرى - بشهادة دولية تتردد فى الشهور الأخيرة - نحو آفاق جديدة لحلول غير تقليدية لمشكلاتها المزمنة ، فقد رأيت أن أسجل بعض الأفكار فى هذه السطور تدور حول ما طرحته تطورات العلاقات الدولية فى العام الماضى ، ولعلى أرصد منها الظواهر التالية :

أولا : تزايد ظهور الدور الأمريكى على مسرح السياسة الدولية ، ودخول اصطلاح «السلام الأمريكى» Paxa Americana قاموس العلاقات الدولية المعاصرة بشكل يسمح للإدارة فى «واشنطن» أن تفكر فى إعادة ترتيب الأوضاع العالمية والإقليمية وفقا لرؤية أمريكية تعتمد على عناصر فى مقدمتها الإحساس بالقوة والتفرد ، إلى جانب ضرورة تحقيق أقصى فائدة لمستقبل الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات قيادتها الأحادية للعالم المعاصر . وحين تابعت الأمم والشعوب مشهد الاحتفال بتنصيب الرئيس الأمريكى كلينتون لفترة رئاسة ثانية ، فإنما كان الجميع يتابعون حدثا يؤثر فى مستقبل العالم الذى ينتمون إليه ، خصوصا مع دورة الانتقال إلى قرن جديد ، والتهيؤ لتحولات ضخمة فى السنوات القادمة ، ولا يمكن أن نشير إلى اصطلاح «الهيمنة الأمريكية» دون أن نتوقف عند

أدواتها الجديدة من نظرة خاصة للمنظمـــــات الدولية القائمة ، إلى سطوة الإعلام الأمريـــكى الكاسحة ، إلـــى مـــبررات مستحدثـــة لقضـايا تثير اهتمام الجنس البشرى، بدءا من شيوع الديموقراطية وصولا إلى حماية البيئة مروراً بحقوق الإنسان، وبذلك نجحت السياسة الأمريكية فى تقديم طرح نظرى مقبول من حيث الشكل، وإن كان حافلاً بالتجاوزات من حيث الموضوع ، حتى عكست مواجهة (واشنطن ـ غالى) والسابقة التى خلقتها ، والمعانى التى خلفتها نموذجاً واضحاً لروح عصر جديد فى عالم مختلف .

ثانيــــا : تميزت العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية فى العام الماضى بقدر من الاختلاف والتباين ، وبدا هناك صراع مكتوم بين تيارين فى سياسات الدول الأوروبية، يتبنى أحدهما محاولة مكررة للتوافق مع التوجهات الأمريكية، بينما يسعى الآخر إلى إيجاد نزعة سياسية مستقلة نسبيا تسمح بوجود كيان أوروبى فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ،وهى نزعة ليست جديدة فهى مرتبطة تاريخيا إلى حد كبير «بالديجولية» فى فرنسا ، ولقد ظهر دور ذلك التيار الأخير فى «مسألة البوسنة » والنزاع العربى ـ الإسرائيلى والموقف من المشكلات الإفريقية بل وفلسفة النظرة تجاه المنظمات الدولية، وأغلب الظن أن ذلك الصراع بين تيارين سياسيين فى أوروبا تجاه السياسة الأمريكية المعاصرة لن تحسمه السنوات القليلة القادمة ، لأن تشابك المصالح الإقتصادية، ووحدة إستراتيجية الدفاع الغربى ، فضلا عن سقوط الاتحاد السوفيتى أيديولوجيا وسياسيا ، كلها عوامل لا تزال ترجح كفة التيار الأوروبى الذى يسعى للتعايش مع السياسة الأمريكية المعاصرة بما لها وما عليها .

ثالثـا: أحسب أن قدراً من الفهم القائم على العموميات دون التفاصيل مازال يحكم رؤيتنا لما يدور فى القارة الآسيوية خصوصا بالنسبة للقوميات الثلاث الكبرى فيها، وأعنى بها الصينية واليابانية والهندية ، فالحديث يتردد عن أن القرن القادم هو قرن القوى الآسيوية الصاعدة ، وقد يكون ذلك صحيحاً بمنطق الحجم السكانى أو التفوق التكنولوجى أو معدلات النمو ، ولكن يبقى عنصر الإرادة القومية فاعلاً فى

هذا الشأن ، فالصين التى تسعى للإنفتاح الاقتصادى دون الإنفتاح السياسى قد تكون هى المرشحة لخلافة الدور الأمريكى بعد ثلاثة أو أربعة عقود من الزمان ، كما أن اليابان المنافس التكنولوجى القوى ورائدة مدرسة التفوق الآسيوى ، تسعى لأن تلعب دوراً يخرج بها من دائرة الانكسار السياسى الذى تعانى منه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولا شك أن تزاوجا بين الكم الصينى والكيف اليابانى يمكن أن يغير الخريطة السياسية للعالم المعاصر كله ، أما الهند ـ وقد عشت سنوات داخل تجربتها الضخمة ـ فهى نموذج آخر لارتباط الشخصية القومية بالسياسة الخارجية ، وهى تتجه بخطى ثابتة نحو درجة أكبر من الاندماج العرقى والانصهار السكانى يمكن أن يضعاها ضمن قوى مؤثرة فى مستقبل العالم بشكل قد لا تشاركها فيه إلا دول لا يزيد عددها عن أصابع اليدين ، أما «النمور الآسيوية» فتقدمها اقتصادى بحت يرتبط بحجم السوق العالمى ، ولكنه لا يعطيها دوراً مؤثراً فى السياسة الدولية على نحو يسمح لها بأن تكون الوجه المقابل لبعض «القرود الإفريقية» ، فليس المهم أن تتقدم دولة اقتصاديا فقط ، ولكن الرؤية السياسية للمستقبل هى التى تصنع الإرادة التى تسمح بالتضحية من أجل دور فاعل فى المجتمع الدولى .

رابعـــا : يعتبر العام الماضى من أسوأ سنوات القارة الإفريقية وأكثرها تدهوراً لشعوبها ، إذ حفل ذلك العام بصراعات داخلية ، ومواجهات عرقية ، بالإضافة إلى ما ينجم عنهما من مشكلات اقتصادية وكـوارث ومجاعات . فكانت دول مثل رواندا وبورندى وزائير والسودان وغيرها مسرحا لعمليات مستمرة بطلها العنف الزائد ، والعداء الموروث ، والإمكانات المحدودة .

ولكن قمة المأساة الإفريقية تجسدت فى التدنى الواضح لمستويات المعيشة فى وقت يتناقص فيه الاهتمام الدولى بمشكلات تلك القارة الكبيرة التى عانى أبناؤها بصورة لم يعرف مثلها تاريخ الإنسان فى قارات العالم الأخرى ، حتى أصبحت كل محاولات الدعم الأمريكية أو الأوروبية مرتبطة بالجانب الإنسانى المحدود بعمليات الإغاثة المؤقتة ، أو المعونة المترددة للكوارث الطارئة ، إلى جانب تجاهل آسيوى من

جانب الدول القادرة فى القارة الشقيقة لطبيعة المشكلات الإفريقية الراهنة ، إما عن نقص فى متابعتها ، أو انصراف عن الاهتمام بها، أو تعود على وجودها .

ولعلى لا أبالغ إذا قلت صراحة إن مشكلات إفريقيا أصبحت عبئا كريها على غيرها ، ومأساة مزمنة يرى البعض أن يتعايش أصحابها معها ، وهى معادلة تعكس فلسفة العصر الذى يرفع الشعارات دون ضرورة تطبيقها ، والذى يكيل بمعايير مختلفة وفقا لتصنيف تحكمى لإنسان العصر حسب أهمية دوره فى عالم اليوم .

خامسا : لقد انعكست كل التطورات التى نشير إليها على فلسفة التنظيم الدولى المعاصر ، فأصبحنا أمام تغييرات شملت هيكل المنظمات ذاتها ، وأسلوب إدارتها ، وإجراءات العمل بها ، بل وتجاوزت ذلك إلى مراجعة انتقائية تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية لفرز جديد للمنظمات القائمة ، فبعد انسحابها من «اليونسكو» منذ سنوات ،وخروجها من «اليونيدو«فى العام الماضى، بدأت واشنطن عملية إعادة نظر فى المنظمة الدولية الأولى حتى كانت مواجهتها مع الأمين العام السابق لها بمثابة إنذار لكل من يخلفه، فحواه أن العالم قد تغير وأن الكلمة الأمريكية هى الأولى ـ بغير منافس ـ فى المنظمات التى تريد أن تستمر ، وهو تطور خطير وربما غير مسبوق لأنه يخلط بين الشرعية والسلطة . . بين الحق والقوة . . بين المبادئ والمصالح، حتى أصبح واضحا لكل من يعملون فى إطار المنظمات الدولية أن لهجة التعامل قد تغيرت ، وأن مراكز القوى قد تبدلت ، وأن المخرج الأمريكى يعيد توزيع الأدوار من جديد على مسرح التنظيم الدولى المعاصر .

□ □ □

فإذا كانت تلك هى ظواهر عامة رصدناها عبر مسيرة العام الماضى فإنه يبقى أمامنا أن نتعرض أيضاً لملاحظات ثلاث أراها تمثل عوامل حاكمة، ومؤثرات فاعلة، فى مستقبل العلاقات الدولية خلال السنوات القليلة الباقية من هذا القرن والأعوام التالية لها من القرن الحادى والعشرين ، وهذه الملاحظات هى :

١ ـ إن أثر الاقتصاد على السياسة يبدو الآن متزايدا عن كل مسار الفترات السابقة، ففى الوقت الذى كنا نطالب فيه «بديموقراطية العلاقات الدولية» على الصعيد السياسى ، سبقتنا دعوة أخرى تطالب «بخصخصة السياسة الخارجية» على الصعيد الاقتصادى ، وارتبطت بتلك الدعوة الأخيرة محاولات ناجحة لإدخال القطاع الخاص طرفا فى عملية صنع القرار السياسى لدى كثير من الدول ، بل تجاوزتها إلى إيجاد مساحة حركة لرجال الأعمال المرتبطين بالسلطة فى عدد من بلدان العالم النامى ، وإذا كنا نسلم بأن دور الاقتصاد كان دائماً فعالا فى رسم السياسة الخارجية للدولة ، إلا أننا نشهد تزايد تأثير ذلك الدور وامتداده ليصبح جسراً جديداً لعلاقات الدول مع القوى الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ ـ إن العامل الثقافى مازال يمثل فى نظرنا أهمية خاصة تزداد مع تنامى الشخصية القومية ، وازدهار حوار الحضارات ، والتداخل الحتمى بين الثقافات وقد تطرقت إلى ذلك الموضوع بإسهاب فى محاضرة لى «بدار الأوبرا المصرية» فى الأيام الأخيرة من عام ١٩٩٦ ، فإذا كان هناك حديث شغل الدوائر السياسية العالمية فى السنوات الأخيرة حول (صراع الحضارات) إلا أننا نرى أن سطوة الإعلام المعاصر، والطفرة الهائلة فى «تقنية» الاتصال ، قد جعلتا للثقافة دوراً كبيراً فى السياسة الدولية المعاصرة ، خصوصاً إذا سلمنا بأن الثقافة هى أسلوب حياة ، وإطار قيم وتقاليد ، ونمط تفكير متميز ، فاليابانى قد لا يتحمس لاستثمار أمواله فى بلد شرق أوسطى بسبب التباعد الثقافى ، فى الوقت الذى يجب أن يعطى فيه العربى أولوية للاستثمار فى مصر بسبب التشابه الثقافى . . بل إننى أظن أن جزءا كبيرا من فهمنا لمستقبل القوميات الآسيوية الكبرى يبدأ من دراسة تراثها الحضارى ، وبنائها الثقافى ، اللذين يشكلان فى النهاية مزاجها القومى ، وهويتها الوطنية ، وأحسب أن علينا نحن المصريين الاهتمام بالعامل الثقافى فى السياستين الإقليمية والدولية ، لأننا ننتمى إلى بلد عميق الجذور ، ثقيل التراث ، ثرى الثقافة .

٣ -إن أسلوب حل الصراعات الدولية المعاصرة قد استقر فى العقود الثلاثة الأخيرة وفقاً لمدرسة جديدة يعتبر «هنرى كيسنجر» رائدها الحديث، ومؤداها أن حل الصراع الإقليمى لا يجب أن يكون كاملا ، إذ إن بين المواجهة العسكرية الحادة والحل السلمى الكامل درجات متفاوتة من التسوية التى تسعى فقط لإيقاف العنف، ولكنها لا تسعى بالضرورة إلى إقرار السلام، لذلك أصبح من المألوف أن تفتح الولايات المتحدة الأمريكية ـ مباشرة أو من خلال المنظمة الدولية الأولى ـ ملف مشكلة دولية بذاتها، أو نزاع إقليمى محدد فى توقيت معين لنزع فتيل الصدام منه دون الحرص على حسم الصراع فيه . . إنها فلسفة تخدم أهداف الكبار فى عالم مستقر شكليا، ولكنها لا تحمى الصغار فى عالم تكمن فيه الصراعات ، وتتحول أزماته الحادة إلى مشكلات مزمنة . ولعل ما جرى فى الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة ، هو خير شاهد على ذلك النموذج الجديد لتعامل محدود مع ملفات مشكلات معقدة قد تشتعل أحيانا فى وقت واحد.

هذه بعض الأفكار التى رصدناها ، والعوامل التى ذكرناها ، ولكن تبقى لنا كلمة يجب أن نتدبرها ونحن نعيش عالماً مختلفاً ، بظواهره الجديدة، وهى أن موجة التفاؤل التى تغمرنا ونحن على أعتاب قرن جديد، إنما تمثل شعوراً إيجابيا ينتشلنا من مستنقع «جلد الذات» إلى قمة «الإحساس بالذات» وهى مقدمة طبيعية للاتجاه إلى الأفضل ، والتعامل السليم مع معطيات عصر جديد ، وحقائق عالم مختلف ، تسعى فيه مصر لتوسيع دائرة رؤيتها فى الداخل . . تعددية ورفاهية واستقراراً ، وتوسيع مساحة حركتها فى الخارج . . دبلوماسية واعية، وعلاقات متوازنة ، ودوراً دوليا مرموقا . . حتى يرتبط الماضى العريق بالحاضر الناهض والمستقبل الواعد .

فهى لا تعرف غالباً المكابرة ، ولكنها تستوجب أحياناً المرونة ، كما أنها لا تحتم الإصرار المستمر ، ولكنها تستدعى النظرة الشاملة مع وعى عميق بالتاريخ وإدراك مستنير للحاضر ، واستشراف واعد للمستقبل .

الاعتبار الخامس : إن الرافضين لإعلان « كوبنهاجن» يعطونه من حيث لا يدركون أكبر من أهميته وأضخم من حجمه ، فهم يظنون أن التوقيع على تلك الوثيقة سوف يصنع سابقة تستخدمها إسرائيل عند اللزوم ، وهذا قول مردود عليه ، فالوثائق والقرارات هى آخر ما يجرى احترامه فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى ، والتاريخ القريب خير شاهد على ذلك ، كما أن بعض مؤيدى «كوبنهاجن» يستغرقون على الجانب الآخر فى تهويمات لا يعيرها صانع القرار التفاتا ، مع تخريجات لا يلتفت إليها الساسة فى أغلب الأحيان .

إن باب الاجتهاد الفكرى مفتوح بشرط ألا يمس المبادئ التى تم القبول العام بها ، كما أن اتساع الرؤية يؤدى إلى تدفق الحركة التى تكتسح فى طريقها مسلمات تحتاج إلى مراجعة ، ومقولات تستوجب إعادة النظر ، فنحن نكتشف كل يوم أن كثيرا مما تلقيناه من وقائع الماضى وأحداث التاريخ هى فى مجملها تعبير عن الخطأ الشائع أكثر من تعبيرها عن الحقيقة المؤكدة ، ونحن هنا فى الشرق الأوسط ـ وعاء الأساطير الفكرية والأصنام السياسية والخرافات الاجتماعية ـ أحوج من غيرنا بالبحث الموضوعى حول الأصول ، والتنقيب العقلانى عن الجذور ، والصراع العربى ـ الإسرائيلى يحتاج إلى النفس الطويل ، والبصيرة الواعية ، والرؤى المتجددة ، فلو استعادت « أوسلو » عافيتها فإن «كوبنهاجن» سوف تقوى بها . . فلا يمكن البحث فى الأمور المجردة ، أو إغفال الظروف المتغيرة ، لأننا نعيش عصراً يستحيل فيه حجب كل الحقائق بعض الوقت أو حجب بعض الحقائق كل الوقت ، إنه عصر يحتاج إلى فراسة فى الفكر ، ورجاحة فى العقل ، وحصافة فى القرار . . فالخصم يستخدم أساليب يحيل بها الأمل إلى سراب ، ويجهض معها عناصر الثقة ، ويشد الأنظار عن الأهداف الكبرى إلى تطلعات مرحلية ، وغايات قصيرة المدى تعتمد على رؤى وقتية دون النظر إلى الآفاق النهائية . .

عـاتيـة كـالأصـنام الصـمـاء ، وهل غـابت عنا فى تاريخ الفكر الإنسانى كله روح التجديد لدى أصحاب الفلسفة ، ورواد المعرفة ، بدءا من «شيشرون» مرورا « بابن المقفع» و«أبى العلاء» وصولا إلى «روجيه جارودى».

كما أننى أقرر فى الوقت ذاته أن صلابة رجل مثل سعد الدين وهبة تستهوينى ، وأن استمرارية مناضل مثل أحمد حمروش تنال إعجابى، فالمسألة فى النهاية موضوعية الإطار والمحتوى ، وليست بأى حال خلافا ذاتيا ، أو تراشقا شخصيا .

الاعتبار الثالث : لم يكن الحديث عن إعلان « كوبنهاجن» واردا إلا بعد أن أصبح اتفاق « أوسلو» قائما ، ورغم نسبة الحدثين إلى عاصمتين فى الشمال الأوروبى إلا أن اختلاف التوقيت يجعل عنصر المواءمة غائبا ، ففى الوقت الذى بدأت فيه « أوسلو» الاحتضار ، جاء ميلاد «كوبنهاجن» ، فى ظروف تراجعت فيها مسيرة السلام، واشتد عدوان «نيتانياهو» على مسيرته ، وعندئذ تحول الموقف إلى رفض «لكوبنهاجن» بحكم المستجدات على مسار التسوية السلمية فى العام الأخير ، وفى الوقت ذاته مبرراً لفلسفة « كوبنهاجن» لدفع المسيرة المتعثرة ، والضغط من أجل استعادة روح الأمل المفقود والسلام الضائع .

الاعتبار الرابع : إن الذين يربطون بين إعلان « كوبنهاجن » ومسألة التطبيع الثقافى بين العرب وإسرائيل، يجدون مبررهم فى حقيقة أن الحوار الثقافى مع العرب هو مطلب عزيز لإسرائيل، فى وقت تقف فيه الجامعات والنقابات والاتحادات فى الوطن العربى عموماً وفى مصر خصوصاً ـ وهى أول من وقع ولكنها ليست أول من طبع ـ ضد ذلك النوع من العلاقات العادية مع الدولة اليهودية خصوصا فى هذه المرحلة ، فلو أن إعلان «كوبنهاجن» قد تم توقيعه فى نهاية ١٩٩٥ أو بداية ١٩٩٦ لما لقى من الرفض له والهجوم عليه مثل ذلك الذى لقيه فى بداية ١٩٩٧ ، فكما أن الظروف تسمح بتطور الأفكار وفقا لتغير المواقف، فإنها أيضا تدعو إلى المراجعة تحت تأثير ظروف جديدة ، فالعناد قد يكون مطلوبا فى ميادين القتال ، كما أن الصلابة تقترن حتما بالمبادئ ، ولكن السياسة شىء آخر ،

فهى لا تعرف غالباً المكابرة ، ولكنها تستوجب أحياناً المرونة ، كما أنها لا تحتم الإصرار المستمر ، ولكنها تستدعى النظرة الشاملة مع وعى عميق بالتاريخ وإدراك مستنير للحاضر ، واستشراف واعد للمستقبل .

الاعتبار الخامس : إن الرافضين لإعلان « كوبنهاجن» يعطونه من حيث لا يدركون أكبر من أهميته وأضخم من حجمه ، فهم يظنون أن التوقيع على تلك الوثيقة سوف يصنع سابقة تستخدمها إسرائيل عند اللزوم ، وهذا قول مردود عليه ، فالوثائق والقرارات هى آخر ما يجرى احترامه فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى ، والتاريخ القريب خير شاهد على ذلك ، كما أن بعض مؤيدى «كوبنهاجن» يستغرقون على الجانب الآخر فى تهويمات لا يعيرها صانع القرار التفاتا ، مع تخريجات لا يلتفت إليها الساسة فى أغلب الأحيان .

إن باب الاجتهاد الفكرى مفتوح بشرط ألا يمس المبادئ التى تم القبول العام بها ، كما أن اتساع الرؤية يؤدى إلى تدفق الحركة التى تكتسح فى طريقها مسلمات تحتاج إلى مراجعة ، ومقولات تستوجب إعادة النظر ، فنحن نكتشف كل يوم أن كثيرا مما تلقيناه من وقائع الماضى وأحداث التاريخ هى فى مجملها تعبير عن الخطأ الشائع أكثر من تعبيرها عن الحقيقة المؤكدة ، ونحن هنا فى الشرق الأوسط ـ وعاء الأساطير الفكرية والأصنام السياسية والخرافات الاجتماعية ـ أحوج من غيرنا بالبحث الموضوعى حول الأصول ، والتنقيب العقلانى عن الجذور ، والصراع العربى ـ الإسرائيلى يحتاج إلى النفس الطويل ، والبصيرة الواعية ، والرؤى المتجددة ، فلو استعادت « أوسلو » عافيتها فإن «كوبنهاجن» سوف تقوى بها . . فلا يمكن البحث فى الأمور المجردة ، أو إغفال الظروف المتغيرة ، لأننا نعيش عصراً يستحيل فيه حجب كل الحقائق بعض الوقت أو حجب بعض الحقائق كل الوقت ، إنه عصر يحتاج إلى فراسة فى الفكر ، ورجاحة فى العقل ، وحصافة فى القرار . . فالخصم يستخدم أساليب يحيل بها الأمل إلى سراب ، ويجهض معها عناصر الثقة ، ويشد الأنظار عن الأهداف الكبرى إلى تطلعات مرحلية ، وغايات قصيرة المدى تعتمد على رؤى وقتية دون النظر إلى الآفاق النهائية . .

إن الطريق الطويل يحتاج إلى أولى العزم ممن يملكون عبقرية الفرز الانتقائى بين الثوابت والمتغيرات ، بين ما يجب التمسك به والحرص عليه ، وبين ما يمكن التخلى عنه ومناقشة جدواه، ولن يتم ذلك إلا فى إطار موضوعى يجعل المسافة قصيرة بين الفكر والسياسة . . بين الوعى والرؤية . . بحيث تصبح (نعم) صوابا يحتمل الخطأ ، كما تتحول (لا) إلى خطأ يحتمل الصواب ، إنها مقولة خالدة لإمام مجتهد شارك فى وضع أسس الفقه الإسلامى ، وأسهم فى شرح شريعته الباقية .

الأزهر الشريف .. رؤية سياسية

ظل الدين يمارس تأثيره الفاعل عبر تاريخ الشعب المصرى على امتداد أحقابه، حتى إن الغزاة والطغاة والولاة أدركوا هذه الحقيقة واكتشفوا أن الطريق إلى قلوب المصريين يمر بدياناتهم، فبدأ «الإسكندر الأكبر» مغامرته الإمبراطورية وفتوحاته الواسعة بزيارة معبد آمون ـ إله المصريين فى ذلك الوقت ـ تقربا إليهم وتجسيدا لأحلامه الكبرى، ثم جاء بعده بعشرات القرون «بونابرته» حاملا منشوره الشهير الذى يتودد فيه إلى المصريين بإظهار احترامه للإسلام، ورغبته فى مساعدة المسلمين، ضد من يعبثون بالسياسة والحكم فى مصر حينذاك، وإن كانت سنابك خيل جيشه قد وطأت صحن الأزهر الشريف بعد ذلك. بل إن «محمد على» قد تولى حكم مصر على أكتاف علماء الأزهر وبمباركة منهم قبل أن يعصف بهم ويتخلص من تأثيرهم بالنفى والإبعاد أو بالعطايا والمناصب.

وليس من شك فى أن الأزهر الشريف كان بحق منارة العالم الإسلامى ـ فى الألف عام الأخيرة ـ لدوره فى الحفاظ على أصول الدين وصيانة الشريعة وعلوم اللغة، ولكنه لم يكن ـ فى معظم الأوقات ـ بعيدا عن الحياة السياسية لمصر، فهو ملاذ المصريين فى المحن القاسية، وأمام الخطوب الطارئة، ومازال جيلنا يذكر يوم أن اعتلى «جمال عبدالناصر» منبر الأزهر ليخاطب المصريين وهم يواجهون العدوان الثلاثى فى خريف ١٩٥٦، كما يذكر جيل قبلنا ذلك الدور الوطنى الخالد الذى قام به الأزهر الشريف وعلماؤه الشوامخ فى تلاحم كامل مع الكنيسة القبطية وأحبارها الأجلاء أثناء ثورة ١٩١٩.

ولقد عرف دور الأزهر الشريف ـ عبر مسيرته العاطرة ـ فترات من الانتعاش وأخرى من الانكماش وفقا للظروف السياسية القائمة أو البيئة الثقافية المحيطة . . فتعرض الأزهر الشريف فى عصور الظلم والظلام لنوبات من الركود والجمود، كما عرف فى عصور الصحوة والاستنارة نوبات للإصلاح والتجديد، ولعل الإمام المجتهد «محمد عبده» ـ الذى لم يكن شيخا للأزهر ـ أبرز مثال لواحدة من حركات الإصلاح الكبرى على المستويين الدينى والاجتماعى والتى تركت بصماتها على الأزهر بل وتاريخنا المعاصر كله، إذ كان الأزهر دائمًا جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية المصرية، ومكونًا بارزًا فى ضميرها اليقظ، فقد كان الأزهر قلعة دينية ومدرسة سياسية فى الوقت ذاته، خرجت من عباءته زعامات مصرية بارزة وقيادات فكرية مرموقة، إنه أزهر رفاعة الطهطاوى وسعد زغلول وطه حسين وعلى ومصطفى عبدالرازق وغيرهم من أعلام مصر المعاصرة .

وقد دفعنى إلى طرق موضوع هذا المقال عدد من الدوافع هى :

١ ـ إننى أظن أنه قد آن الأوان لأن يستعيد الأزهر الشريف دوره التاريخى فى الحياة المصرية العامة، بعد أن تضاءل دوره فى العقود الأخيرة وخفت صوته حتى كاد يصبح جامعة دينية محلية لا تحرص على وصول إشعاعها إلى كل بقاع العالم الإسلامى، الذى تعودت شعوبه أن تأخذ دينها عن أزهر مصر الذى يمثل المنارة المضيئة لأكثر من عشرة قرون خلت .

٢ ـ إننى ممن يدركون ـ عن حق ـ المكانة التاريخية للأزهر الشريف، وقد أتاحت لى فرصة عملى فى الهند ـ منذ قرابة عشرين عاما ـ أن أشهد عن قرب المكانة الرفيعة للأزهر لدى المسلمين ـ خصوصا غير العرب منهم ـ ومازالت أصداء أصوات القارئين المصريين الكبار تصدح فى ذاكرتى وهم يرتلون القرآن الكريم أمام جموع الملايين من المسلمين الهنود فى «دلهى القديمة»، الذين يستمعون فى خشوع دامع لتلاوة مباركة جاءتهم من بلد الأزهر الشريف قلعة الإسلام وحصنه المنيع، وقد توفد دول إسلامية أخرى أكثر ثراء منا مبعوثيها بالمنح السخية والمطبوعات

الفاخرة، ولكن تبقى قلوب المسلمين الفقراء معلقة بأزهر مصر ومكانتها الإسلامية التاريخية الرفيعة، ويظل مبعوث الأزهر لديهم متألقًا ومتميزًا وفريدا. .

٣ ـ إن قداسة الأزهر محل تقدير لدى أهل السنة والشيعة على السواء، إذ إن نشأة المسجد العريق ثم مسيرته بعد ذلك تربطان بين كلا المذهبين ومكانة الأزهر الشريف لديهما على السواء. . وهو ذاته الأزهر الذى تخرجت منه أفواج من الدعاة والمفكرين والساسة من أقطار العالم الإسلامى، فرئيس الجزائر الراحل «بومدين» درس فى الأزهر، ورئيس جمهورية المالديف «عبدالقيوم» خريج من الأزهر، كما أن الإمام الأكبر يجرى استقباله فى الدول الإسلامية استقبال رؤساء الدول أو الحكومات على الأقل، ولقد مكنت ظروف عمل سابق لى أن أشهد عن قرب توجيهات من الرئيس مبارك بألاّ يقبل الأزهر الشريف دعوة خارجية لإمامه الأكبر لا تكون صادرة من ملك أو رئيس جمهورية أو أمير دولة أو رئيس حكومة على الأقل، احترامًا لهيبة المؤسسة الإسلامية العالمية الأولى، وحفاظا على مكانة شيخها، وما يمثله من تراث دينى طويل وتاريخ ثقافى رفيع.

٤ ـ إننى أشعر بقدر كبير من التفاؤل مع وصول الإمام الأكبر الحالى إلى منصبه الرفيع، فالرجل يتميز ببشاشة الوجه وسماحة النفس مع فهم عميق لموقف الإسلام الحنيف من أهل الذمة، إلى جانب الحديث بالحكمة والموعظة الحسنة والتركيز فى الدعوة على جانب الترغيب والتبشير بدلاً من الوعيد والتهديد. . إن هذا الإمام المستنير لا يعرف الجهامة أو الفظاظة ويدرك أن الدين يسر لا عسر، وأن التطرف لا يعبر عن شخصية الدين الحنيف، وأن الجهاد ليس بالضرورة سيفًا أو مدفعا ولكنه تفوق علمى واجتهاد فكرى واستخلاص مساحة مناسبة للوجود الإسلامى فى حضارة العصر. . ولقد لفت نظرى حدثان لهما دلالتهما فى أسلوب الشيخ وتعامله مع الأحداث الخارجية والداخلية، فحين ظهرت ممارسات حركة «طالبان» فى أفغانستان لدى وصولها إلى السلطة فى «كابول» ومحاولتها تشويه صورة الإسلام ـ بوعى أو بغير وعى ـ بالإساءة إلى المرأة والإقلال من قدرها الذى رفعه

الإسلام، كان رد فعل الشيخ عظيمًا ورائعًا فأزاح غبار الجهالة عن وجه الإسلام الصحيح وأوضح خطأ تلك الدعاوى الباطلة أمام الدنيا كلها التى تصغى باحترام لما يصدر عن شيخ الجامع العتيد . . ثم كانت زيارته لموقع الجريمة النكراء فى «أبى قرقاص» بصعيد مصر على رأس وفد إسلامى رفيع المستوى، بمثابة شهادة جديدة على استنارته، وحرصه على الوحدة الوطنية، وإيمانه بالروح الحقيقية للإسلام الحنيف فى مواجهة من يحاولون تشويه صورته أو ربطه بالعنف والإرهاب، فكان هذان الموقفان للإمام الأكبر بمثابة تعبير عن رؤية جديدة للأزهر الشريف ـ الشيخ والجامع والجامعة ـ مما دفعنى لكى أكتب هذه السطور رجاءودعوة . . أملاً ورغبة . .

٥ ـ قد لا يدرك البعض أهمية ما يصدر عن مصر الإسلامية، فحديث عارض لمفتى مصر، ابن الأزهر الشريف، قد يحمل أصداءه إيجابًا وسلبا فى أنحاء العالم كله، ولقد شهدت شخصيا ـ وبشكل مباشر ـ ما يؤكد صحة ما ذهبت إليه . فقد نشرت صحيفة «دى بريسه **Die Presse**» التى تصدر فى العاصمة النمساوية مقالا يوم ١٥ فبراير ١٩٩٧ يحفل بالإساءة لمصر ويقطر سما ضد مكانتها الإسلامية، والمقال يستند فى مبناه ومعناه على تصريحات لفضيلة المفتى الحالى تضمنت إقلالا من شأن المرأة المصرية ودعوة إلى ابتعادها عن الوظائف القيادية، وقد تكون التصريحات محرفة كما أن فضيلة المفتى قد تراجع عن معظمها، ولكن الأثر الإعلامى بقى قائما، كما أن النتيجة السلبية بقيت لدى الغير وهو المهيأ تاريخيا لقبول الصورة المعادية للإسلام وتشويه مكانة المرأة فيه، فضلا عن أن المقال قد ركز انتقاده على حاضر مصر انطلاقًا من تلك التصريحات التى قد يكون قد جرى تأويلها . . وهكذا يتضح أن ما يصدر عن مصر الأزهر يجد من الاهتمام والتأثير ما لا يمكن الإقلال منهما . .

□ □ □

هذه دوافعى من هذا المقال، تبقى الآن بعض خواطرى حول مستقبل دور الأزهر الشريف فى عالمنا الإسلامى المعاصر :

أولا: إن شخصية شيخ الأزهر تمارس قدرا لا بأس به من تحديد دور الأزهر ذاته فمازالت أسماء كوكبة شامخة من الأئمة الكبار أمثال المراغى وشلتوت وعبدالحليم محمود وغيرهم تمثل علامات بارزة لمسيرة الجامع العريق عبر فترات زمنية من هذا القرن، فالمراغى كان صاحب حس سياسى متميز وهو الذى سعى وراء تنظيم الدراسة بالأزهر فى كلياته التقليدية الثلاث منذ عام ١٩٢٨، بينما اشتهر شلتوت بشجاعة فتواه ووضوح رؤيته ويكفى أنه صاحب فتوى الاعتراف «بالفقه الجعفرى» ضمن المذاهب الإسلامية الصحيحة، وتلك كانت خطوة كبيرة للتقريب بين أهل السنة والشيعة، أما عبدالحليم محمود فقد كان علامة بارزة فى مسيرة التصوف الإسلامى متأثرا بالإمام «أبى الحسن الشاذلى» ومنطلقا من أروقة الأزهر الشريف، وهكذا تكون بصمة كل «شيخ» باقية على «الجامع»، ولكن هناك فى الوقت ذاته مشايخ عبروا على المنصب الرفيع دون بصمات تذكر أو تأثيرات تبقى.

ولقد شاركت أنا وغيرى كثيرا فى الجدل حول قانون إعادة تنظيم الأزهر الشريف فى أوائل الستينيات، وهل خدم حقيقة الهدف منه فى إيجاد دعاة مستنيرين يحملون فى نفس الوقت مؤهلات علمية للخدمة الإنسانية كالأطباء والمهندسين والمعلمين، يكونون مبعوثين للأزهر فى الدول الإسلامية المختلفة؟ أم إن الأمر اقتصر على إضافة جامعة مصرية جديدة على حساب الدراسات الدينية واللغوية للأزهر الشريف؟ فبعد اختفاء مدرسة «القضاء الشرعى» وتضاؤل الإسهام الدينى بكلية «دار العلوم»، يتوارى أيضا دور الكليات الرئيسية الثلاث «أصول الدين والشريعة واللغة العربية» حتى اقتصر الالتحاق بها لسنوات على أصحاب النتائج الدراسية الهزيلة فى الثانوية الأزهرية بما أثر سلبا على خريجيها، وقد رأينا منهم من لا يحفظ القرآن الكريم كاملاً، ويتهرب من مجالات الوعظ والدعوة، ولا يرحب بإلقاء خطبة الجمعة أو إمامة الصلاة!

ثانيا: إن الأزهر الشريف يتحمل مسئولية إضافية فى السنوات الأخيرة بعد أن أطل الإرهاب بوجهه القبيح، يسفك الدماء ويستبيح الحرمات محاولاً التستر وراء

دعاو دينية لا صلة للإسلام بها، وتتمثل تلك المسئولية فى عبء جديد يجب أن يتحمّله الأزهر الشريف بحماس واقتدار بل وبشيء من الجسارة، فالدور الغائب للمؤسسة الدينية الرسمية هو الذى سمح بأن يفتى من لا يعلم، وأن يفقه فى الدين من ليس أهلاً لذلك، وأن تحجب صورة الإسلام الحنيف بنقائه وصفائه وسماحته عن الأجيال الجديدة من شبابنا فى الداخل والخارج بما خلفه ذلك من آثار تحاول النيل من وحدتنا الوطنية العريقة، ويعانى منها شعبنا الطيب، بل لقد امتدت تلك الآثار إلى شعوب إسلامية أخرى يحمل الأزهر دائما مسئولية تاريخية تجاهها، فقد يقول البعض إن الأزهر أحدث عمرا من «القرويين» فى المغرب أو «الزيتونة» فى تونس. . ولكنه أقوى تأثيرا، وأشد فعالية، فرغم وجودهما التاريخى كان «رواق المغاربة» شاهدا على أن دور الأزهر قد تجاوز دائما نطاق المحلية إلى آفاق العالمية فقد عرفت أروقته كل أجناس المسلمين بلا تفرقة. . فهو بحق جامعة المسلمين الأولى، وذاكرة تراثهم الروحى الخالد.

ثالثـا: إن «الإسلام السياسى» ولد فى مصر وبدأ خطواته بها مع مسيرة الإمام «حسن البنا» منذ نهاية العشرينيات من هذا القرن قبل أن يتبلور مفهوم «الحاكمية» على يد الإمام «أبى الأعلى المودودى» فى باكستان. . وحين وجد التطرف الدينى فى الشارع الإسلامى ووصل إلى أحزاب وجامعات ونقابات، لم يجد رواجا داخل الأزهر أو بين علمائه وطلابه، فهم بدينهم أعرف، وعلى إسلامهم أحرص. . وتقودنى هذه النقطة إلى أهمية تبنى الأزهر الشريف لدور مؤثر ومستحدث فى التثقيف الدينى والدعوة الإسلامية، إذ لا يجب أن تمر مناسبة تمس الإسلام من قريب أو بعيد فى الداخل أو الخارج إلا وينبرى الأزهر مدافعا عن صحيح الدين، داعيا إلى التسامح، راعيا لحقوق غير المسلمين التى كفلتها الشريعة الغراء، ويكفى أن نتذكر فى هذا المقام أن الأزهر كان يضم بين طلابه عدداً من الأقباط المصريين ـ أذكر منهم «ميخائيل عبدالسيد» أحد رواد الصحافة الحديثة ـ مع مطلع هذا القرن والذين جذبتهم علوم اللغة العربية وأدركوا أهمية الفهم الصحيح للإسلام، دين غالبية المصريين.

رابعا: إن الأزهر الشريف مازال يحتاج إلى إعادة تنظيم تحمل أعباء الجامعة عن «الشيخ»، وتجعل تفرغه لشئون «الجامع» كاملة، فمن المقبول أن يملك الأزهر الشريف جامعة إسلامية رائدة ولكن ليس من مهام الإمام الأكبر ورجال الدعوة إدارة المستشفيات، ومتابعة التعيين فى الدرجات الجامعية أو الترقيات الدراسية، فلذلك رجاله المسئولون . . ولكن التخطيط للدعوة الإسلامية المستنيرة ومواجهة الأباطيل والافتراءات على الإسلام هما مهمة الإمام الأكبر ومعاونيه الأجلاء.

خامسا: مازلت ممن يؤمنون بأهمية الشخصية العالمية للأزهر دون الاحتماء وراء أسوار مصر الدولة، فالإسلام دين أممى يتوجه للناس كافة دون اعتبار بالشعوبية أو القبلية، لذلك فإن انضمام علماء المسلمين من غير المصريين إلى «مجمع البحوث الإسلامية» أمر يستحق الإشادة والتشجيع، فالأزهر جامع المسلمين بغير استثناء، وكثيرا ما حفلت «هيئة كبار العلماء» فيه من قبل برموز للدعوة الإسلامية من غير المصريين، ومازلنا نتيه على غيرنا بأن الشيخ الخضر حسين «التونسى» كان شيخا للأزهر فى الخمسينيات من هذا القرن، وهو ما يرفع عن الأزهر الشريف دعاوى العنصرية لشعب، أو التعصب لوطن.

أردت من هذه السطور أن يستعيد الأزهر مكانته الرفيعة فى ظل شيخه الجليل، وتحت لواء رئيس مصرى يؤمن بدور الأزهر، ويرعى علماءه ويحرص على هذه المؤسسة الدينية الأولى فى العالم الإسلامى كله.

عبد الناصر والأقباط

أثار قداسة البابا شنودة الثالث فى الحديث الصحفى الذى أجراه معه الأستاذ عادل حمودة والأستاذ أسامة سلامة فى « دير وادى النطرون»، ونشرته روزاليوسف فى عددها ٣٥٦٨ الصادر فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩٦، أثار هذا الحديث نقاطاً بالغة الأهمية فضلاً عن أنه فجر قنبلة تاريخية - حسب سياق الحديث ذاته - حين ذكر أن العلاقة بين البابا كيرلس السادس والرئيس جمال عبد الناصر لم تكن دائماً على وفاق وأن ظروف الأقباط كانت صعبة تلك الفترة، وهنا نستأذن أن نسوق عددا من الملاحظات بحكم اهتمامنا بالموضوع وتخصصنا الدراسى فيه، فضلاً عن أنه واحد من شواغل الوطن وأكثر همومه حساسية، ونوجز ملاحظاتنا فيما يلى :

١ - إن (روزاليوسف) قد أحسنت صنعا بهذا اللقاء المباشر بعد اهتمام طويل بمشكلات الكنيسة القبطية وامتداد الحوار فى العام الأخير بين أطراف معنية، إذ يعتبر هذا اللقاء تتويجا لها وتأكيدا للدور الذى تقوم به المجلة حين تركب الصعب أحياناً، إذ إن مواجهة المشكلات أفضل من الدوران حولها.

٢ - إننا ننظر إلى قداسة البابا - والذى تربطنى به معرفة طويلة أعتز بها دائما - لا كزعيم روحى للأقباط فقط، ولكن كمصرى مرموق؛ فهو الضابط السابق والشاعر المتميز فضلا عن أنه صاحب رؤية واضحة تجسدت إحدى آثارها فى موقفه من قضية (القدس) وهوموقف - مهما اختلفت الآراء حوله أو تباينت المواقف

تجاهه ـ إلا أنه تمكن به من وضع الأقباط بشكل غير مسبوق على خريطة الشعور القومى العام فى إطار الأمة العربية ، متجاوزاً بذلك كل الدعاوى التاريخية أو الأوهام القومية مسجلا موقفا يصعب إغفاله فى المستقبل إذ تأكدت به ملامح النسيج المصرى الواحد وتبلورت معه الشخصية العربية للأقباط .

٣ ـ إن علاقة عبد الناصر بالأقباط هى جزء من علاقته بكل المصريين ـ مسلمين وغير مسلمين ـ وما يشير إليه قداسة البابا من غياب الوفاق بين الرئيس والبابا فى ذلك الوقت يجب أن نتفهمه فى إطار العلاقة بين عبد الناصر والمؤسسة الدينية عموما ، وليست موقفاً موجهاً منه تجاه الكنيسة القبطية بالذات ، فلقد سعى عبد الناصر إلى تحييد دور الدين فى السياسة واعتباره علاقة روحية خالصة بين الفرد وخالقه ، دون الزج بالعقيدة الدينية فى أتون الصراع السياسى أو الجدل القومى . إنه أيضاً عبد الناصر الذى قام على الجانب الآخر بإلغاء المحاكم الشرعية وحل الوقف الخيرى ومضى فى مواجهة حادة مع جماعة الإخوان المسلمين مرتين فى ١٩٥٤ و١٩٦٥ . وهو الذى قاوم سياسة الحلف الإسلامى خارجيا ، وتبنى وجهة نظر القبارصة اليونانيين ضد تركيا ، وأيد الموقف الهندى فى كشمير ضد باكستان ، فواقع الأمر أن علاقة عبد الناصر بالبابا الزاهد ـ ناسك الصحراء «كيرلس السادس » ـ هى جزء لا يتجزأ من نظرته الشاملة للمسألة الدينية وهى تنطلق ـ مهما اتفقنا أو اختلفنا معها ـ من طرح قومى عام لا يستند إلى موقف دينى خاص .

وقد يقول البعض إن علاقة عبد الناصر بالأقباط كانت تعبيراً عن علاقة ثورة يوليو بهم ، إذ خلا تنظيم الضباط الأحرار من وجود قبطى واحد ، وهو قول مردود عليه برواسب كثيرة لا ننكر وجودها فى العقل المصرى خلال فترات من تاريخه . إذ لم تكن فترة ما قبل يوليو ١٩٥٢ هى انصهار وطنى كامل يجمع الأقباط والمسلمين ، فلقد كان بريق ثورة ١٩١٩ قد بدأ فى الشحوب وتضاءل دور سياسى قبطى بارز مثل مكرم عبيد ، و تزايد دور جماعة الإخوان المسلمين فى الأربعينات داخل الجيش المصرى فى مرحلة التمهيد النهائية لثورة يوليو ، ومع ذلك حاول عبد الناصر دائما

الاستعانة بعدد من الرموز القبطية فى العمل العام بدءا « من جندى عبد الملك» مرورا «بكمال رمزى إستينو» وصولا إلى «كمال هنرى أبادير» . أما بالنسبة لما تفضل به قداسة البابا شنودة الثالث عن بداية التقارب بين عبد الناصر والكنيسة القبطية بعد نكسة ١٩٦٧ فهو تأكيد لما ذهبنا إليه، لأن الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠)ـ أى ما بين الهزيمة والرحيل ـ هى أكثر فترات نظام الرئيس عبد الناصر علاجا للأخطاء وتجاوزا للسلبيات، حيث اقترب القائد كثيراً من جيشه مدعوماً بصلابة شعبه، فكان تحسن علاقته بالكنيسة جزءا من مناخ جديد صنعته ـ فى كل الاتجاهات ـ الهزة العنيفة لنكسة يونيو ١٩٦٧ .

٤ ـ إننى أذكر اليوم حوارا مع المفكر المصرى الراحل د. لويس عوض قال لى فيه إن عبد الناصر كان يبعث من أجهزته بمن يحضر الصلوات فى الكنائس ليتابع ما يجرى فيها ، ويومها قلت لأستاذنا العظيم وهل كان ذلك موقفا خاصا منه تجاه الأقباط أم كان جزءا من طبيعة نظام سياسى ارتبط بمرحلة معينة من تاريخنا ، أزعم أن الموقف فيها كان موجها للمسجد والكنيسة معاً انطلاقا من ذات الأسباب والدوافع مهما كان تقييمنا لها؟

٥ ـ ليسمح لى قداسة البابا ـ وهو شخصية مصرية عامة ذات تقدير خاص لدى المسلمين والأقباط على السواء ـ أن أجازف بالقول إن السادات أيضاً وهو -خريج مدارس الأقباط ـ لم يكن معاديا للأقباط أو رافضا لدور الكنيسة ، ولكن سياق الأحداث فى عهده هو الذى أدى إلى تدهورالعلاقة التى لعب فيها الوشاة ـ أقباطاً ومسلمين ـ دورا معروفا، فضلا عن حساسية السادات من دور البابا الجديد القادم بعد فترة وجيزة من رحيل عبد الناصر بأفكار أكثر شبابا وحيوية من سلفه الذى كان دوره فى الحياة العامة محدودا للغاية، فضلا عن ظروف بالغة الحساسية لوطن يعانى وطأة الاحتلال ويواجه ظروف العدوان . .

تحية لأقباط مصر ولقداسة البابا شنودة الثالث من أجل تأكيد حقيقة شامخة مؤداها أن مصر نسيج واحد يقوم على المشاركة فى الحياة والجوار بعد الموت .

الأقباط ليسوا مواطنين من الدرجة الثانية

من المستحيل أن نتحدث عن أقباط مصر باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، فمصر التى عرفت الرموز القبطية الشامخة فى كل المجالات لم تعرف فى تاريخها الحديث إلا مظاهر الاندماج الاجتماعى، والتجانس السكانى، ولم تتعامل مع أبنائها وفقًا لدياناتهم، ويكفى أن نذكر أسماء معاصرة من النجوم اللامعة فى الحياة العامة داخل مصر وخارجها مثل «بطرس غالى» و«مجدى يعقوب» و«رمزى يسى» بل و«رشدى سعيد» و«ميلاد حنا» و«يونان رزق» و«ليلى تكلا»، لكى ندرك أن الفرد يصل بإمكاناته الذاتية وفقا لقانون «الانتقاء الطبيعى للأفضل» بحيث لا يصبح الاختلاف فى الدين عائقا دون بلوغه ما يستحقه، ولقد أثرت من قبل وفى محاضرة عامة مسألة وجدت أنه من الطبيعى أن نعالجها بوضوح وهى أن الأقليات - حتى بمعناها العددى فقط - تتمتع بالمساواة القانونية ولكنها قد لا تتمتع بنفس الدرجة بالمساواة السياسية، وهذا أمر وارد حتى فى أعتى الديموقراطيات، فلا يمكن أن يأتى حاليا رئيس يهودى للولايات المتحدة الأمريكية، كما لم يتمكن «المهاتما غاندى» فى نهاية الأربعينيات من اختيار «مولانا أبو الكلام آزاد» رئيسا لوزراء الهند حتى فى ظل الدعوة الغاندية للمساواة والبعد عن التعصب، رغم أن «مولانا آزاد» كان ينتمى إلى أقلية يزيد عددها عن سبعين مليون هندى مسلم فى ذلك الوقت، ومصر بتقاليدها المعروفة وروحها الأصيلة لا تعرف التعصب، وتنبذ التفرقة، وأذكر أننى قد لاحظت فى عام ١٩٨٥ محاولة خبيثة للتمييز بين سيارات المسلمين وسيارات

الأقباط برفع شعارات دينية، وملصقات طائفية على كل منها، فوجهت خطابا رسميا مشتركا مع المفكر المصرى الراحل الأستاذ «مريت غالى» ـ عضو مجلس الشورى حينذاك ـ إلى السيد وزير الداخلية نطلب منه فيه استخدام صلاحياته القانونية لرفع هذه الملصقات لأن المصريين ـ مسلمين وأقباطا ـ وهم الذين تجاورت بيوتهم فى الحياة، وتجاورت قبورهم بعد الممات، لا يسمحون بهذه التفرقة المصطنعة ونتائجها السلبية، ولنتذكر أن مكرم عبيد باشا ـ سكرتير عام حزب الأغلبية فى فترة مشرقة من تاريخ وحدتنا الوطنية ـ قد اكتسح منافسه ياسين أحمد باشا ـ وهو من الأشراف ـ فى الانتخابات البرلمانية فى قنا، ويومها لم يكن مكرم عبيد بالتأكيد مواطنًا من الدرجة الثانية، فالديموقراطية وشيوع ثقافة التسامح الوطنى هما الطريق إلى التخلص من المأزق الذى يضطرنا فى العقود الثلاثة الأخيرة، إلى تعيين الأقباط فى البرلمان المصرى بدلا من انتخابهم.

إننى حين أنظر إلى أصدقائى وزملائى من الأقباط، أشعر من أعماقى بروح المساواة والمحبة فى إطار الوطنية المصرية، وهو مفهوم دعت إليه الديانات، ورحبت به القوميات، فأنا ممن يؤمنون بأن الدين لله وأن الوطن للجميع، وأن مصر المحروسة لا تفرق بين أبنائها وقد امتزجت دماؤهم قتالا من أجل ترابها، واندمجت أفكارهم حفاظًا على مكانتها، ولكن يجب ألا يغيب عن وعينا أن شيوع التطرف الدينى، والعنف الاجتماعى هما من الأمور التى تخلق جوا من القلق، وتضعف مناخ الثقة بين أبناء الوطن الواحد، ولكن مصر فى النهاية هى كنانة الله من أرادها بسوء قصم الله ظهره.

إنه عدوان على شخصية مصر

لم تعرف مصر فى تاريخها الحديث محاولة للعبث بوحدتها الوطنية والنيل من تماسكها الاجتماعى مثل ذلك الذى نشهده الآن . . فقد كنا على يقين دائم من أن أقوى رصيد تعتز به مصر وتفاخر هو أنها تشكلت من نسيج واحد تداخلت فيه خيوط الزمان الطولية مع خيوط المكان العرضية لتصنع فى النهاية لوحة رائعة على ضفاف النيل الخالد، شاهد الحضارة الذى لا يغيب ، الذى تحولت مياهه عبر آلاف السنين الى دماء تجرى فى عروق أبناء الوادى ودلتاه دون تفرقة بسبب دين يعتنقونه، أو فكر يحملونه ، أو عقيدة يؤمنون بها .

إن القول ـ ونحن نودع القرن العشرين ـ إن «الجيش يجب تطهيره من العناصر غير الإسلامية»، بدعوى أن المسيحيين فى جيش الدولة الإسلامية سيكونون عاجزين عن أن يقفوا الموقف السليم . . إن مثل هذا القول يعتبر ردة كبرى عن روح العصر، وانتكاسة تصيب شخصية مصر فى مقتل، بل إن فيها نكوصاً عن الفكر المعلن لحركة الإخوان المسلمين عبر العقود الخمسة الأخيرة ، حتى إننى أظن لو أن الإمام «حسن البنا» كان حيا لأزعجه كثيراً مثل هذا التصريح الذى يدمر جسور الأخوة بين أبناء الشعب الواحد .

ولعل الأمر يثير لدينا عدداً من الاعتبارات يمكن أن نسوقها فيما يلى :

أولا : إن مصر الحديثة استكملت مظاهر التمدين وعناصر التحديث بانخراط

أبنائها ـ بغير استثناء ـ فى سلك الجندية وحمل شرف الدفاع عن الوطن وهى التى نسميها خدمة العَلم (الراية) التى يلتف حولها الجميع ، بل إن تاريخ الدولة الإسلامية فى أزهى عصورها يشير بوضوح إلى مشاركة غير المسلمين فى البناء الحضارى العربى الإسلامى باعتزاز يستمد مصادره من نظرة الإسلام الحنيف لأهل الذمة واعتبارهم شركاء حياة وقدر ومصير . وحين دخل الأقباط الحياة العامة فى مصر الحديثة فإن خدمتهم العسكرية جسدت روح المواطنة الكاملة للجميع وأثبتت دخول مصر عصر الدولة القومية حتى أصبحت القوات المسلحة المصرية مفتوحة لكل من يحملون الجنسية المصرية مسلمين وأقباطا، فلاحين وعربانا ، كما انتهت مظاهر أخرى مثل « البدلية » و«شهادة البدو» والتهرب بحفظ القرآن الكريم، من شرف الدفاع عن الوطن الذى حرص الإسلام على تأكيده .

ثانيا : إن علاقة الأقباط بالغزاة الأجانب لم تختلف فى أصولها وفروعها عن علاقة المسلمين بهم ، فالتاريخ الحديث لا يسجل نسبة خاصة للتعاون المتميز بين الأقباط والمحتل الأجنبى ، وحتى المثال الشهير « للمعلم يعقوب» الذى حاول تشكيل « فيلق قبطى» يدعم قوات الحملة الفرنسية ، إن هذا المثال يعطى إيجابية أخرى لدور الأقباط الوطنى ، فقد عارضت الأغلبية الساحقة منهم محاولة يعقوب، وحرمه البطريرك من بركاته ، وانتهى به الحال إلى الهروب مع سفن الحملة العائدة ليلقى حتفه فى عرض البحر بعيدا عن الوطن طريدا من أقباطه قبل مسلميه . . أما العلاقة بين الأقباط والاحتلال البريطانى، فقد كانت منذ بدايتها مصدر استفزاز للمعتمد البريطانى الشهير (كرومر) وخلفه (جورست) وعبر الاثنان فى مناسبات عديدة عن خيبة أملهما فى الدعم القبطى الذى كانا يتوقعانه عند دخولهما مصر .

ثالثا : إن للأقباط دوراً فاعلاً فى تاريخ الجيش المصرى، خصوصا فى جوانبه التخصصية على صعيدى الخدمة الطبية والهندسة الميدانية ، فامتزجت دماء شهدائنا فى ساحات القتال دون تفرقة بين مسلم وغير مسلم ، وكانت حرب العبور ــ آخر

ملاحم المواجهة المسلحة لجيشنا الباسل ـ بوتقة جديدة انصهرت داخلها روح مصر . ووصل الأقباط فيها الى موقع قيادة جيش (اللواء فؤاد غالى) كما كان من بين الرتب الكبيرة التى سقطت فداء للوطن أقباط أبطال لعل من أبرزهم اسم (الشهيد سدراك) .

رابعا : يجب ألاّ يغيب عن وعى من يتحدثون عن حرمان غير المسلمين من حق الخدمة العسكرية فى صفوف جيوش الدول الإسلامية ، أنهم إنما يقدمون سابقة مخزية تضر بالأقليات الإسلامية فى دول أخرى ، وقد عايشت شخصيا تجربة الهند الرائدة حيث تضم صفوف قواتها المسلحة آلافاً من المسلمين فى الوقت الذى تتركز فيه مواجهتها العسكرية على الحدود مع باكستان الجارة الإسلامية ، دون تخوين للضباط والجنود المسلمين فى الجيش الهندى بدعوى مشاركتهم للخصم فى العقيدة الدينية ، بل لقد وصل إلى مراتب القيادة العليا فى الجيش الهندى ضباط مسلمون أذكر منهم قائد سلاح الطيران الهندى فى الثمانينيات (الجنرال لطيف) .

خامسا: إن الحديث عن فرض « الجزية » على غير المسلمين فى مصر الحديثة هو افتئات على كيان الدولة ، وخروج على حدود المجتمع المدنى ، وانتقاص من المساواة فى المواطنة التى كفلتها الدساتير الحديثة ، فالدولة الديموقراطية فى أبسط تعريفاتها المعاصرة هى «دولة القانون» State Of Law ، وهو الذى ينظم العلاقة بين الفرد والدولة وبين الأفراد وبعضهم دون تفرقة بسبب دين أو مذهب أو عقيدة ، فإذا كنا نعانى من سطوة الإرهاب الذى يحاول قهر إرادة الناس ، وابتزاز غير المسلمين بدعوى «الجزية» ، فإننا نربأ بأولئك الذين يعلنون أنهم ضد الإرهاب أن يقفوا معه فى نفس الخندق .

هذه اعتبارات رأيت أن أسوقها فى هذه الظروف التى تواجه فيها الوحدة الوطنية المصرية عدواناً غير مسئول على تماسكها الراسخ ونموذجها الشامخ عبر مسيرة القرون الطويلة منذ دخل الإسلام الحنيف أرض مصر ، فرحب به أهلها ،

واحتضنت شريعته الغراء أبناءها فى إخاء وتسامح ومساواة ، ظهرت مظاهرها فى جميع المناسبات ، حتى انتصرت وحدتها فى كل الاختبارات . .

فلنكف عن هذا الحديث غير المسئول ، حيث يعزف مسلم على نغمة الجزية وحرمان غير المسلمين من شرف الجندية ، فيرد عليه قبطى بأن غير المسلمين يعتبرون فى مصر مواطنين من الدرجة الثانية . . يا أبناء مصر . . رفقا بهذا الوطن العظيم فى هذه الظروف البالغة الحساسية . . فنحن جميعا مسلمين وأقباطا ننتسب إلى وطن الحضارات المتعاقبة ، وننتمى إلى شعب الروح المتجددة .

المحروسة دائمـًا

كنت أستقبل دائما تعبيرات التمجيد لمصر، الحضارة والشعب، بإحساس عميق يختلط فيه الكبرياء الوطنى بشىء من الحذر التلقائى، إذ إننا ندرك أن كثيرا من أمم الأرض وشعوب العالم تختزن فى تراثها القومى حشداً كبيراً من عبارات الثناء الذاتى، والتغنى بالأمجاد، وترديد شعارات الماضى وتضخيم مكانته، فقد اقترن اسم مصر بكنايات عديدة لعل من أبرزها كلمتى «الكنانة»، و «المحروسة»، فضلا عن تفردها بتكرار اسمها فى الذكر الحكيم بالقرآن الكريم باعتبارها واحة تاريخية للأمن والاستقرار (ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين) وكذلك ورود ذكر شعبها فى الكتاب المقدس مقترناً بالدعوة إلى مباركتها وتقدير شعبها (مبارك شعب مصر)، وقد تأكد لنا دائماً أن هذه الأوصاف التاريخية، والعبارات الموروثة ليست مقابلاً لأوصاف تطلقها شعوب أخرى على نفسها تمجيدا للذات، إذ إنها لا تنطلق فى الحالة المصرية من فراغ، ولاتصدر عن وهم، ولكنها تعبر فى حقيقة الأمر عن تميز ارتبط باسم مصر عبر آلاف السنين، مع درجة واضحة من التألق الإنسانى، وسمات معترف بها للكيان المصرى الفريد والمستمد من الأرض والشعب والحكم، حتى أصبحت أرضها قاسماً مشتركاً فى كل أساطير الأقدمين، وروايات الحضارة، وسيَر الأنبياء والمرسلين، بل إن تاريخ الأفكار الانسانية الكبرى، والفلسفات ذات التأثير فى الجنس البشرى، قد ارتبطت كلها ـ بشكل أو بآخر ـ بتلك البقعة الجغرافية الواقعة على البوابة الشمالية الشرقية من القارة الإفريقية تمد ذراعا فى آسيا والأخرى نحو أوروبا عبر المتوسط، بينما تنطلق أعماقها مع منابع النيل الخالد

لتصنع سبيكة ليس لها نظير، فهى عربية الروح، إفريقية الأب، آسيوية الأم، أوروبية التواصل، وسطية الهوى، لاتكاد تحسبها على المشرق، إلا وتكتشف أنها جزء من المغرب، ولاتضعها فى الشمال الإفريقى إلا وتجدها أيضاً فى الغرب الآسيوى . . بلد يثير الاعتزاز . . ويبعث على الاحترام . . ويشد الاهتمام، برغم كل العثرات والكبوات والنكسات منذ طفولة التاريخ . .

تلك مقدمة ضرورية أريد أن أنطلق منها إلى سرد تجربة معاصرة لدور مصرى دولى كنت أشعر خلالها بالشموخ الوطنى والفخار القومى ، ومازالت تقبع فى خاطرى كلمات دبلوماسى مصرى مخضرم منذ سنوات طويلة كلما تأزم الموقف الإقليمى وتكاثفت التحديات أمام مصر وأصبحنا أمام طريق شبه مسدود، فقد كان الرجل يردد دائما -فى محاولة للتفكير بصوت مرتفع- «هنا سوف يتدخل أولياء الله من حراس الكنانة عبر تاريخها الطويل»، وكنت أعتبر مثل هذا التفكير نوعاً من سطوة الوجدان أو وهم العاطفة ، ولكننى اكتشفت أخيرا أن تلك العبارات التى لا تخلو من طيبة وعفوية هى ذات أساس نظرى فى تاريخنا كله ، ومازلت اعتقد أن مصر «محمية إلهية» باركها الله ووقف معها فى أحلك الظروف وأصعب الأوقات ، فلقد كنت أظن - مثل غيرى - مع الشهور الأولى بعد نكسة ١٩٦٧ أنه لن تقوم لنا قائمة على المستويين الدولى والإقليمى قبل نصف قرن أو يزيد، ولكن الضمير المصرى استعاد عافيته فى أقصر وقت ، واستردت مصر كبرياءها بعد ذلك بسنوات قليلة . . وأستأذن القارئ هنا فى أن أعرض عليه ما شهدته من موقعى كمحافظ ومندوب دائم لمصر فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعضو فى مجلس المحافظين بها ، إنها تجربة عشناها فى الشهور الأخيرة منذ أعلن المدير العام الحالى للوكالة الدولية للطاقة الذرية - وهو وزير سابق للخارجية السويدية - عن رغبته فى عدم تجديد مدة بقائه فى المنصب بعد أن استأثر الغرب به على امتداد الأربعين عاما الماضية منذ إنشاء الوكالة عام ١٩٥٧، ولا يخفى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليست مجرد منظمة دولية عادية ، إنما هى منظمة ذات وضع متميز ، فهى بمثابة

النادى النووى لعالمنا المعاصر، والتى استند قيامها على فلسفة نظرية توازن بين مفهوم «الضمانات» فى جانب ومفهوم «المعونة الفنية» على الجانب الآخر ، وكلاهما يقف تحت مظلة «العصر النووى» بكل مخاطره واحتمالاته، لذلك فإن منصب المدير العام للوكالة هو منصب له أهميته ومكانته فهو لا يقل كثيرا من ناحية مؤهلات من يتولاه عن منصب الأمين العام للأمم المتحدة ذاتها بل إنه يزيد عليه بحاجة من يشغله إلى رؤية من نوع خاص تحتاج إلى خلفية قانونية وفهم للعلاقات الدوليةمع استيعاب للجوانب الفنية والتكنولوجية للملف النووى المعاصر، فضلا عن قدرة على التوازن بين الاعتبارات المختلفة، والتوجهات المتباينة ، والتجمعات الجغرافية التى تشكل حجم العضوية فى تلك الوكالة الدولية التى يلتقى فيها الشمال والجنوب . . الأغنياء والفقراء . . الدول النووية والدول التى تتطلع إلى الإفادة من الاستخدام السلمى لذلك السلاح الذى حسم طبيعة الصراع الدولى المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . . وحين تم الإعلان عن فتح باب الترشيح لهذا المنصب الدولى الرفيع تقدمت مصر بواحد من دبلوماسييها المرموقين هو الدكتور محمد شاكر سفيرها فى لندن ، وهو الذى قضى الأعوام الثلاثين الأخيرة مرتبطا بموضوعات منع الانتشار النووى ، حتى فرض هذا التخصص نفسه على درجة الدكتوراه التى حصل عليها فى هذا الفرع من الدراسات الدولية، وقد ترأس مكتب الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى نيويورك مع مطلع الثمانينيات، كما ترأس اثنين من المؤتمرات المهمة فى هذا التخصص، وتقدم معه مرشحون خمسة آخرون من سويسرا ، وإيطاليا ، وأوكرانيا ، وزامبيا ، وإيران ، وجرت انتخابات القائمة الأولى التى تقدم فيها المرشح المصرى حاصلاً على أعلى الأصوات حتى اقترب بدرجة كبيرة من الحصول على المنصب فقد حقق فى آخر الاقتراعات ١٩ صوتا من مجموع ٣٤ صوتا حضروا عملية التصويت ، ولكن كانت هناك اعتبارات لا تتصل بشخص الدكتور شاكر أو كفاءته ، كما أنها لا تتصل أيضا بالبلد العظيم الذى ينتمى إليه ، فلم يتمكن ـ رغم حصوله على أعلى الأصوات ـ من تحقيق أغلبية الثلثين التى تصل به إلى هذا المنصب الكبير ، وبذلك انتهت مرحلة القائمة

الأولى من المرشحين، ومصر ملء السمع والبصر فى أروقة الوكالة واجتماعاتها وجميع مناسباتها . . وبعد عدة أسابيع أعيد فتح الباب لقائمة جديدة من المرشحين من مختلف دول العالم فظهر تيار عام بين الدول الأعضاء فى مجلس محافظى الوكالة ينادى بمصرى آخر من أبناء الدبلوماسية المصرية وهو الدكتور محمد البرادعى مساعد المدير العام للوكالة ـ وله تاريخ وظيفى رفيع سواء فى الخارجية المصرية أو المنظمات الدولية ـ لتبوء هذا المنصب الدولى المرموق لاعتبارات تتصل بكفاءته وعلاقاته المتميزة بالمجموعات الجغرافية والدول المختلفة الأعضاء فى الوكالة على امتداد سنوات عمله بها ، وقد رأت مجموعة الدول الإفريقية فى الوكالة ـ والتى تنتمى إليها مصر ـ ترشيحه باسم القارة الإفريقية بدلا من أن يكون مرشحا لدولة بعينها، ولكى ترفع الحرج عن الحكومة المصرية إذا تقدمت بترشيح جديد لمصرى آخر ، ولم يتقدم منافسا لمرشح إفريقيا المصرى إلا مرشح واحد من كوريا الجنوبية قدمته دولة الكاميرون خروجا على الإجماع الإفريقى، إذ ليس لها تمثيل مقيم فى « ڤيينا »، وكان مؤيدا من دولة منغوليا وحدها من القارة الآسيوية ، وواقع الأمر أن موقف المرشح الكورى كان محل استنكار عام من الدول الأعضاء واستياء من دولته ذاتها، ولكن بحكم عمله كمستشار لإحدى الشركات الدولية الكبرى لصناعة السيارات، فإن ترشيحه قد تقدم فى ذلك الإطار حتى أن الدعوات لتأييده وخطابات الدعاية له كانت تأتى إلى السفراء فى ڤيينا من شركة السيارات مباشرة ، وهو أمر غير مسبوق فى تاريخ الوظائف الدولية. والذى يهمنى هنا ما كان يردده الجميع من أن مصر بلد الحضارة العريقة هى فى الوقت ذاته مستودع الكفاءات البشرية الرائدة فى كل الميادين ، فها هى الدبلوماسية المصرية تدفع ـ خلال فترة قصيرة ـ باثنين من ألمع أبنائها للحصول على هذا المنصب الدولى الرفيع برغم المنافسة الشديدة عليه والطبيعة الفنية الخاصة به ، حتى أن البعض كان يردد أن مصر هى التى اختارت من يكون مديرا عاما للوكالة الدولية للطاقة الذرية . . لقد كانت شهورا عشتها ومعى زملائى فى البعثة المصرية بڤيينا بل والجالية المصرية كلها والتى يزيد تعدادها على العشرين ألفاً ، عشناها فى شموخ

وكبرياء وفخار واعتزاز ببلد من الدول النامية يفرض نفسه على خريطة المناصب الدولية فى واحد من أشدها حساسية وأكثرها أهمية . . ويهمنى فى هذا المقام أن أسجل عددا من الملاحظات التى خرجت بها من هذه التجربة الرائعة :

أولا : أن أغلى ما تملكه مصر هو رصيدها البشرى فهى بحق مصدر الكفاءات المتميزة والشخصيات الدولية المرموقة ، فمنذ بداية التنظيم الدولى الحديث ومصر تدفع بأفواج من أبنائها ذوى التخصصات الرفيعة والمكانة الدولية المشهود بها إلى جميع المواقع حتى كان الإسهام المصرى بحق علامة متميزة ، ويكفى فقط أن نتذكر أسماء كوكبة من المصريين الذين قادوا منظمات دولية فى العقود الثلاثة الأخيرة ، فالدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن هو أول مدير لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والدكتور مصطفى كمال طلبة هو أول مدير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)، والدكتور إبراهيم شحاتة النائب الأول لمدير عام البنك الدولى حالياً هو أيضا أول مدير لصندوق التنمية التابع لمنظمة (الأوبك)، كما أن الدكتور بطرس غالى هو أول أمين عام للأمم المتحدة من إفريقيا ، ويأتى انتخاب الدكتور محمد البرادعى مديرا عاما للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجماع غير مسبوق ليضع وساما جديدا على صدر مصر .

ثانيــا : إن لمصر وجودا مؤثرا فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فمديرها العام القادم مصرى، ومدير إحدى إداراتها الفنية الكبيرة مصرى، وبها ما يربو على الثمانية من كبار المفتشين الدوليين الذين يقومون بمهامهم فى قارات العالم المختلفة ، ولعل ارتباط مصر بالوكالة الدولية للطاقة الذرية قد بدأ من مرحلة مبكرة فى مطلع الستينيات حين أنشأت بعض كليات الهندسة فى مصر أقساما للهندسة النووية كان من أبرزها ذلك القسم الرائد فى جامعة الإسكندرية ، فتخرجت قوافل من كبار المتخصصين والعلماء فى هذا الميدان الدولى الدقيق ، فكان طبيعيا أن يتجه هؤلاء الخبراء إلى العمل فى هذه المنظمة الدولية المتخصصة .

ثالثــا : إننى أرى من المناسب أن أشير الآن إلى أهمية استعادة مصر لدورها

الفاعل فى المجال السلمى لاستخدام الطاقة النووية ، فذلك ميدان بدأنا فيه فى مرحلة مبكرة مع عدد من الدول الرائدة فى هذا المجال ، ولكن الظروف التى مرت بها مصر منذ نهاية الستينيات قد ضربت المشروع النووى السلمى المصرى فى مقتل، وخرجت قوافل العلماء المصريين تسعى فى أرض الله الواسعة ، فقامت على أكتافهم البرامج النووية لعدد من الدول العربية ، وكان أسعدهم حظا من وجد له مكانا لائقاً فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو حتى من اقتصر نشاطه على دور استشارى فيها .

رابعا : لقد احتلت مصر المقعد الدائم فى مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن القارة الإفريقية طوال سنوات طرد النظام العنصرى لجنوب أفريقيا من المنظمات الدولية ، حتى سقطت السياسة العنصرية بها فاستعادت حكومة «بريتوريا» المقعد الدائم من جديد ، وأصبح علينا أن نسعى حثيثاً للحصول على مقعد إفريقى دائم ـ ولو بالتناوب ـ خصوصا أن مصر سوف تستقبل خلال الشهور القليلة القادمة مفاعلا نوويا جديداً حصلت عليه من «الأرجنتين» ، وسوف تستعيد به مصر جزءا لا بأس به من مكانتها فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة النووية ، كما أنه يجدر بنا أن نعتز كثيرا بوجودنا المؤثر فى دعم برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى أن مصر كان ترتيبها (الأولى) بين دول العالم فى نسبة مساهماتها لصالح صندوق التعاون الفنى للوكالة بالمقارنة بما هو مطلوب منها ، متقدمة بذلك على الأثرياء دوليا وإقليميا وفق ما جاء فى تقرير الوكالة عن عام ١٩٩٦ .

خامسا : إن الدور المصرى فاعل فى مجال السياسة النووية الدولية وتطبيقاتها الإقليمية فى الشرق الأوسط ، فمصر دولة شاركت فى تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وطالبت دائما بعالمية الانضمام لمعاهداتها سعيا للمساواة فى قبول التزاماتها ، كما أن مصر شاركت فى تحقيق برامج الضمانات لتأمين كل ما هو غير نووى، مع المضى بجدية فى نزع السلاح النووى لمن يملكونه والتركيز على نقل

تكنولوجيا الاستخدام السلمى للطاقة النووية إلى الدول النامية، بل إننى أشير هنا باعتزاز إلى مبادرة الرئيس مبارك منذ عام ١٩٩٠ للعمل على إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل خصوصا بعد أن تحقق لإفريقيا توقيع معاهدة إعلانها قارة خالية من السلاح النووى والتى جرى الاحتفال بها فى القاهرة بحضور رئيس مصر فى إبريل ١٩٩٦ .

إن تعيين مديرعام جديد لوكالة الطاقة الذرية ـ ولأول مرة من الدول النامية ـ قد جاء من مصر ليضيف تأكيداً جديداً لمكانة هذا البلد المعطاء الذى يعتبر البشر فيه أغلى ثرواته وأعز ممتلكاته ، إنه اسم جديد يضيف نفسه إلى قائمة المرموقين فى الميدان الدولى المعاصر ليلحق بقافلة تحمل أسماء مثل أحمد عصمت عبد المجيد ، وأحمد فتحى سرور وغيرهما ممن تبوءوا المناصب الدولية الرفيعة أو الذين لا يزالون يشغلون بعضها . . إنهم أبناء مصر كنانة الله فى الأرض من أرادها بسوء قصم الله ظهره، فكلما تزايدت عليها الأعباء ، وأحاطت بها التحديات، لمع فى سمائها بريق شهاب جديد، أو نجم لامع ، لأن الله يريد لها أن تكون دائما فى قلب العالم ووسط خريطة أحداثه ، فالكفاءات المصرية المتجددة أمر يدعو إلى الفخار ، ويثير فينا روح الاعتزاز بالذات ، ويشحذ لدينا همة الانطلاق لكى تصل مصر مع القرن الحادى والعشرين إلى آفاق جديدة هى ساعية لها وجديرة بها . . لقد شعرت فى الأسابيع الأخيرة أننى وزملائى من أبناء الدبلوماسية المصرية قد أصبحنا من أكثر الناس رضا بما يحدث وسعادة بما يتحقق ، فقد كان هدفنا الحقيقى هو أن يصل مصرى إلى هذا المنصب الرفيع، مديراً عاما للوكالة الدولية للطاقة الذرية، برغم كل المعوقات والمتاعب، ويعلم الله عدد الساعات الحرجة والأيام الصعبة التى قضيناها للوصول إلى هذا الهدف بكل تفان وإخلاص وتجرد لانفرق بين مصرى وآخر، فكلهم أبناء الوادى العريق والوطن الشامخ والشعب العظيم . . وكم كانت سعادتى بالغة واسم مصر يتردد صباح مساء فى أروقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر الشهور الأخيرة ، وكنت دائما أشعر بانتماء أشد للوطن وارتباط أقوى بمصر «أم الدنيا» ألم أقل لكم إنها «المحروسة دائماً »؟

٢٣ يوليو .. السياسة والحكم

خمسة وأربعون عاما مضت منذ أن تحركت وحدات من الجيش المصرى فى إحدى ليالى الصيف الحارة لتسهم فى صياغة جديدة للتاريخ ، لا فى مصر وحدها أو المنطقة العربية فحسب ، ولكن لتصبح أحداث تلك الليلة إشارة البدء نحو تحولات ضخمة وتغييرات جذرية كانت لها آثارها الباقية على المستويين الإقليمى والدولى حتى الآن ، إذ إن ثورة يوليو ١٩٥٢ مازالت تثير الجدل وتدعو إلى التأمل حيث تختلف الآراء حولها بين متحمس لها أو متحفظ على بعض نتائجها ، فامتزجت محاولات التقييم غالبا بالتجربة الشخصية أحيانا أو بالمصلحة الذاتية أحيانا أخرى ، وظهر كم هائل من المذكرات التى تدور حول الثورة وأحداثها ـ خصوصا فى سنواتها الأولى ـ ولكنها تفتقر فى أغلبها إلى الموضوعية والتجرد . إذ خضعت لأهواء عديدة وميول واضحة ، ولعل أخطر ما اقترنت به تلك المحاولات هى عملية القياس بين الماضى والحاضر دون التفات إلى حقيقة معترف بها فى العلوم الاجتماعية وهى أن « المنهج المقارن» يفترض بالضرورة عند دراسة تأثير حدث معين لزومية تثبيت آثار العوامل الأخرى التى لا تتصل بالحدث ذاته ، لذلك فقد وجدنا أن معظم الكتابات التى تناولت ثورة ١٩٥٢ إما أنها أعطتها أكثر مما تستحق أو أنها قد سلبتها كثيرا مما تستحق ، فمن غير المقبول أو المعقول أن يتم تقييم حدث ضخم كهذا بالاعتماد على الانطباعات الشخصية أو النظرة العامة ، لذلك سوف نحاول عبر السطور القادمة أن نلتزم بمنهج موضوعى محايد يتناول ثورة ١٩٥٢ بما لها وما عليها ، إذ لا شك أن كثيرا من أعداء تلك الثورة إنما يعتمدون فى تحديد

موقفهم على نوع من الحنين للماضى البعيد الذى ارتبط أحيانا بسنوات الشباب وذكريات العمر، أو ينطلقون من إحساس بالأسى لميزات فقدوها مع تطور الأحداث ، ولعلى قد كررت كثيرا وفى مناسبات مختلفة أهمية ألا يكون تقييم أى مرحلة معتمدا على تشويه مرحلة أخرى، كما أنه لا يمكن أيضا اعتبار ٢٣ يوليو ١٩٥٢ خطأ فاصلا بين ظلام دامس ونور ساطع، إذ إن العصر الملكى ـ بكل مباذله وخطاياه ـ يملك بعض الإيجابيات أيضا ، كما أن العصر الجمهورى لم يخل من أخطاء برغم الإنجازات الباهرة والمكاسب التى يصعب التشكيك فيها . . وسوف نعتمد فى تحليلنا لتلك الثورة ـ التى تعتبر بمثابة الأساس النظرى لشرعية النظام السياسى المصرى حتى اليوم ـ على مسألة الأبعاد المتعددة لها باعتبارها منهجا للدراسة وأسلوبا للتقييم :

أولا : البعد الثقافى :

لقد جعلته فى مقدمة أبعاد تقييم ثورة يوليو ، ومرجع ذلك اقتناع لدىّ مؤداه أن هذا البعد هو أخطر أبعاد تلك الثورة وأشدها تأثيرا فى التكوين الاجتماعى للشعب المصرى وتطور شخصيته بعد ذلك، فقد مارست الثورة تأثيرها فى قيمه الاجتماعية وتقاليده الفكرية وأحدثت انقلابا حقيقيا يصعب أحيانا تحديد مدى إيجابيته أو درجة سلبيته، فقد بدأ الثوار حياتهم السياسية بنظرة سلبية للتراث الوطنى والتاريخ السياسى، حتى تحولت بعض القصور الملكية إلى هيئات حكومية وجرى عدوان معروف على محتوياتها باسم الشعب، ونهب لمقتنياتها تحت شعار الثورة ، كما أصبحت تماثيل العائلة المالكة رمزا لعهد بائد يحسن التخلص منه فضلا عن عملية تشويه متعمدة لم يسلم منها من أسهموا فى بناء مصر الحديثة من الأسرة الحاكمة، بمن فى ذلك « محمد على» « وإسماعيل»، وحتى الثورة الشعبية فى ١٩١٩ لم تجد من ثوار يوليو الإنصاف اللازم أو الموضوعية المطلوبة . وفى ظنى أن ذلك الارتباك فى روح يوليو الثقافية بمنظورها الواسع هو واحد من أبرز سلبياتها لو قارناها بالثورات الكبرى من طراز «الثورة الفرنسية» أو «الثورة البلشفية» حيث

كان الحرص على التراث شديدا واحترام الماضى قائما برغم الاختلاف معه والثورة عليه ، فقيمة أى نظام سياسى جديد تتحدد برؤيته للتاريخ واستيعابه لأحداثه وتطوراته ، فالنظرة الضيقة والفهم العصبى كلاهما يعكسان درجة من التوتر لا يستقيم بها التطور ولا ينهض معها المستقبل ، ومع ذلك فإننى لا أنكر فى الوقت ذاته أن مصر الثورة قد شهدت صحوة ثقافية عصرية مازلنا ننعم بآثارها حتى الآن ، إذ تظل ظاهرة « ثروت عكاشة» علامة مضيئة تعادل بعض خطايا يوليو الثقافية ، بدءا من تحويل جزء من «قصر عابدين» إلى مركز لتطعيم المسافرين إلى الخارج ضد « الملاريا» ، مروراً بإهمال تمثال إسماعيل باشا ، وصولا إلى عملية تغيير غير واعية لمسميات الشوارع والميادين فى محاولة لإنكار التاريخ ومحو بعض رموزه!

ثانيا : البعد الاقتصادى :

وهنا لابد من التنبيه إلى أن ثورة يوليو قد جرى ظلمها عند تقييم بعدها الاقتصادى ، إذ إن الذين حاولوا ذلك لم يقوموا ـ كما يجب ـ بتثبيت العوامل الأخرى التى تمارس تأثيرا على الاقتصاد المصرى ولا تكون ثورة يوليو مسئولة بالدرجة الأولى عنها ، وفى مقدمة ذلك عامل الانفجار السكانى الهائل الذى عرفته مصر منذ الخمسينيات حتى الآن ، وهنا قد يصعب فهم فلسفة الحكم ـ خصوصا فى عهد الرئيس عبد الناصر ـ تجاه مسألة الزيادة السكانية ، وهل جرت محاولات جادة فى مواجهتها أم إنها كانت تمثل فى أعماق القيادة المصرية ميزة تضيف إلى ثقل مصر الحضارى وزناً بشريا يدعم دورها الإقليمى ومسئولياتها القومية ؟ . . وهنا يستحيل أن ننكر أن الثورة المصرية هى التى أدخلت التصنيع الحديث ، وشيدت السد العالى ، وبنت الركائز الشامخة للاقتصاد المصرى التى تحولت فيما بعد إلى مسمى تختلف الآراء حول تقييمه وهو (القطاع العام) ، ولكن تبقى دائما إضافات يوليو الصناعية فى مجالات الحديد والصلب والألمونيوم والغزل والنسيج والمنتجات الكيماوية والصناعات الغذائية رصيدا يرتبط بتلك الثورة ويدافع عنها

مهما كانت محاولات النيل منها أو التشكيك فى منجزاتها ، ولكن جوهر الخلاف فى البعد الاقتصادى لثورة يوليو لا يكمن فى عنصر الإنتاج القومى ولكنه ينصرف فى الغالب إلى قضية توزيع الثروة الوطنية، بدءا من تقييم قانونى الاصلاح الزراعى الأول والثانى إلى قوانين يوليو الاشتراكية ثم إلى الآثار الضخمة التى نجمت عن مسألة التحول الاجتماعى للثورة ، والمضمون الذى انطلقت منه خصوصا بعد صدور الميثاق الوطنى عام ١٩٦٢ ، إذ إنه من الطبيعى ألا يتحمس الذين أضيروا من تلك القوانين للثورة عموما ، ولكن من غير الطبيعى أن تجرى عملية رفض كامل لكل منجزات الثورة الاقتصادية ونتائجها الاجتماعية على النحو الذى شهدناه فى عدد من الهجمات الشرسة على ذلك البعد بغير موضوعية ، ودون اعتبار للعوامل الأخرى المؤثرة فى هيكل الاقتصاد الوطنى ، والظروف السياسية الصعبة التى أحاطت به .

ثالثا : البعد السياسى :

وهنا نكون أمام واحد من أكثر أبعاد تلك الثورة تعقيدا ، فهى التى أعلنت مع أيامها الأولى شعار «إقامة حياة ديموقراطية سليمة» كواحد من أهدافها الستة ، ولكنه هدف لم يتحقق، إذ نسى الثوار ـ فى غمرة الحكم وحماس التغيير ـ أن الديمقراطية هى صمام الأمان الوحيد فى كل النظم السياسية المعاصرة، وأن الشرعية الثورية إذا نجحت مرة فإنه يستحيل أن تكون بديلاً للشرعية الدستورية بالمرة ، ثم جرت محاولات متعددة للاقلال من أهمية «دولة القانون»، حتى كان من أبرز مشاهدها ذلك الحادث المؤلم حين جرى الاعتداء بالضرب على رئيس مجلس الدولة الفقيه القانونى الراحل «الدكتور عبد الرزاق السنهورى» وذلك فى غمار صراع على السلطة بين أطرافها عند بداية قيامها ، فإذا كنا نلتمس العذر لها فى سنواتها الأولى حين سمحت بتجاوزات دستورية وقانونية ، واعتداء على الحريات العامة والفردية بدعوى تأمين الثورة وضرب خصومها ، فإن ذلك لم يكن مقبولا بعد سنوات من قيامها لأن الذى حدث كان بحق انتكاسة للديمقراطية ، وإقلالا

لحجم المشاركة السياسية، وتوجيهاً للشعب نحو «المنولوج السياسى» «بديلا للديالوج الديموقراطى»، وهنا أتدارك بسرعة مذكراً بأن حال الديموقراطية بعد ١٩٥٢ لا تعنى بالضرورة التغنى بها قبل ١٩٥٢ ، ولكن يبقى الاعتراف الموضوعى بأن قبضة يد مصر الثورة كانت أقوى وأعنف من قبضة يد مصر الملكية . .

فالخوف نقيض للديموقراطية ، ورهبة السلطة هى إعدام تلقائى للحريات العامة، إذ إن « رهبة الحكم» أمر يختلف عن « هيبة الدولة» إذ تعتمد الأخيرة على سيف القانون الذى ينصاع له الجميع ، ويرتدع به كل من يخرج عن فكرة النظام العام، ولعلنا نتذكر هنا «مشانق كفر الدوار» لإعدام « البقرى وخميس»، والضربة القاصمة التى وجهت لحركة الإخوان المسلمين ، واللطمة الشديدة التى تلقاها الشيوعيون إلى جانب محاكمة معظم الرموز السياسية السابقة، فكانت تلك كلها إشارات كافية لتحجيم أى دور سياسى سواء كان برلمانيا أو نقابيا أو طلابيا أو عماليا. ولاشك أن ذلك كله قد جرى تحت مظلة شعارات كبيرة ، وآمال واسعة ، جعلت القيم المؤقتة للثورة مبرراً للمضى قدما فى ذلك الاتجاه ، فأصبح التنظيم السياسى الواحد بديلا للأحزاب ، كما تحول البرلمان إلى مؤسسة شكلية تبرر ما يجرى، وتتغنى بأمجاد الحكم ، ولاشك أن البذور الأولى لفلسفة الإعلام المصرى قد وضعت فى تلك الفترة ، والتى لايزال حصادها قائما فى عدد من العواصم العربية التى نقلت عن تلك الفترة من تاريخ الثورة المصرية ولم تتمكن من تجاوزها حتى الآن ، فالبعد السياسى لثورة يوليو يستحق ـ فى ظنى ـ الدراسة المستفيضة ، والبحث العميق لأن فيه مقدمات لكثير مما عانى منه الكيان المصرى فى تلك الفترة .

رابعا : البعد القومى :

وهنا نأتى لواحد من أبرز أبعاد الثورة وأهمها على الإطلاق بل وأكثرها إشراقا فى تاريخها كله ، فلقد حدد عبد الناصر « فى فلسفة الثورة» دوائر السياسة

الخارجية المصرية ووضع الدائرة العربية فى مكانها اللائق ، وإليه يرجع الفضل ـ بغير خلاف ـ فى إبراز الجانب السياسى لهوية مصر العربية ، فقد كانت عروبة مصر قبل ١٩٥٢ عروبة ثقافية تتحدث عن شعور خاص تجاه دول الجوار العربى ودور مصرى فى دعم استقلالها ، حتى إن حماس مصر لفكرة جامعة الدول العربية قد جرى فى إطار نوع من « العلاقات العامة» نحو الأشقاء ، ولكنه لم يعكس درجة عميقة من التوحد القومى تجاه قضايا بعينها ، إلى أن جاء ثائر يوليو الأول «جمال عبد الناصر » فأكد مفهوم العروبة السياسية لمصر ، وجعل من الخطر الصهيونى مبرراً للالتفاف حولها ، كما كانت مواقفه من أنظمة عربية أخرى مبررا لتقسيم سياسى عانت منه المنطقة العربية كثيراً ، ولكن الجماهير العربية ظلت كلها معه من البداية وحتى النهاية . وهنا أستأذن فى إبداء ملاحظة ذات حساسية من نوع خاص تتصل بالبعد القومى لثورة يوليو وهى ملاحظة قد نختلف فيها مع الأستاذ الكبير« محمد حسنين هيكل » ـ صاحب الإسهام الرئيسى فى وضع الأطر النظرية لفكر الثورة وكاتب وثائقها وصائغ مواثيقها ـ وأعنى بها تلك المتصلة بموقف ثورة يوليو تجاه مسألة السودان ، فأنا ممن يعتقدون أن «وحدة وادى النيل» قد تاهت ـ بعد سنوات قليلة من قيام الثورة ـ فى غمار أحداث الصدام المعروف بين قائد الثورة الحقيقى « جمال عبد الناصر» وقائدها الرمزى « محمد نجيب» ، وأن سياق الأمور كان يمكن أن يختلف من خلال « سيناريو » آخر يضع « لوحدة وادى النيل» مكان الصدارة سابقا على محاولات أخرى للوحدة مع دول المشرق العربى ، ويبدو لى أيضا أن ثوار يوليو قد قبلوا الإقلال من أهمية مسألة السودان بالنسبة لمصر فى ذلك الوقت ، مع الاكتفاء برصيد سابق يعتمدون عليه إلى جانب محاولات سياسية غير ناجحة تمثل أبرزها فى « دبلوماسية صلاح سالم» الذى أطلق عليه وقتها «الصاغ الراقص» . . وقد جرى كل ذلك فى وقت كانت فيه محاولات أخرى تأخذ مكانها على أرض السودان مع تحولات أخطر بين قادته نقلت بعضهم من معسكر الاتحاد مع مصر إلى معسكر الاستقلال المنفرد ، فضلا عن حماس للانفصال الكامل عنها ، حتى وصل الأمر إلى حد المواجهة السياسية الحادة بين «الخرطوم» « والقاهرة» قبل

نهاية الخمسينيات سواء كان السبب هو نزاع حول الحدود فى «حلايب» أو مسألة توزيع حصة مياه النيل وحقوق مصر فيها ، ومازلت أشعر أن تلك المرحلة قد أسهمت - مع تراكمات أخرى - فى ما نشهده اليوم من تداعيات للعلاقات المصرية السودانية بحساسياتها الموروثة خلال القرنين الأخيرين على الأقل ، وفى ظنى أن ثورة يوليو لو تمكنت من الحفاظ على صيغة ثابتة للعلاقة بين جنوب السودان وشماله تقوم على الندية والفهم المشترك وإعمال منطق الوحدة بدلا من مفهوم التجزئة ، لو أن ذلك قد حدث لاعتبرناه أبرز إنجازات ثورة يوليو على الإطلاق .

خامسا : البعد الدولى :

لاشك أن الدوائر التى حددها « عبد الناصر » فى فلسفة الثورة كمساحات للتحرك أمام الدبلوماسية المصرية مازالت تتمتع بالسلامة الفكرية والقبول العام ، ولكن ذلك كله قد تم فى ظروف أحداث اتسمت بالتعقيد الشديد ، وفى إطار العديد من المواقف الصعبة ، فقد قامت ثورة يوليو فى وقت كانت فيه الدولتان الاستعماريتان الكبيرتان بريطانيا وفرنسا مهيأتين للانسحاب التدريجى من المستعمرات والعودة من «وراء البحار» استجابة لروح العصر وتحت وطأة تحولات كان من الصعب إنكارها وهى تلك تمثلت فى إرهاصات التحرر الوطنى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية خصوصا فى القارة الآسيوية بدءا من «الحرب الكورية» مرورا بحركة «مصدق» فى إيران وصولا إلى المواجهة الباسلة بين الفيتناميين وفرنسا فى «ديان بيان فو» وكلها كانت إشارات لا تخطئها العين فى «لندن» «وباريس» تؤكد أن الشكل التقليدى للاستعمار قد بدأ ينحسر ، وأن عليهما تحت المظلة الغربية وبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الوريث القوى لهما ضرورة البحث عن أساليب جديدة للسيطرة تخرج عن الأسلوب الذى شهدته القرون الماضية ، وفى ظل تلك الظروف انطلق صوت الثائر « جمال عبد الناصر » يدق ناقوس الخطر فى عالم

الخمسينيات ليجد صداه استجابة قوية فى «نيودلهى» و «بلجراد» و«جاكرتا» ثم «أكرا » وغيرها من عواصم العالم الثالث، حين اختلطت حركة التحرر الوطنى بمفهوم الحياد الإيجابى، وهو ما تمخضت عنه حركة عدم الانحياز فى عالم الحرب الباردة التى عرفها المجتمع الدولى فى العقود الأربعة التالية على انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وهنا يجب أن نعترف أن جوهر البعد الدولى للثورة المصرية قد تحدد منذ بدأت المواجهة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية فى منتصف الخمسينيات، بعد «شهر عسل» لم يدم إلا سنوات قليلة، مع أن هناك من العوامل والظروف المحيطة بثورة يوليو من حيث النشأة والاستمرار ما كان يؤهلها للاقتراب الدائم من الولايات المتحدة الأمريكية على أنقاض علاقة كريهة مع الإمبراطورية البريطانية فى ذلك الوقت ، ولسنا نعرف بالتحديد هل هو تنافر الكيمياء الشخصية بين «عبدالناصر » و « جون فوستر دالاس» كما يتردد دائماً ، أم إن الصدام كان حتميا بين أفكار الثورة المصرية ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت تتطلع فى شهوة لبترول الشرق الأوسط وأهميته الإستراتيجية وضرورة وراثة الدورين البريطانى والفرنسى فيه، والتى تجسدت صراحة فيما أطلق عليه مبدأ «أيزنهاور» أو نظرية الفراغ فى الشرق الأوسط ؟ وأحسب هنا أن «عبد الناصر» لم يكن سعيدا فى أية مرحلة من مراحل حكمه لتدهور العلاقات المصرية - الأمريكية ولكنه كان يدرك فى الوقت ذاته أنه لا مناص من ذلك إلا بأن تصبح أهداف الثورة المصرية شيئا آخر غير الذى تتطلع إليه، ولقد دفعت مصر عبد الناصر ثمنا باهظاً لتلك المواجهة، بدءا من دعم مطلق ومتزايد لدولة إسرائيل ، مرورا بضرب محاولات الوحدة العربية، وصولا إلى حرب التجويع بالقمح ، ثم السعى نحو فرض نوع من العزلة السياسية على توجهات عبد الناصر القومية ومحاولة تحجيم دور مصر العربى، وهو ما نجحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية فى مرحلة معينة خصوصا بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ ، والتى كانت بمثابة ضربة انتقامية عنيفة لثورة يوليو وقائدها بل ولكثير من أفكارها ، ومازلنا نشهد اليوم على الساحتين القومية والوطنية حالة من التمزق عند

تقييم تلك الثورة ، ودرجة من الاضطراب عند الحكم عليها ، ولاشك أن الدور الأمريكى كان فاعلا فى الوصول إلى ذلك ، ومسئولاً بدرجة كبيرة عنه .

إننى لا أقوم هنا بمحاكمة عاجلة لثورة يوليو وأنا أنتمى إلى جيل عاش أحلامها وتغنى بأمجادها وبكى لانتكاساتها . . ولكنى أريد فقط أن أقدم إشارات سريعة لعدد من أبعادها ، بكل تجرد وموضوعية دون المساس بقيمتها الكبرى فى التاريخ ، وحجمها الضخم فى المنطقة ، ووزنها الثقيل فى العالم الثالث كله ، فلقد غيرت ثورة يوليو شخصية الدولة المصرية ، وسياسة النظام ، وشرعية الحكم ، ولا تزال آثارها باقية فى ضمير الشعب المصرى بفكره وقيمه ، بمعتقداته وتقاليده ، ولا يخفى علينا أننى اقصد بالثورة المصرية ذلك الحدث الذى بدأ به عصر يوليو ١٩٥٢ والذى مازلنا نعيشه حتى الآن ، فالرئيس « السادات» هو أيضا نتاج وطنى لتلك الثورة بأبعادها المختلفة مهما كانت التحولات وبرغم كل ما جرى من تعديلات ، كما أن الرئيس «مبارك» هو امتداد شرعى لإيجابيات تلك الثورة مع امتزاج بملحمة «أكتوبر» المجيدة ، والتغييرات الجذرية التى نجمت عنها .

إننى اقول اليوم إنه من الظلم أن نبنى تقييمنا لثورة يوليو على ضوء نكسة ١٩٦٧ ، أو «دولة المخابرات» ، أو «ممارسات السجن الحربى» أو الفرض التحكمى للحراسات دون أن نضع على الجانب الآخر رموزا شامخة يصعب المساس بها ، مثل تأميم قناة السويس ، وإقامة السد العالى ، ووضع مصر على الخريطة الدولية رائدة لحركة سياسية كبرى ، فضلا عن القلاع الصناعية القائمة ، مع اندفاع المجتمع نحو التعليم المجانى العام وهو الذى سمح بعد ذلك بتطورات واضحة على صعيد التنمية البشرية ، مع ترسيخ مفاهيم جديدة للكيان المصرى على المستويين العربى والدولى . إننى أجد أفضل ختام لمقالى فى عبارة قالها الكاتب الراحل «أحمد بهاء الدين» فى إحدى المناسبات «مرحبا بفتح ملف ثورة يوليو بشرط فتح جميع الملفات» .

المشير عامر .. والملف الحائر

تابعت ما كتبه الأستاذ عادل حمودة فى ملف عدد روزاليوسف الصادر بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٩٧ تحت عنوان « ضحايا الهزيمة وضحايا الفضيحة : لو لم ينتحر المشير لقتلناه» ورأيت أن أطرح عبر السطور القادمة رؤيتى للملف الحائر لنهاية المشير عامر خصوصا أننى قد اختتمت مقالاً بالأهرام فى الذكرى الخامسة والأربعين لثورة يوليو مكررا المقولة الشهيرة للكاتب الراحل الأستاذ أحمد بهاء الدين «مرحبا بفتح ملف ثورة يوليو بشرط فتح جميع الملفات» . فلقد تابع جيلى عبر العقدين الأخيرين عشرات الكتابات حول الثورة المصرية التى يقترب معظمها من الذكريات الشخصية ويبتعد أغلبها عن التأريخ الموضوعى خصوصا حين يتعلق الأمر ببعض الملفات ذات الحساسية فى تاريخ مصر المعاصر ، حتى وجدت الأجيال الجديدة أمامها ركاما من المذكرات الشخصية وزحاما من الخواطر الفردية دون وثائق تعتمد عليها أو حتى قرائن تستمد منها ، فاختلط الحابل بالنابل وتحول الآثمون إلى أبطال، وأصبح الأبطال مجرمين . ولعل عنصر المعاصرة هو المسئول الأول عن هذا الخلط ، فحين يقترب الراوى زمنيا من الحدث فإن مشاعره الذاتية تصبح عاملاً فاعلا فى إبعاده عن التجرد والموضوعية ومؤثراً دافعاً نحو الذاتية والشخصانية، ولا يمكن لأمة جادة أن تقبل كتابة تاريخها بالهوى الذى يصنع صورة زائفة تضيع معها الحقائق الثابتة ، وتختفى بها الوقائع الصحيحة .

و«المشير» رتبة حزينة فى تاريخنا العسكرى الحديث منذ أن حملها «فاروق

الأول» ، فما أكثر ارتباطها بالمآسى الشخصية لعدد ممن حملوها ، ولكن تبقى قمة المأساة فى تلك التى حملها عبد الحكيم عامر حتى نهايته الأليمة ، وهنا يتعين أن نفرق بين مستويين عند البحث فى ملف المشير عامر ، أولهما هو المستوى الفردى لقائد شهم أحبه معاونوه وتعلق به المستفيدون منه ، لأنه كان تعبيراً عن المصرى الذى ينتمى إلى عائلة طيبة من صعيد مصر ، وورث عن أبيه « عمدة القرية» صفات المروءة والعطاء ونصرة رجاله فى كل الظروف ، وبين مستوى آخر يتجسد فى مأساة أمة فقدت عشرات الآلاف من الشهداء فى أيام قليلة ، بل وربما ساعات معدودة فقط ، ومازلت أشعر شخصيا أن حجم هزيمة يونيو ١٩٦٧ لم يُستوعب كما يجب فى تاريخنا السياسى والعسكرى ، لأسباب تتصل بالتداعيات السريعة والتطورات المتلاحقة التى عرفتها المنطقة على امتداد الثلاثين عاما الأخيرة ، وحين نتحدث عن مأساة الأمة ونكسة الوطن فإن انتحار قائد عسكرى أو قتله تصبح نقطة صغيرة فى بحر دماء طاهرة لشهداء أبرار . ودماء البشر مختلفة الفصائل ولكنها واحدة القيمة ، يستوى فيها أكبر قائد وأقل جندى مادام الهدف مرتبطا بتراب الوطن وشرف الأمة .

وأستطيع هنا أن ألخص تصورى من خلال التقليب فى ملف المشير عامر ـ البداية والنهاية ـ فى الملاحظات التالية :

أولا : إن عبد الناصر قد اتخذ قراراً بالتخلص من عامر « السلطة» ولكنه لم يكن قادرا ـ بحكم صداقته له وارتباطه به ـ على اتخاذ قرار بالتخلص من عامر «الحياة» ، فبينهما شراكة العمر وتداخل المسئولية بل إننى أظن أنه اذا كانت سوريا «الدولة» هى نقطة الضعف فى ضمير عبد الناصر القومى ، فإن عامرا «الإنسان» كان هو نقطة الضعف الكبرى فى شعور عبد الناصر الشخصى ، ولعلى أزعم بهذه المناسبة أن عبد الناصر كان زعيما عاطفيا شأن العشرات من أبطال التاريخ الإنسانى ، فالبطولة سلوك عاطفى بالدرجة الأولى فيها إحساس بالغير وتواصل معه وانطلاق منه ، إنه هو عبدالناصر الذى كتب عن ارتياحه الشخصى يوم أن

فشلت محاولة شارك فيها زملاء له لاغتيال اللواء حسين سرى عامر فى إطار توجه مؤقت لحركة الضباط الأحرار اعتمدت به الاغتيالات السياسية أسلوبا لإزاحة بعض الرموز المعادية داخل الجيش وربما خارجه، كما أنه هو أيضا عبد الناصر الذى تقول إحدى الروايات القريبة منه إنه قضى ليلة بائسة بعد الإعدام الأول لقادة الإخوان المسلمين فى أعقاب حادث المنشية ١٩٥٤، وأن الشيخ الباقورى حاول التخفيف عنه قائلا له «لا تثريب عليك، فإن لم تقتلهم لقتلوك». إنها رواية تحتاج إلى تأكيد على كل حال ولكنها - مع غيرها - تعطى مؤشرا لعاطفة عبد الناصر، دارس التاريخ ورفيق الفقراء، فبرغم بريق السلطة ومسئولية الحكم إلا أن عاطفته الجياشة قد تجلت فى مواقف عديدة عبر سنوات حكمه، بل وبين سطور خطبه وأحاديثه، ومازال جيلنا يذكر صوته المتهدج ودموعه الحبيسة وهو يلقى خطاب التنحى فى أعقاب هزيمة يونيو المريرة. إننى أضيف إلى زعمى السابق القول إن عبد الناصر برغم سجونه ومعتقلاته ومشانقه كان أكثر الرؤساء الثلاثة عاطفة - باستثناء الرجل الطيب محمد نجيب - فى تاريخ مصر ما بعد الثورة، فالرئيس السادات تمرس بالعمل الوطنى فى الشارع السياسى إلى حد المشاركة فى عملية اغتيال سياسى، فقد كان يملك ما يطلق عليه العامة «قلباً ميتاً»، ويكفى أن نتذكر مشهد هبوطه بالطائرة فى أرض إسرائيل فى نوفمبر عام ١٩٧٧ محاطاً بكراهية أعدائه ودهشة أصدقائه حتى يتأكد لنا أنه كان يملك جهازا عصبيا من نوع خاص، أما الرئيس مبارك فهو يملك قدرة هائلة على سحق مشاعره الشخصية، والتفرقة بين عواطفه الذاتية واختياراته الموضوعية، ولذلك فهو الرئيس الوحيد فى تاريخنا الحديث الذى لم تتشكل فى عهده مراكز للقوى ولم تستأثر به شلة بعينها، ونعود لعبد الناصر لنقول إن رجلا بذلك الزخم العاطفى فى وجدانه، والإحساس العميق فى مشاعره، ليس سهلا عليه أن يدبر محاولة للقتل بالسم لرفيق عمره وشريك مشواريه العسكرى والسياسى لمدة تزيد على ربع قرن من الزمان. ولقد يقول قائل إنه أمام صراع السلطة تختفى المشاعر وتتجمد الأحاسيس، وهنا أذكرهم بأن عبد الناصر كان لا يمانع فى عودة المشير إلى الساحة السياسية نائبا له بشرط

التخلى فقط عن إصراره على الاستمرار فى قيادة القوات المسلحة ، ولذلك فإننى أتصور أن اغتيال المشير عامر - وهو أمر لا ينهض على دليل ، ولا يعتمد على قرائن يطمئن إليها ضمير القاضى العادل ، بل يستند فقط إلى عدد من الشواهد المرتبطة بالموقف السياسى العام فى تلك الشهور الكئيبة من صيف عام ١٩٦٧ - لم يتم بتدبير من عبد الناصر أو علم به ، فمثل هذه الأمور يمكن أن تتولاها مجموعات متخصصة تسعى لأن تضع فى هدوء بين يدى صاحب الكلمة العليا هدية مناسبة قد يسعد بها وإن لم يطلبها ، أو يفكر فيها .

ثانيا : إن اختفاء المشير عامر الشخصى فى مثل هذه الأيام منذ ثلاثين عاما كان بمثابة إزاحة طرف أساسى فى صراع السلطة بعد الهزيمة النكراء ، وأذكر أيامها كلمة للكاتب الكبير محمد حسنين هيكل يصف فيها مشاعر عبد الناصر حين علم بنبأ انتحار المشير عامر حيث أصبحت أحاسيس الزعيم فى أعقاب الهزيمة العسكرية وبعد انتحار القائد العام السابق للقوات المسلحة (موزعة بين محنة الوطن ومحنة الصديق) ولذلك فإننا لا نجد اليوم حرجا لكى نقول إن اختفاء المشير عامر - القائد العسكرى المهزوم - من فوق مسرح الحياة السياسية فى مصر كان حلا للموقف المعقد ، وخروجا من دائرة الصراع المحتدم ، بل إنه قد أعفى الوطن من الدخول فى دهاليز الصراع المكتوم على السلطة بعد دخوله فى دائرة النكسة القومية الكبرى .

ثالثا : إن مجرد الصراع على السلطة فى أعقاب الهزيمة يعكس روحا هابطة ، تجردت من المسئولية ، وبدأت تضيف إلى جريمة الهزيمة العسكرية جريمة أخرى هى تمزيق أوصال الوطن وضرب وحدة قواته المسلحة وروحها القتالية فى وقت واجهت فيه محنة غير مسبوقة فى تاريخها الحديث ، ولا شك أن المشير «عامر» كان يتطلع إلى (رصاصة الرحمة) يطلقها عليه قريب منه أو شريك له ، وحاول أن يقوم هو نفسه بذلك حين سعى إلى الموت منتحرا عدة مرات قبل محاولته الناجحة فى ذلك .

رابعا : إن المشير «عامر» قد ارتكب سلسلة طويلة من الأخطاء العسكرية والسياسية كانت تكفى كل واحدة منها للإطاحة به ، فقد كان الرجل برغم شهامته

الشخصية ورجولته فى التعامل مع غيره فقيرا فى ثقافته العسكرية وخبراته القتالية ، لم تتجدد معلوماته ولم تتراكم قراءاته ، وعكف على لون آخر من ألوان الحياة حرمه ميزة القائد الفذ أو العسكرى الخبير ، فكانت أخطاؤه المتتالية فى حرب ١٩٥٦ ، وأحداث انفصال سوريا وسقوط دولة الوحدة عام ١٩٦١ ، بل وربما أضافت قيادته الوجود العسكرى المصرى فى اليمن خطيئة عسكرية أخرى تلحق بخطاياه السابقة ، وهنا لابد من الإشارة إلى سلبية عبد الناصر أمام سقطات عامر تأكيدا للعاطفة الشخصية التى أشرنا إليها بينما كان ضروريا أمام مصائر الأمم ومستقبل الشعوب أن تختفى العواطف إلا للوطن ، وتذوب المشاعر إلا لترابه المقدس .

خامسا: إن أفضل سنوات حكم عبد الناصر هى تلك التى تقع بين النكسة والرحيل أى فى الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ ، حيث تمكن عبد الناصر ـ بغياب عامر عن الساحة ـ من الاتصال المباشر بقواته المسلحة ، والوصول إلى قواعدها الدنيا ، والالتصاق بجنوده ، وإعادة بناء جيشه من جديد حتى واجه الهزيمة بحرب استنزاف شامخة سوف تبقى فى تاريخنا كله صفحة ناصعة لصلابة الإرادة وشجاعة المواجهة ، كما أن عبد الناصر كذلك قد تمكن بعد اختفاء عامر من تصحيح مساره السياسى أيضاً فواجه انحرافات جهاز المخابرات العامة وسعى إلى تقليص دور الحراسات على الناس والأموال ، كما أصدر بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ فى مراجعة أمينة لحركة العمل الوطنى كله .

هذه بعض خواطرى رأيت أن أسجلها فى تعقيب موجز يأتى من بعيد فى إطار جدل داخل الوطن يقلب فيه البعض ذلك الملف الحائر لرجل وضعته الظروف فى غير مكانه ورأى أن يختار نهايته بيديه مثلما فعل عشرات من القادة فى التاريخ العسكرى الحديث خصوصا أن الرجل كان مرهف الحس هش العاطفة لم يرتبط بفلسفة فكرية أو منهج نظرى ، فلم يعد أمامه مبرر للبقاء ، فاختار الهروب من الحياة كما هرب قبلها من تحمل المسئولية ، وهنا أهمس لأسرته الفاضلة وهى نبت

صعيد مصر العظيم الذى يقذف إلى قمة الوطن بشخصيات عبقرية عبر تاريخه كله، أولها «مينا» موحد القطرين ولن يكون آخرها « طه حسين» و « العقاد» و«جمال عبد الناصر» أو حتى المشير عامر، أهمس إليها بنصيحة صادقة وهى أن انتحار المشير - برغم أنه عمل تجرمه الشرائع وترفضه الأديان فضلا عن أنه يعكس ضعف الإيمان بالله وينتزع حقا من حقوق الخالق، فقتل النفس لا يقل جرما عن قتل الغير - أقول إن القول بانتحار المشير هو أكرم له ولعائلته عشرات المرات من محاولة الادعاء بقتله ، فاعطوا الرجل - غفر الله له - فرصة قرار شجاع حتى ولو كان هذا القرار هو قرار نهاية حياته .

الشارع المصرى والسياسة الخارجية

السياسة الخارجية للدولة هى امتداد طبيعى لسياستها الداخلية وانعكاس أمين لنظامها السياسى ، ومرآة صادقة لما يدور داخل حدودها ، تلك هى مقولة لا تحتاج إلى دليل ولا يعوزها برهان ، فقد أثبتت الشواهد دائما أن التعددية السياسية فى الداخل ، واتساع مساحة الحريات العامة ، إنما تعكسان نفسيهما بالضرورة انفتاحا سياسيا فى الخارج ، ودرجة أعلى لمرونة القرار فى السياسة الخارجية . وإذا أخذنا النموذج المصرى فى العقود الأربعة الماضية فسوف نجد أن مسألة الارتباط بين السياستين الداخلية والخارجية تبدو واضحة لا تفتقر إلى دليل ، فمصر فى عهد «عبد الناصر » كانت تأخذ بالتنظيم السياسى الواحد وتستخدم تعبير «الشرعية الثورية» فلسفة لنظامها السياسى ، كما أعطت الدولة لنفسها فى ذلك الوقت دوراً كبيرا فى النشاط الاقتصادى بكافة قطاعاته تحت شعار « التطبيق العربى للاشتراكية» فانعكست كل هذه المعطيات على سياستها الخارجية اقترابا من الشرق وحذراً شديداً تجاه الغرب ، إلى جانب ممارسة دور قومى فاعل على المستوى العربى ، مع إسهام نشط فى الحركة العالمية للتحرر الوطنى خلال عقدىّ الخمسينيات والستينيات .

وحين وصل « السادات» إلى السلطة ورأى ضرورة تغيير الخريطة الداخلية وفقا لرؤيته ، فإنه اكتشف منذ الشهور الأولى من حكمه أن عليه أن يقدم أوراق اعتماد جديدة للولايات المتحدة ـ والغرب عموما ـ بتقليص حجم الوجود « السوفيتى» فى

مصر خصوصا فى القوات المسلحة ، مع الاتجاه نحو انفتاح اقتصادى وتعددية سياسية بدأت بالمنابر وانتهت إلى الأحزاب . . وهكذا يبدو جليا أن السياسة الخارجية لا يمكن إلا أن تكون امتدادا للسياسة الداخلية ، ولم نسمع فيما نعرفه من تاريخ الدول الحديثة أن نظاما سياسيا دكتاتوريا قد تمكن من تحقيق انفتاح دولى فى سياسته الخارجية، كما لا نعرف أيضا دولة ديموقراطية انكمشت داخل حدودها أو انكفأت على نفسها . . فمناخ الحريات العامة فى الداخل بجوانبها الفكرية والسياسية والاقتصادية يدفع بالضرورة نحو تواصل دولى ناجح ، ودور نشط فى الخارج ، كما أن القهر الفكرى وكبت الحريات فى ظل نظام سياسى سلطوى إنما يحرمان حتما سياسته الخارجية من حرية الحركة ومرونة القرار واتساع دائرة التأثير ، ويتعين أن نشير فى هذا المقام إلى أن القرار الداخلى يعد أكثر مرونة بطبيعته من القرار الخارجى ، فكل ما يتصل بتنظيم البيت من الداخل يكون فى الغالب قابلا للتنفيذ بسرعة أكبر من إعادة ترتيب أولويات العلاقة بالجيران أو بالمحيط الخارجى عموما ، لذلك فإن السياسة الداخلية قد تبدو أحيانا « براجماتية» بينما لا تخلو السياسة الخارجية من قدر من « الدوجماتية» رغم ارتباط الاثنتين بمصلحة وطنية تنطلق من مبادئ مستقرة .

شعبية السياسة الخارجية

ولقد تردد كثيرا حديث فى الأوساط المختلفة داخل مصر وخارجها حول مسألة تزايد جاذبية السياسة الخارجية المصرية وهو حديث تحول إلى جدل شارك فيه مفكرون، ومثقفون ، ورجال أعمال واختلفت الرؤى حوله بحيث تبلورت فى تيارين رئيسيين :

الأول : تيار غالب يرى أن معيار الحكم على نجاح السياسة الخارجية إنما يكون بمقياس تعبيرها عن نبض الشارع ، بحيث تكون انعكاسا أميناً له وتعبيرا شريفا عن الشعور الوطنى العام ، وإن ابتعاد السياسة الخارجية عن ضمير الأمة هو نكوص لا يستمر ، وتزييف لا يدوم .

والثـــانى : يرى أن تزايد شعبية القرار الخارجى يمكن أن ينطوى على بعض المخاطر لأن دخول الشارع السياسى طرفا فى عملية صنع القرار قد يؤدى إلى بعض المتاعب ، فالشعور الوطنى بطبيعته نظرى الاتجاه ، عاطفى النزعة ، و قد لا يكون متفهما بالضرورة لبعض المواقف ، أو مستعداً لقبول تفسيرات ترتبط بظروف دولية أو أوضاع إقليمية ، وليس لدى شك فى أن أصحاب هذا الرأى الثانى إنما ينطلقون من نظرة انتقادية لسنوات الحكم الناصرى ، وطبيعة السياسة الخارجية له ويقيسون بين ذلك الماضى القريب ونتائجه ، وبين المستقبل باحتمالاته .

ويؤكد واقع الأمر اتفاق أصحاب الإتجاهين فى القول بأن نموذج «دبلوماسية مبارك» يتمتع بدرجة عالية من التوازن ، فالرجل بطبيعته لا يحب المغالاة فى اتخاذ المواقف غير المحسوبة ، ويتمتع بحذر غريزى يجعله صاحب نظرة تلقائية تبحث عن المصلحة الوطنية دون التخلى عن المبدأ أو التفريط فيه ، وهذا القدر من التوازن هو الذى أعطى للسياسة الخارجية المصرية فى عهده مصداقية كبيرة وقبولا دوليا عاما مع دور إقليمى نشط واتجاه قومى قائد .

مظاهر جديدة

ويقدم البعض شواهد حديثة على تحقيق تلك الدرجة البالغة الحساسية من التوازن عند تكوين معطيات القرار الخارجى المصرى ، ولا بأس هنا من أن نسوق عدداً منها :

(أ) حين فتحت مصر « الملف النووى» لمنطقة الشرق الأوسط بمناسبة قرب تجديد اتفاقية منع الانتشار النووى منذ أكثر من عامين ، فلقد اكتسب الموقف وقتها شعبية واسعة إذ إنه ليس معقولا أو مقبولا أن تستأثر دولة واحدة فى المنطقة بحق المضى فى سياستها النووية خارج المظلة الدولية للضمانات التى نظمتها تلك الاتفاقية وغيرها من ضوابط النشاط النووى فى العالم المعاصر ، فاستجاب نبض الشارع العربى لذلك الموقف الشجاع ، وتلك الرؤية العادلة ، وتمكن «مبارك» فى

النهاية من أن يطرح القضية دوليا وإقليميا على نطاق واسع وبدرجة تأثير عالية متفاديا بحكمة وحنكة مرحلة الوصول إلى مواجهة حادة أو طريق مسدود.

(ب) عندما دعا الرئيس الأمريكى كلينتون ـ رئيس القوة العظمى المنفردة فى عالم اليوم ـ قبيل انتخابات رئاسته الثانية عام ١٩٩٦ إلى لقاء عاجل فى واشنطن بينه وبين قادة مصر والأردن وفلسطين وإسرائيل، فإن اعتذار الرئيس «مبارك» عن عدم قبول الدعوة مبرراً ذلك بوجود ارتباطات مسبقة لديه مع ضيق الوقت بين توجيه الدعوة وموعد تلبيتها ، إن ذلك القرار من جانبه قد لقى قبولا شعبيا عاما على المستويين المصرى والعربى ، بل أحدث أصداء عالمية واسعة وخصوصا أن نبوءة الرئيس قد تحققت فلم يحرز الاجتماع أى نجاح بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية وتجميدها للمسيرة السلمية فى المنطقة ، إلى الحد الذى دفع بالعاهل الأردنى لأن يقول أثناء «اجتماع واشنطن » إن الرئيس «مبارك» كان على حق فى امتناعه عن الحضور لاجتماع لا تبدو له جدوى ، ويهمنى أن أقرر هنا أن رئيس مصر حين اتخذ قراره بذلك لم يزايد به كما لم يحاول أن يتخذ موقفا «عنتريا» غير محسوب، فعقلانية «مبارك» تجعله قادرا على اتخاذ الموقف الشريف فى إطاره الصحيح متفاديا أية آثار سلبية محتملة له ، فلم ينصح «عرفات» مثلا بعدم الذهاب إلى واشنطن ، بل إن الرئيس المصرى مضى أيضا خطوة أكثر إيجابية بإعلان تمنياته للقاء بأن ينجح وإن كان يرى ذلك أمراً مستبعداً .

(جـ) تعتبر «القدس» بالنسبة للمصريين والعرب والمسلمين مسألة شديدة الحساسية تتخذ «القاهرة » حيالها موقفا مبدئيا لا حياد عنه، ولكنها تمارس فى الوقت ذاته درجة عالية من ضبط النفس ، مع محاولة فتح جسور الاتصال لإحياء عملية السلام فى الشرق الأوسط ، وإيقاف سرطان السياسة الاستيطانية لإسرائيل فى الأراضى العربية المحتلة خصوصا فى القدس الشرقية ، وقد كان من السهل أن يبلغ الانفعال بمصر درجة عالية ـ وهى أكبر دولة عربية ـ إلى الحد الذى يصل بها إلى إغلاق الملفات، والاستسلام لصراخ لا يجدى، وانفعال تضيع معه ردود الفعل

الواعية، وتضعف به حرية الحركة أمام صانع القرار العربى، وها هى المحصلة واضحة الآن لكل ذى بصيرة ، حيث تبدو مصر أكثر تمسكا بالمبدأ ، وحرصا على الحق ، ولكن بمنطق عصرى، وأسلوب يتسم بالموضوعية، ويتصف بالشرف ويؤكد الوعى حتى أصبح من المستحيل أن يزايد أحد على مصر، أو ينكر وضوح توجهاتها القومية، ونزاهة سياستها الخارجية .

ظاهرتان مختلفتـــان

والحديث عن السياسة الخارجية المصرية النشطة لابد أن يجرنا بالضرورة إلى علاقتها بعاملين برز تأثيرهما على السطح فى السنوات الأخيرة ، لا فى مصر وحدها ولكن فى عدد كبير من الدول النامية التى تشترك معنا فى تقارب الظروف وتشابه المشكلات. وهذان العاملان هما :

١ ـ دور الإعلام المعاصر فى صنع السياسة الخارجية وتأثيره فيها ، فحرية التعبير ـ وخصوصا حرية الصحافة ـ تؤثر بشكل قوى على طبيعة السياسة الخارجية للدولة المعاصرة ، ولعل أبرز مثال عرفته منطقتنا فى السنوات الأخيرة هو حرب الخليج الثانية بعد غزو العراق للكويت ، فأنا واحد ممن يزعمون أن الإعلامين الدولى والمحلى قد أسهما بدور كبير فى صنع القرار السياسى لكل الأطراف فى تلك الفترة حتى وصف البعض معركة التحرير ذاتها بأنها كانت «حرباً تلفزيونية»، كما أننى ممن يظنون أيضا أن الدور المتزايد للإعلام فى تكوين القرار السياسى هو مظهر إيجابى يعكس روح العصر، بشرط أن يكون ولاء الإعلام للمواطن العادى قبل غيره، وفى إطار المصلحة الوطنية دون سواها ، وتلك ميزة لابد أن نعترف بها لصانع القرار السياسى الذى يجعل الإعلام مرآة عاكسة لرأى عام يعبر عن نبض الشارع وحس الجماهير .

٢ ـ برزت على السطح فى السنوات الأخيرة محاولة لإدخال رجال الأعمال كطرف فى عملية اتخاذ القرار السياسى بمستوييه الداخلى والخارجى ، وأتذكر هنا

محاضرة ألقيتها فى لقاء منذ عامين نظمته غرفة التجارة المصرية ـ الأمريكية بالقاهرة، تحدثت فيه عن علاقة رجال الأعمال بالحياة السياسية وهى علاقة لا غبار عليها من الناحية النظرية ، فرجال الأعمال يمثلون جماعة مصالح نشطة وذات تأثير قوى على الوضع الاقتصادى للدولة ولابد أن يكون لهم بالتالى صوت فى القرار السياسى، وأذكر أيضا أننى قد تعرضت فى تلك المحاضرة لتاريخ العلاقة بين الاقتصاد والسياسة فى مصر الحديثة، وتناولت بعض الأمثلة لرجال أعمال فى العالم العربى جذبهم بريق السلطة بعد أن استكملوا مظاهر الثروة ، وأشرت إلى المحاذير التى يجب التنبه إليها عند دخولهم الحياة السياسية . فنحن نرى أن دخول رجال الأعمال للحياة السياسية سوف يدفع إليها بدماء جديدة بشرط أن يكون رصيدهم فيها هو أفكارهم المتجددة وليست ممتلكاتهم المتراكمة ، إننى مع عقلية رجال الأعمال فى السياسة وهم معتمدون على ما لديهم من فكر وليس ما فى حوزتهم من ثروة ، فهم يشكلون عاملا إيجابيا إذا ما وضعوا تجربتهم الذاتية فى خدمة الاقتصاد الوطنى ، بدلا من محاولتهم الاقتراب من السلطة سعيا لتحويل دورهم السياسى إلى مركز ثقل فى الحياة العامة يخدم مصالحهم الشخصية أو مشروعاتهم المالية . . وأسجل فى هذه النقطة مرة أخرى حكمة رئيس الدولة فى وضع الضوابط لذلك فهو الذى يشجع القطاع الخاص بلا تردد، ويحمى الملكية فى دولة القانون،إلا أنه يدرك أيضا وبوضوح المسئولية الاجتماعية لرأس المال الخاص، والحدود التى يقف عندها، والدور المحدد له فى النشاط السياسى داخليا وخارجيا.

التوازن بين التعبئة والتنمية

بقى أن أتعرض لعناصر ثلاثة تحكم طبيعة العلاقة بين المواطن والسياسة الخارجية للدولة. وهذه العناصر هى روح التعبئة . . وقضية التنمية . . ثم درجة التوازن :

أولا : أعنى بروح التعبئة عملية حشد الشعور الوطنى تجاه قضية قومية أو دولية معينة ، وتاريخنا الحديث حافل بالنماذج فى ذلك ، وهى عملية دقيقة للغاية ،

ويجب أن تخضع لحسابات موضوعية، فالدنيا قد تغيرت ، والظروف قد تبدلت . . إننا أمام عالم مختلف ، لا يقف فيه «الاتحاد السوفيتي السابق» ليعادل - ولو بدرجة ما - الدور الأمريكي الوحيد حتى إن بعض القوى تسعى حالياً جاهدة لإحداث نوع من «القوة الموازية وإن لم تكن معادية» في محاولة لاستعادة درجة ولو محدودة من التوازن في العلاقات الدولية لعالم اليوم ، وأضيف إلى ذلك أن روح العصر لم تعد تسمح بفكرة « الكاريزما المطلقة» ، فما أسهل الحصول على تصفيق الجماهير واستثارة حماسها . . ولكن تبقى في النهاية حقيقة أننا لا نعيش وحدنا ، وأن الدور السياسي لدولة ما قد أصبح يمثل معادلة تخضع لمجموعة من العوامل المتشابكة والعناصر المتداخلة في عملية معقدة لم تعد تسمح حاليا بلهجة التهديد أو لغة الاستهلاك المحلي ، فكما أن البطولة ظاهرة تاريخية والزعامة حقيقة سياسية ، إلا أن لكل عصر معطياته، ولكل وقت ترتيباته ، ولكل عهد رموزه ، وما كان ممكناً منذ أربعين عاما لم يعد مقبولا اليوم ، وما كان محظوراً منذ ثلاثين عاما أصبح متاحاً اليوم ، فلكل قيادة ظروفها ، فبينما قدم «عبد الناصر» نموذج البطل القومي العظيم ، قدم «السادات» نموذج رجل الدولة الداهية ، ثم جاء «مبارك» محصلة لتجارب الماضي ، وتعبيرا عن الحكمة المصرية الموروثة ، وقدم طرازاً مختلفاً للزعامة ، يستجيب لروح العصر ، ويتفاعل مع معطياته ، ويتجاوب مع نداءاته .

ثانيا : إن قضية التنمية كانت ولا تزال وسوف تظل قضية حاكمة في تحديد دور الدولة وتعزيز مكانتها ، فالدولة المنهكة اقتصاديا هي بالضرورة دولة غائبة سياسيا ، لذلك فإن توظيف التعبئة لخدمة التنمية هو أمر يجب الإلحاح عليه والتأكيد على أهميته ، فلو تحول حماس المصريين من عاطفة قومية مجردة وشعور وطني نظري ، إلى جهد حقيقي يمكن أن يقدم للعالم العربي وإفريقيا في النهاية (نمراً اقتصاديا جديدا) فإن ذلك سوف يضع مصر - كما كانت دائماً - في مكانها الصحيح باعتبارها الدولة النموذج ، التي تضيف إلى تجربتها الديموقراطية الواعدة - جنباً إلى جنب - تجربتها التنموية الناهضة بمواردها البشرية والطبيعية ، فالركيزة الاقتصادية

الصلبة هى دعامة الدولة القوية ، حتى إن اختفاء الكيان السياسى للاتحاد السوفيتى السابق إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى الإخفاق الاقتصادى ، والعجز عن مجاراة معدلات التنمية فى الدول الغربية . بينما نرى على الجانب الآخر دولتين مثل ألمانيا واليابان وقد احتفظتا ـ برغم الهزيمة العسكرية والانزواء السياسى ـ بمكانتيهما لأسباب تتعلق بوضعهما الاقتصادى ودورهما التكنولوجى ، فالتنمية الاقتصادية عامل حاكم فى تحديد قوة السياسة الخارجية للدولة فى هذا العصر .

ثالثـــا : إن درجة التوازن فى السياسة الخارجية هى شرط أساسى لنجاحها ، فالقدرة على إقامة جسور جديدة مع الدول الصديقة ، وفتح قنوات اتصال مع الأنظمة غير الصديقة ، هما معيار تحديد درجة انفتاح السياسة الخارجية واتساع مساحة الحركة أمامها ، ومازلنا نذكر أن مصر قد تمكنت منذ سنوات قليلة ـ وقبيل حرب الخليج الثانية ـ من أن تصل إلى درجة غير مسبوقة فى انفتاحها على العالم ، وقد قلت فى محاضرة عامة بالقاهرة عام ١٩٩١ إن بمقدور« الرئيس مبارك» أن يستقل طائرته وأن يتجه زائرا رسميا لأية عاصمة فى العالم ليلقى الترحيب الكامل والحفاوة البالغة ، وذلك دليل جديد على مصداقية السياسة الخارجية المصرية ونقطة مضيئة تحسب لصاحب القرار الأول فيها . . إنها سياسة تقوم على أسس موضوعية فيها من التقدم الشجاع بقدر ما فيها من الخطوات الحذرة وفقا لاعتبارات دقيقة وتوازنات واعية ، ثم تبقى هناك فى النهاية قدرة -عند القمة ـ على كبح الجماح والحيلولة دون الشطط فى عالم تحكمه حسابات علوية وتركيبة معقدة .

إن ما أريد أن أصل إليه من سطور هذا المقال هو أن أقول إن شعبية السياسة الخارجية مسألة محسوبة . . إنها توازن بين الشعور الوطنى العام وبين الظروف الدولية الإقليمية . . هى موازنة بين ما نريده وبين ما يمكن تحقيقه . إنها عملية انتقاء بين الثوابت والمتغيرات ، ونقطة التقاء بين المبادئ والمصالح فى عصر تأخذ فيه الصراعات الدولية والإقليمية أشكالا متعددة وقوالب جديدة ، فلقد أثبتت التجربة أن الطريق إلى التعايش السلمى بين الأمم قد يحتاج إلى شجاعة كبيرة وتضحيات

ضخمة لا تقل كثيرا عن الشجاعة و التضحيات التى تحتاجها المواجهات الدامية فى بعض الأحيان .

□ □ □

إذا كان من كلمة أخيرة أضيفها هنا فإننى أؤكد أن تزايد شعبية السياسة الخارجية المصرية فى الفترة الأخيرة قد أدى تلقائيا إلى تقدم التيار الوطنى القومى على التيار الدينى المتطرف ، كما حرم الأخير متعة المزايدة وشهوة الانتقاد . . فمرحبا بسياسة خارجية واعية تمضى بخطوات ثابتة ، وفق رؤية شاملة ، فى إطار يربط بين الداخل والخارج . . بين المستقبل والماضى . . بين الحلم والواقع . . بين الأمل والحقيقة .

الصحافة والمشاهير.. الحرية والمسئولية

قرأت ما كتبه الأستاذ إبراهيم نافع حول حرية الصحافة وحقوق الإنسان، وليس من شك أن خصوصية الإنسان العادى هى جزء من حقوقه الطبيعية التى تعطيه المساحة اللازمة من الحركة فى حياته الخاصة، دون أن يكون تحت المتابعة المستمرة أو الملاحقة الدائمة، ولكن السؤال الذى يثور فى كثير من المناسبات هو هل يتمتع بهذا الحق أيضا أصحاب الشخصيات العامة من المشاهير فى عالم السياسة والأدب والفن ؟ واقع الأمر أننا بصدد جدل طويل حول هذه النقطة، فهناك من يرى أن الذين قبلوا دخول عالم الأضواء يجب أن يقبلوه قبولا كاملا بكل ما له وكل ما عليه، فليس من المتصور أن يكون سعيهم نحو أجهزة الإعلام حثيثاً حين يريدون وأن تكون شكواهم منه حين يتعرضون للنقد، فالشهرة لا تتجزأ، إنها ليست رداء نرتديه حين نريد ونخلعه حيث نشاء، كما أن هناك فريقا آخر يتناول القضية من زاوية أخرى يرى فيها أن الشخص العام - شأنه شأن غيره - يحتاج إلى احترام لخصوصيته والتركيز فقط على الجانب الذى يمس طبيعة عمله أو يؤثر فى أدائه له، فحين يتصل الأمر بالمال العام، أو احترام التقاليد الاجتماعية المرعية، فإن الأمر هنا يختلف لأن الذى قبل الدخول من البداية فى الحياة العامة يجب أن يعلم مسبقا أنه لم يعد ملكاً لذاته وحده، إذ إنه قد قبل طواعية مشاركة العامة فى الحكم على فكره وسلوكه.

ولقد دفعنى إلى التطرق لهذا الموضوع الآن أمران أحدهما عالمى والثانى محلى..

فأما الأول فهو الحادث المروع الذى أودى بحياة الأميرة البريطانية الرائعة وصديقها المصرى ، فى واحدة من أكثر النهايات المأساوية لشخصية عامة عالمية على امتداد هذا القرن كله ، ولعل حجم الحزن الإنسانى فى أركان الدنيا الأربعة يعكس درجة غير مسبوقة من تعلق البشر بتلك الأميرة الراحلة ، بل إننى أظن أن لعنة رحيلها سوف تكون المسمار الأخير فى نعش العرش البريطانى الذى أوتى الفرصة عند بداية انضمامها للعائلة المالكة فى أن يتقدم إلى القرن الحادى والعشرين بأوراق اعتماد جديدة تعطى العرش المترهل صورة مختلفة تقبلها الجماهير وتتعامل فى بساطة معها .

الأمر الثانى المحلى فهى تلك الحملة التى يتعرض لها وزير يشغل موقعا سياديا(*) له أهميته الخاصة فى ظروف مصر الحالية على امتداد الأسابيع الأخيرة، مع تسليمنا بحق الصحافة أن تتناول فى حرية كاملة أية وقائع تتصل بانحرافات أو أخطاء، شريطة أن يتميز ضمير الصحفى بالإحساس بالمسئولية الجماعية والضمير الوطنى، وأن يكون لديه قدر كبير من الرقابة الذاتية التى تمليها قيمه الصحفية على قلمه وسطور كتابته.

ودعنى هنا أخرج من هذا المدخل الضيق ـ رغم ازدواجه ـ لإبداء عدد من الملاحظات حول العلاقة بين حرية الصحافة وحقوق الإنسان العام فى هذا العصر:

أولا : إن الحرية عموما قضية لا تتجزأ كما أن الديمقراطية أيضا قضية متكاملة فهى سلوك إنسانى وثقافة اجتماعية ونمط حياة وتقاليد معيشة توجد فى الأسرة وتصعد معها إلى المجتمع لتصبح جزءاً لا يتجزأ من نظام الدولة سواء فى علاقاتها بالأفراد أو علاقات الأفراد ببعضهم ، ولذلك فإن الذين يجزعون من حرية الصحافة سواء أكانت بالكلمة أو بالصورة ـ عليهم أن يسلكوا منحى إيجابيا فى التفكير يسعى إلى ترشيد أداء السلطة الرابعة المعاصرة ـ وأعنى بها الصحافة ـ بدلا من التركيز على تقليص حريتها أوالحد من سلطتها ، فالصحافة مرآة العصر ، وآية

الزمـان ، ومـتنفس الإنسـان العـادى خـصـوصـا حين يكون ولاؤها له بالدرجـة الأولى ، فهـو مشتـرى الصحيفـة ، وهو قارئ الخبر ، وشريك الرأى ، وصـاحب الحق الأول والأخير فى الكلمة الأمينة والمعلومة الصادقة .

ثانيـا : إن تاريخ الصحافة المصرية تاريخ طويل ، وهو بالمناسبة تعبير مبكر عن عروبة مصر ، فلقد صنعت بداياته شراكة مصرية سورية (بالمعنى الواسع لسوريا الكبرى) حين وفدت بعض رءوس الأموال مع الكتّاب « الشـوام» لتجد فى المناخ الثقافى المصرى ورحابة الصدر لدى «المحروسة» وعبقرية شعب «الكنانة» ، لتجد فى كـل ذلك بيـئـة صـالحـة للمـيـلاد والنمـاء والازدهـار ، ولسـوف تظل أمـثلـة لمؤسسات صحفية ضخمة تتقدمها « الأهـرام» و« الهـلال» و« روزاليوسـف» شواهد صدق لما نقول ، ولا شك أن تلك العراقة تضفى على الصحافة المصرية ـ صاحبة الريادة فى هذة المنطقة من العالم ـ مسئولية بغير حدود كما تعطيها أيضا ميزات كبيرة تجعل منها الصوت الإعلامى الأكثر قبولاً لدى قارئ العربية فى كل مكان ، حتى لو تفوق الآخرون فى إمكاناتهم المادية وقدراتهم الفنية إلا أن الكاتب المصرى يظل صاحب مذاق خاص صنعه بتراكم الخبرة وعمق التجربة ورصانة الرؤية ، من هنا يزداد عبء المسئولية ، لأن الرائد يصبح خطؤه مزدوجا لأنه لا يؤثر فيه وحده ولكنه يصيب معه أيضا من يقبلون فضل ريادته ، كما أن مصر كانت ـ ولا تزال وسوف تظل ـ قدوة لدول المنطقة فى ميادين عدة يتقدمها الميدان الثقافى ، لذلك تظل أدوات إعلامها موضع الإهتمام ومحل التدقيق ، وقد لا يقبل منها ما يغفر لغيرها ، فتلك دائما هى أعباء الريادة ومسئولية القدوة فى كل زمان ومكان .

ثـالثـا : إن الجانب الإنسانى فى حياة الناس وهو ذلك الذى يتصل بأسرهم وأعراضهم يرتبط بالضرورة بدرجة عالية من الحساسية خصوصا فى المجتمعات العربية الإسلامية ، لذلك فإن الخلط عند توجيه النقد أو الكشف عن الأخطاء بين ما يتصل بطبيعة العمل العام لشخص ما وخصوصياته التى تمثل قدس أقداسه هى

مسألة تحتاج إلى نظرة جديدة وتأمل مختلف ، فالحرية تكون كاملة للصحفى - كاتباً أو مصوراً - فى حدود ما يمس الشأن العام دون أن يكون جارحاً لكيان الأسر أو ماسا بقيم المجتمع ، والتفرقة هنا ليست صعبة فكل ما يمس المصلحة العامة من خطأ أو تجاوز يصبح الكشف عنه أمراً لا مناص منه حتى ولو أدى ذلك إلى الاحتكاك بخصوصيات الشخصية العامة ، وهنا تكون مسئولية الصحفى - أمام ضمير مهنته أو قضاء دولته - هى الرقابة الخارجية عليه فيما ذهب إليه ، ويكون الحذر واجبا ، والتثبت من المعلومات ضروريا ، والتحقق من الخبر مطلوبا ، لأن حجم الخسارة يكون كبيرا ، ذلك أن رد الفعل يكون قويا وما تكتبه الصحافة يقر فى أذهان الناس حتى ولو برئت ساحة من وجه إليه الاتهام بعد حين ، فقد يستطيع القضاء أن يعطيه «البراءة القانونية» ، ولكن «البراءة الاجتماعية» هى شيء آخر قد يحتاج إلى سنوات طويلة لإثباتها وإلى مجهود ضخم لاستعادتها .

رابعا: إن حرية الصحافة والتى أؤمن جازماً بضرورة الحفاظ عليها بل والتوسع فيها ، تحتاج بالضرورة إلى التفرقة بين مستويين أولهما يتصل بالرأى الصحفى بينما يتصل الثانى بالخبر الصحفى ، وهنا أقول صراحة إن حرية الرأى الصحفى مطلقة بغير حدود فمن حق الصحفى أن يكتب من الآراء ما يؤمن به ويعتقد فيه بقدر رؤيته وما يتاح له من ضوء حين يدلى بدلوه فى قضية ما ، فاختلاف الرأى لا يفسد للود قضية فذلك أمر يتصل بحرية التعبير التى كفلها الدستور بشكل حاسم ، وليس من حق الدولة أو النقابة أن تحاسب صحفيا على رأى تختلف معه فيه حتى ولو كان بمثابة رأى نشاز يقف فيه صاحبه ضد التيار العام ، أما المستوى الثانى الذى يحتاج إلى تدقيق ودراسة فهو ذلك المتصل بالخبر الصحفى ، فتوثيق المعلومة ، ونشر الخبر الصحيح ، وتمحيص مصداقية المصدر ، هذه كلها لوازم للعمل الصحفى الشريف والتى تضع صاحبها عند الوقوع فى الخطأ أمام مسئوليته تجاه الدولة متمثلة فى قضائها العادل لأن التعبير العصرى للسلطة ينبع من أن الدولة الحديثة هى دولة القانون ، كما أنه يضع كاتبه فى هذه الحالة أيضا أمام مسئوليته الوظيفية ونقابته

المهنية ، فالخبر الكاذب مثل القذيفة الطائشة يصعب إصلاح ضررها ، أو الحد من درجة تحطيمها ، فهو ينتشر كالشظايا يصيب الناس ظلماً فى أعز ما يملكون بدءاً من طهارة اليد مروراً بنزاهة القصد وصولاً إلى شرف الأسرة ، إننى أقول باختصار فى هذه النقطة إن حرية الرأى الصحفى مطلقة بغير حدود ، ولكن حرية نشر الخبر الصحفى مقيدة بكل الضوابط الأخلاقية والمهنية والقانونية ، ولعل الخلط بين هذين المستويين من الكتابة الصحفية هو جوهر الخلاف الذى يدور ، والجدل الذى يثور حول ضوابط حرية الصحافة ، وحدود الحقوق الشخصية للإنسان العام .

خامساً : إن قدراً كبيراً من المشكلة القائمة حول حرية الصحافة ومسئولية الصحفى إنما ينبع حالياً من تدنى المستوى الحرفى للمهنة فى كثير مما نقرأ ، فلقد تسربت إلى الصحافة أجيال جديدة لم تتلق التدريب المهنى الكافى ، أو الدراسة الصحفية المتأنية ، فحملت مسئولية القلم وهى ناقصة الخبرة محدودة القدرة ، ولست بذلك أنزلق إلى درجة من التعميم الأحمق فهناك أقلام شابة يملك أصحابها أدوات العمل الصحفى الرفيع ، كما أننى اعترف أيضا بأن هناك أقلاما أمضت عشرات السنين فى الميدان الصحفى دون أن تكتسب خبرات جديدة ، أو تطور قدرات لديها فلم تتمكن من الحصول على تراكم مهنى ولكنها فقط حصلت على تقادم زمنى لا يرتب لها آثارا إيجابية على ساحة العمل الصحفى ، ولعلى أذكر بهذه المناسبة أن الصحفى الرصين الذى يملك ناصية الكلمة الواعية ، ويقبض على زمام قلمه الذكى ، يفرض نفسه فى النهاية لأن الحكم الوحيد هو القارئ ، والقارئ لا يتأثر إلا بالبضاعة الجيدة حتى وإن اختلف معها فى الرأى ، ولا يقبل على الفكرة الركيكة حتى وإن اتفق معها فى المنطلق ، وما أكثر الكتاب والصحفيين الذين نختلف معهم فى الرأى ، ولكننا نسعى فى لهفة إلى متابعة ما يكتبون وقراءة ما ينشرون ، احتراما لقدراتهم ، واعترافا بمكانتهم ، كذلك فإننا نصادف عشرات من الكتاب والصحفيين الذين قد لا نختلف معهم فى التوجه والرأى ، ولكننا لا نقرأ بحماس كتاباتهم ، ولا نتابع برغبة مقالاتهم ، بسبب تهافت أفكارهم ، وضحالة ثقافاتهم ، وميوعة توجهاتهم ، إننى أريد أن أقول فى هذه النقطة

بوضوح إن الصحفى المتميز يفرض نفسه بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف معه، أما الصحفى العاجز فهو لا يبقى فى ضمير القارئ لحظة واحدة بعد الانتهاء من قراءة ما كتب حتى ولو كان تاريخه طويلا واسمه شائعاً .

سادسا : إننى أحسب أننا بحاجة إلى «ميثاق شرف صامت وغير مكتوب» يضعه كل صحفى فى ضميره ، ويطبعه فى وجدانه ، ويربط بينه وبين حركة قلمه ، فما أكثر الصحفيين البارعين فى استخدام أكبر هامش متاح لحرية التعبير وإبداء الرأى دون أن ينزلقوا فى مهاترات تمس الشخوص والأموال والأعراض، دون أن تكون لديهم قرائن قاطعة ، أو وثائق لا يرقى إليها الشك ، فالصحافة رسالة وليست وظيفة ، وهى مهنة ذات تقاليد عريقة ، وليست حرفة عابرة لمن لا عمل له، من هنا فإن التجويد فى العمل، ورصانة الفكرة وذكاء العبارة ، هى أدوات الصحفى المعاصر ، وهى التى تشكل ضميره الذاتى الذى لا يحتاج معه إلى رقابة دولة ، أو سلطة قانون ، أو تدخل نقابة .

هذه بعض خواطرى رأيت أن أضعها فى هذه السطور ونحن نواجه حالة من التنمّر بالصحافة العالمية والمحلية على حد سواء يسعى البعض بها إلى تحجيم دورها، أو تقليص مساحة حركتها ، أو النيل من حريتها ، بينما صاحب الحق الوحيد فى حرية الصحافة ـ المكتوبة والمصورة ـ هو القارئ العادى فى القرية النائية أو المدينة الصاخبة . . فى الدولة الفقيرة أو المجتمع الثرى . .

فالصحافة الرشيدة هى كاشفة الغطاء، وسند القانون ، ورصيد الديمقراطية ، وكل ذلك يلقى تبعات جساما على أصحابها حتى يتشكل لهم ضمير صحفى يقظ لا يجعل الدوافع الشخصية مصدرا للآراء، ولا يتخذ من أحاسيسه الذاتية مبررا يدفعه عند نشر الأخبار ، فالصحفى الرصين لا يحكمه الهوى ، ولا تدفعه المصلحة الضيقة ، ولكنه ذلك الذى يتميز بحصافة الفكرة ، وذكاء الكلمة، وتألق الرأى من أجل المصلحة العامة وحدها، مرتفعاً عن الصغائر، مدققا فى معلوماته ، ممحصا لأخباره.

إن الصحافة مهنة مقدسة بدأت فى مصر مرفوضة من الناس ، مستهجنة من العامة ، حتى كان المخبر الصحفى فى مرحلة من تاريخنا لا يختلف كثيراً عن مخبر الشرطة أمام الدولة والقانون ، لقد كانت رحلة طويلة منذ أن ازدرى المصريون يوما زواج الشيخ على يوسف صاحب «المؤيد» من ابنة أحد المرموقين لأن الشيخ ينتمى إلى مهنة لا تلقى الاحترام الواجب فى ذلك الوقت وهى ذاتها التى أصبحت اليوم «الصحافة المصرية» التى وصلت ببعض كتابها إلى العالمية ، وفرضت أسماءهم على قراء العربية وغير العربية ، فالطريق الذى سلكته الصحافة المصرية طويل وشاق ـ رغم تغير الظروف وتباين الأنظمة ـ احتفظت فيه بريادتها ، وأكدت خلاله مكانتها ، وأصبحت تكتسب كل يوم جديدا فى عصر لا تقل فيه قوة الإعلام الحديث عن قوة الاقتصاد المعاصر ، فكلاهما ركيزة للسياسة الواعية فى الداخل والخارج ، ولعلى أقول فى النهاية إن الضوابط التى تحكم العلاقة بين حرية الصحافة وحقوق الناس هى ضوابط غير مكتوبة تعتمد على ميثاق شرف ذاتى يجب أن يحترمه الجميع ، إذا كنا نؤمن بحق أن الصحافة سلطة رابعة تعلى قدر الوطن ، وترفع شأن الأمة ، وتسهم فى استنارة المجتمع وتوعية الأجيال .

التفسير التآمرى للتاريخ

سوف تظل نظرية التفسير التآمرى للتاريخ تطرح نفسها على المفكرين والمؤرخين والساسة، بل وعامة المثقفين ما بقيت مسيرة الإنسان على الأرض تتتابع فوقها الأحداث وتتوالى الوقائع ، إذ يحاول المعنيون بهذه النظرية استلهام فلسفة محددة لحركة التاريخ والخروج برؤية شاملة لمساره تعتمد كلها على التسليم المطلق بأن «المؤامرة» هى «المتغير المستقل» فى كل تطوراته منذ الأزل وإلى الأبد ، ولعل التاريخ الإنسانى الذى يحفل بمئات الأحداث الغامضة والوقائع المتداخلة والمواقف المبهمة، هو الذى يغرى دائماً بالارتكان التلقائى إلى نظرية التفسير التآمرى للتاريخ لدى المتحمسين لها فى مواجهة المتحفظين عليها ، وقد ظل الجدل قائماً ، والحوار مستمرا ، حول مفهوم هذه النظرية منذ الجريمة الأولى ـ مع الإرهاصات المبكرة لنشأة الجنس البشرى ـ عندما قتل « قابيل» أخاه «هابيل» وأراد أن يخفى سوءته فى أول محاولة فى التاريخ لطمس آثار الجريمة .

ولابد لنا إذا كنا نتصدى للبحث فى نظرية التفسير التآمرى للتاريخ أن نتحلى بأكبر قدر ممكن من التجرد والإنصاف، واللجوء إلى درجة عالية من الحياد والموضوعية ، إذ إن قبول النظرية برمتها سوف يؤدى بنا إلى اعتماد مسار تحكمى لحركة التاريخ ، ويضع أمامنا تفسيراً عبثيا لتطوره ، حتى نجد أنفسنا أمام مئات التفسيرات اللامنطقية للأحداث الكبرى ، وفى مواجهة ركام هائل من التأويلات القاطعة للوقائع الهامة فيه، ولعلنا نتمكن هنا من تقديم وجهتى النظر تجاه تلك

النظرية السائدة وذلك من خلال التقليب بين آراء مؤيديها ومعارضيها على نحو نجمله فى الملاحظات التالية :

أولا : إن التفسير التآمرى للتاريخ ينطلق من تصور كسول يعطى أصحابه تبريراً تلقائيا للأحداث ويقدم رأيا جاهزاً حول الوقائع ، كما أنه يصنع دائماً أصناماً فكرية على امتداد تاريخ الإنسان كله ، فما أكثر البطولات الزائفة فى التاريخ والجرائم المستترة على امتداده ، فإذا كنا سوف نقبل على الإطلاق بإعمال نظرية التفسير التآمرى للتاريخ فإننا سوف نجد أنفسنا فى النهاية أمام عدد هائل من الأسوار العازلة ، والحوائط المانعة ، وسوف يصبح من اليسير فى تلك الحالة إغلاق مئات الملفات فى إقليم مثل الشرق الأوسط الذى كان مبعث الديانات ، ومصدر الفلسفات ، بل والأساطير والأوهام ، وسوف نجد أنفسنا -على سبيل المثال- حيارى أمام نماذج فى تاريخ المنطقة العربية بدءا من « نكبة البرامكة » مروراً « بمذبحة القلعة » وصولا إلى «حركة مايو ١٩٧١» .

ثانيا : إن غلاة المؤمنين بنظرية التفسير التآمرى للتاريخ قد أوغلوا فى الاعتقاد فيها إلى حد الشطط وقبلوا التسليم الكامل بها إلى درجة الهوس ، يكفى أن بعضهم قد ردد بهتاناً فى عدد من المناسبات أنه حتى حرب أكتوبر المجيدة قد جرت بترتيب مسبق بين أطرافها كجزء من مؤامرة إقليمية ودولية للخروج من مأزق حالة اللاحرب واللاسلم مع مطلع السبعينيات ، وهو تفسير عاجز يقوم على منطق مغلوط ، ووراءه دوافع سياسية خبيثة فى محاولة حاقدة لإجهاض قيمة النصر وتحجيم مكانة العبور العظيم ، ويكفى أن نرد على أصحاب هذا التفسير العجيب بأنه يستحيل على إسرائيل أن تدخل فى اتفاق تآمرى على حساب آلاف القتلى والجرحى والأسرى من أبنائها ، ثم إننى أجدها مناسبة لرفع شبهة التآمر عن التاريخ السياسى للرئيس « السادات » فلم يكن الرجل بأى معيار عميلا يتواطأ على مصلحة بلاده ، بل هو سياسى له رؤيته الخاصة للأحداث ، حتى إن تاريخه الشخصى منذ بداية الأربعينيات ينطق بروح المغامرة الوطنية ويفصح عن قدرة

خاصة فى اللعب على المتناقضات السياسية وتوظيف صراعات القوى لصالح الأهداف المشروعه لبلاده ، فقد تعاون مع النازى ضد سلطة الاحتلال البريطانى ، وقد كان ذلك عملا مشروعا يصعب تجريمه أو النيل من قيمته سبقه إليه ثوار عرب مـن أمثال «رشيد عالى الكيلانى» فى العراق و«عزيز المصرى» أثناء الحرب العالمية الثانية ، وهو الذى راهن على «عبد الناصر» من بداية الثورة حتى رحيله عام ١٩٧٠ بذكاء سياسى يصعب إنكاره ، وهو أيضا صاحب قرارىّ الحرب والسلام وهما فى رصيده نقطتان بارزتان من غير الممكن تجاهل قيمتهما حتى لدى المختلفين معه فى أحدهما أو كليهما .

ثالثـا : إن الاستسلام للتفسير التآمرى للتاريخ هو الذى قدم تأكيدات حول حقيقة أن اغتيال الرئيس الأمريكى «جون كنيدى» عام ١٩٦٣ يمثل واحدة من أكبر المؤامرات فى التاريخ الحديث ، وهو نفسه أيضاً الذى يمكن أن يجعل من مصـرع الأميرة البريطانية ـ التى استوعبت روح العصر وسعت للتقريب بين العرش والشعب ـ والشاب المصرى المسلم الذى كان مرشحا للزواج بها فى حادث مروع صنع ظاهرة جديدة للحزن الإنسانى العام على امتداد خريطة العالم ، إنه هو نفسه التفسير التآمرى الذى يترك الاحتمالات مفتوحة أمام كل من يريد أن يدقق فى ملابسات ذلك الحادث ، والمقدمات التى سبقته ، والنتائج التى نجمت عنه ، فاللجوء إلى التفسير التآمرى قد يصل بنا فى هذه الحالة إلى نتائج قد لا تكون بالضرورة هى الصحيحة ، بل إنه حتى انتحار الممثلة العالمية «مارلين مونرو» مازال يحسب ـ وفقا لذلك التفسير ـ كجزء من تصفية مطلوبة فى حينها لإنقاذ سمعة آل كنيدى لأن الممثلة الفاتنة كانت تعرف عن أبرز أفرادها وفى مقدمتهم الرئيس الأمريكى وقتها أكثر مما ينبغى .

رابعـا : إن الأخذ المطلق بنظرية التفسير التآمرى للتاريخ والمضى وراء نتائجها يمكن أن يؤديا بأصحابها إلى الجزم بأن « عبد الناصر» قد راح ضحية مؤامرة بطيئة من خلال عمليات العلاج الطبيعى فى ظل ظروفه الصحية قبيل وفاته ، وأن «عامر»

قد قتل مسموماً ولم ينتحر ، وأن الفريق «الليثى ناصف» قد وجد من يقذف به من شرفة مسكنه فى الدور الحادى عشر بأحد أحياء لندن ، وأن المشير «أحمد بدوى» ومرافقيه قد لقوا حتفهم نتيجة مؤامرة محبوكة للتخلص من قيادات الجيش وقتها بعملية ذكية ارتطمت فيها الطائرة المروحية بأحد الأعمدة العالية بينما نجا من الحادث قائد الطائرة دون غيره وكان السبب الرسمى حينذاك لسقوط المروحية هو زيادة حمولتها عن المعدل المسموح به ، وليس الأمر قاصراً على أمثلة من مصر وحدها ، فالحديث مازال يثور ـ على سبيل المثال ـ حول المرض الغريب الذى أودى بحياة الرئيس الجزائرى «هوارى بومدين» خلال فترة قصيرة ، كما أن الدور الغامض لـ «جورباتشوف» فى إنهاء النظام الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى السابق ـ بتداعيات ذلك الحدث الضخم على العلاقات الدولية المعاصرة وتأثيره على الخريطة السياسية لعالم اليوم ـ إن هذا الدور سوف يظل موضع شكوك وتأويلات لسنوات طويلة قادمة .

خامسا : إن المضى وراء التفسير التآمرى للتاريخ سوف يجعل مركز الكون كله فى يد قوى بشرية خفية تحرك الأحداث وتسير الأمور ، ولكن يبقى السؤال لصالح من تعمل هذه القوى المركزية القادرة ؟ وهنا لا يفوتنا التسليم بوجود ما يمكن تسميته بالحكومات الخفية ، فبينما يقتصر دور الساسة والدبلوماسيين على إصدار القرارات العلنية وتنفيذ السياسات العامة وترتيب الأولويات والتوقيع على المعاهدات تكون هناك قوى أخرى خلف الكواليس هى التى تضع الخطوط العريضة ثم ترسم التفاصيل وتبحث فيما وراء الأحداث ، وتقوم بنوع من الدبلوماسية السرية حتى لو وصل بها الأمر إلى بعض الأعمال التى قد لا يعلم بها السياسيون أحياناً ، مثل الاغتيال السياسى أو الابتزاز الشخصى أو حتى ترويج الشائعات وإطلاق النكات ، كل ذلك فى إطار مصلحة عليا تحكمها ، ومفهوم خاص لأهداف تسعى الدولة لإنجازها على المدى الطويل فى عملية فصل باردة بين السياسة والأخلاق .

ولعل السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة تعد مثالا لذلك ، فما أكثر ما وقفت وراء انقلابات عسكرية اتصالات سرية، وصفقات دولية ، فعالم اليوم محكوم بشبكة معقدة من الأجهزة المعنية بصنع السياسات الخارجية وتحقيق المصالح الوطنية ربما يلعب الجزء الخفى منها دوراً أكثر فاعلية وتأثيرا من الدبلوماسية العلنية أو شعارات الحكم وخطب الزعماء ، ولقد بلغت تلك الأجهزة الخفية درجة عالية من تقدم الأسلوب والرقى الفنى فى التنفيذ بحيث ظهرت عمليات التجنيد السياسى عن بعد مع استخدام الميول الفكرية فى توظيف العملاء ، أو حتى باللجوء إلى نظرية التحكم غير المباشر فى رجال الدولة وساسة الحكم، نتيجة دراسة الشخصية والتحليل النفسى واستخدام احتمالات رد الفعل المدروسة لأفعال يقصد بها جر قوى معينة إلى مصائر تريدها لها قوى أكبر تأثيرا وأشد فاعلية ، وليس يخفى علينا أن كثيرا من أزمات السياسة ومآسى الحكم فى المنطقة العربية قد جاءت فى معظمها نتيجة ما جرى وفقاً لعملية تحريك يتم ترتيبها بإحكام من جانب قوى خارجية ذات مصلحة فى ثروات المنطقة مع أطماع كبيرة فى مستقبلها .

ولعل تاريخ الحركة الصهيونية على امتداد القرنين الماضيين هو أفضل نموذج لأكبر مؤامرة سياسية فى العصر الحديث حيث جرى نسج خيوطها وتوظيف أطرافها فى براعة غير مسبوقة ، وجرت المحاولات مع كل الزعامات الكبرى فى تاريخ العالم خلال تلك الفترة بدءاً من « نابليون بونابرت » مروراً « بمحمد على باشا » وصولا إلى السلطان «عبد الحميد » مع ترقب حذر لتطور الأحداث فى المنطقة العربية عبر الحربين العالميتين وما بينهما ، كما برعت المؤامرة الصهيونية الكبرى فى اللعب بورقة أولويات السياسة العربية ونجحت نجاحاً ملحوظاً فى عملية تبديل الأهداف وتحريك الأولويات أمام الشعب الفلسطينى، بحيث استغلت رفض العرب لسنوات طويلة لمنطق (ما لايدرك كله لا يترك جله) فى إحداث تراكم من الفرص الضائعة التى ولدت معها وتدعمت بها دولة إسرائيل بسياستها التوسعية والعدوانية .

سادسا : إننا لا نستطيع أن نتجاهل ـ على سبيل المثال ـ أن العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ كان نتيجة «مؤامرة السويس» التى شاركت فيها بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بل باركتها واشنطن فى بدايتها ، ثم رأت لأسباب تتصل بمستقبل أهدافها السياسية فى الشرق الأوسط أن تدين المؤامرة علناً رغم أنها كانت ضالعة فيها سرا ، وهو ما أثبتته أحدث الوثائق فى هذا الشأن والتى صدرت فى كتاب منذ فترة وجيزة ، كما أن هزيمة العرب عام ١٩٦٧ هى أيضا نتاج لمؤامرة محكمة تم فيها استدراج سياسة «عبدالناصر» القومية واتجاهاته الثورية لتوجيه ضربة إجهاض لدور مصر التحررى باستخدام أخطاء العرب على الجانب الآخر وهى التى مكنت لتلك المؤامرة أن تنجح ولآثارها السلبية أن تظل باقية على الأرض العربية حتى اليوم .

فلقد برعت أجهزة المعلومات المتقدمة فى دراسة أنماط الحكام ـ خصوصا من أصحاب «الكاريزما» المعروفين بردود الفعل العنيفة عندما تمس الأمور شعبيتهم ـ وذلك فى محاولة لاستدراج شعوبهم فى النهاية إلى دائرة الحصار المطلوب وميدان تنفيذ المؤامرة التى يجرى الإعداد لها ، كما أننا نعترف هنا أن بعض فترات التاريخ عرفت من المؤامرات والدسائس أكثر من غيرها كما أن بعض المناطق تكون مسرحاً أكثر إثارة لجو المؤامرة عن سواها ، فلقد عرف القرن الأول الهجرى منذ بداية «الفتنة الكبرى» والصراع الدموى على الخلافة الإسلامية سلسلة متتابعة من خيوط التآمر التى انتقلت بالحكم الإسلامى من إطاره الروحى الفلسفى إلى نطاقه الدنيوى المؤسسى وقدمت نموذجا مكرراً لمؤامرات البلاط ودسائس القصور ، كما أن بلدا مثل العراق ـ بمزاجه السياسى الخاص ـ قد عرف فى تاريخه أسلوب المؤامرة الدموية ربما أكثر من غيره من مناطق الدولة الإسلامية الأولى والدولة الثانية .

سابعا : إن الاستسلام المطلق للتفسير التآمرى للتاريخ سوف يفتح باباً يصعب إغلاقه ، فهناك مؤامرة تاريخية ضد حضارات الشرق وفى مقدمتها الحضارة الإسلامية العربية ، والتى كانت دائما هدفاً للحاقدين عليها الرافضين لوجودها ،

وهى مؤامرة يرى الكثيرون أنه قد جرى تجديد أساليب العمل فيها بعد سقوط الأنظمة الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة سياسيا ليبدأ بعدها صراع الحضارات ثقافيا، وهنا تصبح حروب الفرنجة ـ المسماة خطأ بالحروب الصليبية ـ وطرد العرب من الأندلس وسقوط خلافة آل عثمان الإسلامية على يد «أتاتورك» ـ الذى تشير دراسات شبه مؤكدة إلى دماء يهودية فى عروقه ـ تصبح كل هذه الأحداث الكبرى حلقات فى سلسلة متصلة من التآمر ضد الإسلام والعروبة، ولدى المؤمنين بالتأثير المطلق لنظرية التفسير التآمرى للتاريخ ، وحتى على المستوى الوطنى فإن اتفاقية لندن عام ١٨٤٠ لتحجيم الدولة المصرية الحديثة وإنهاء النفوذ الخارجى لمحمد على الكبير بعد أن دقت سنابك خيل قواته هضبة الأناضول بقيادة إبراهيم باشا «أبى العسكرية المصرية»، تؤكد هى الأخرى أن مصر كانت دائما مستهدفة لنفس النمط من تحجيم الدور والسعى الدائم للحد من تعظيم المكانة وإيقاف التأثير ، ولعل التشابه بين «محمد على» ١٨٤٠ و«عبد الناصر» ١٩٦٧ ـ برغم اختلافات جوهرية بينهماـ هو شاهد صدق لتأكيد دعاوى أصحاب تلك النظرية .

تلك هى بعض الملاحظات حول نظرية التفسير التآمرى للتاريخ، والتى يبدو بعضها مرجحا لفكر أصحاب تلك النظرية بينما يبدو البعض الآخر رافضا لها ، مع أن وجهتى النظر تعتمدان فى النهاية على استقراء التاريخ والانتقاء التحكمى أحيانا لبعض أحداثه . ونحن إذ نسلم من جانبنا بوجود حكومات خفية فى عالم اليوم ـ غير تلك الحكومات العلنية التى نعترف بها ونتعامل معها -إلا أن تحريكها للأحداث وتوظيفها للمواقف وتخطيطها للمؤامرات وتمريرها للصفقات، يقع فى النهاية تحت طائلة رأى عام عالمى دخل مرحلة النضوج فى عصر حرية الصحافة وتقدم وسائل الاتصال وثورة المعلومات، وهى التى قلبت الموازين وفضحت الحقائق وجردت تلك الأجهزة الخفية من كثير من أساليب التمويه ووسائل الخداع، رغم اعترافنا بالتقدم العلمى الهائل الذى بلغته تلك الأجهزة المستترة فى عمليات التجنيد والتوجيه عن بعد بدءاً من المواطن البسيط وصولاً إلى الحاكم القوى .

ولكن تبقى هناك فى النهاية فلسفة مؤكدة تسيطر على حركة التاريخ وطبيعة التطور وتمضى دائما بالجنس البشرى نحو الأفضل ، ويتعين علينا فى هذا المقام أن نتأمل التعريف الفلسفى الذى يرى أن «الحياة هى فى الدرجة الأولى حلف الأحياء»، أما الذين يرحلون بغير عودة فإن كلا منهم يذهب وسره معه ، ولو أن الموتى تحدثوا لعرفنا قدرا كبيراً من الحقائق حول من الذى قتل ؟ أو من كان وراء الاغتيال؟ ولرفعنا أستار الغموض عن كثير من الأحداث المحورية فى التاريخ الإنسانى على الصعيدين الدولى والوطنى .

وفى النهاية ـ وبعد أن عرضنا لنماذج يتأرجح الحكم عليها بين وجهتى النظر المختلفتين ـ فإننا ممن يؤمنون بأن الاستسلام المطلق للتفسير التآمرى للتاريخ سوف يجعل الحياة الإنسانية سلسلة من الشكوك والأوهام ويصل بها إلى درجة ضبابية تؤدى إلى تثبيط الهمم، وقتل روح المبادرة ، واعتبار تلك النظرية هى الملاذ الوحيد لتفسير كل شىء، وتبرير جميع المواقف ، والتنصل من أسباب الهزائم ، وتحويل الحياة كلها إلى عملية انتظار وترقب تقف فيها القوى الأصغر عاجزة عن تفعيل دورها أو الانطلاق نحو أهدافها ، وليس يعنى ذلك ـ بالطبع ـ أننا نرفض الاعتراف بوجود «المؤامرة» فى التاريخ الإنسانى بل إننا من المعترفين بها المؤكدين لوجودها : فالمؤامرة جزء من التاريخ ولكن الأخذ بمنهج تآمرى عند تفسير التاريخ هو أمر تحوطه المحاذير ويحتاج دائما إلى درجة عالية من الموضوعية والصمود الفكرى ، والابتعاد عن منطق توليد التفسيرات الواهية ، أو إرهاق الحجج المفتعلة للوصول إلى نتائج ترضى أصحابها ، وتحميل القوى الخفية فى السياسة الدولية المسئولية الكاملة عن كل النكبات والنكسات والهزائم ، فقد تكون بعض الأحداث طبيعية بينما يمكن تطويع سياق مقدماتها للوصول إلى استنتاجات مختلفة فى ظل الاعتناق المطلق لنظرية التفسير التآمرى للتاريخ ، والذى يعتبر الارتكان إليها والاستسلام لها شللاً حقيقيا للقدرة، وتعطيلا تحكميا للإرادة ، ومضيا كاملاً وراء ردود الفعل دون إمكانية اتخاذ المواقف الفاعلة وتعظيم الأدوار المؤثرة .

خلاصة القول إن نظرية التفسير التآمرى للتاريخ يجب أن تؤخذ بحذر ، وألا تكون تكـأة للمصادرة على المطلوب ، وتشويه الحقائق، وتبرئة من أذنبوا فى حقوق أوطانهم، والسعى لخلق بطولات زائفة فى مواجهة قوى غامضة ، وإن كان ذلك كله لا يتعارض مع تسليمنا بوجود « المؤامرة » وراء كثير من الأحداث الهامة فى التاريخ الإنسانى، ولكننا ندعو فى الوقت ذاته إلى تناولها فى إطارها الموضوعى، دون الانسياق وراء تأثيرها الأسطورى .

الدبلوماسية المصرية .. التقاليد والرؤية

تملك مصر واحداً من أعرق الأجهزة الدبلوماسية فى العالم المعاصر ، إذ يبدأ تاريخه القديم منذ مراسلات العصر الفرعونى، مروراً باتصالات الدولة الإسلامية فى مصر ، حتى الدولة الحديثة التى وضع أسسها «محمد على»، الذى أنشأ ديوان الخارجية، وصولا إلى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى حصلت مصر بمقتضاه على حق إنشاء المفوضيات والقنصليات فى الخارج كبداية رسمية لميلاد السلك الدبلوماسى المصرى الحديث، بحيث أصبح من حق مصر التعامل باسمها المباشر دون ولاية أو وصاية - حتى ولو كانت شكلية - من خلال ممثل مقيم فى عدد من العواصم الدولية الكبرى ، وبذلك عرف السلك الدبلوماسى المصرى الحديث دوره الرائد من خلال تقاليد ثابتة، ورؤية واضحة، تبلورت بها شخصيته، وتحددت من خلالها مكانته ، لذلك لم يكن غريبا أن يقف فى طليعة الدبلوماسيات المعاصرة ، ذلك أنه قد اكتسب خبرات ضخمة من خلال عمليات الاتصال والتمثيل والتفاوض سواء كان ذلك فى موضوعات متعددة الأطراف أو ثنائية الإطار .

ويكفى أن نتذكر ما قدمته الدبلوماسية المصرية فى مراحل الإعداد والترتيب لكل المفاوضات مع بريطانيا من أجل جلاء قواتها من مصر ، أو الموضوعات المتصلة بالسودان أو قناة السويس ، أو مسألة الامتيازات الأجنبية وغيرها من أمهات القضايا الوطنية فى تاريخنا الحديث ، حيث بدأت بعد ذلك صفحة مشرقة وقفت فيها الدبلوماسية جنباً إلى جنب مع الجيش المصرى فى دور مكمل على امتداد

الخمسين عاماً الماضية ، إذ لم تكن حروب مصر مع إسرائيل عسكرية فقط ، ولكنها كانت مواجهات شاملة احتاجت دائماً إلى الجهد الدبلوماسى لكى يكون خط الدفاع الثانى عن وطن تحيط به المخاطر ، وتستهدفه الأطماع ، لذلك فقد رأيت أن أشير فى السطور القادمة إلى تطور دور الدبلوماسية المصرية الحديثة وما يحفل به من إنجازات باهرة ، وهى التى تدخل عيدها الماسى فى العام القادم حيث يبلغ عدد من سفارات مصر الكبرى فى الخارج عامه الخامس والسبعين ، وهو أمر يدعو إلى الفخر والاعتزاز ويجب أن يأخذ حقه من الاحتفاء والتكريم ، ففى تاريخ الدبلوماسية المصرية محطات مشهودة منذ ميلادها الحديث . . فكأنى أتخيل «محمود فهمى النقراشى» وهو يقود الدبلوماسية المصرية وهى تعرض القضية الوطنية على مجلس الأمن فى النصف الثانى من الأربعينيات ، وأرى «محمد صلاح الدين» وهو يقود كتيبة دبلوماسية مصرية للتفاوض مع بريطانيا من أجل الجلاء ، وأشهد «محمود فوزى» وهو يقود وفداً مصريا فى مباحثات ما بعد تأميم قناة السويس والمناقشات الدولية التى جرت فى أعقاب ذلك الحدث التاريخى الضخم ، وأكاد أتفرس وجوه فرسان الدبلوماسية المصرية فى أعقاب نكسة ١٩٦٧ وهم يتحركون كالأسود الجريحة يعرضون قضية الوطن فى المحافل الدولية والعواصم الأجنبية . . إلى أن جاء أعظم أدوار الدبلوماسية المصرية وأخلدها على الإطلاق وهنا أشير تحديداً إلى تلك الفترة التى تشكلت فيها مدرسة مصرية برعت فى فن التفاوض ، وأجادت احتراف أصوله وقواعده ، منذ أن بدأت المرحلة الشاقة من التفاوض المصرى الإسرائيلى ، والتى أصبحت بها الدبلوماسية المصرية متمرسة بأصعب أنماط المفاوضات وأشق أنواعها ، وسوف تبقى مباحثات استعادة «طابا» ومفاوضات التحكيم وساماً على صدر الدبلوماسية المصرية تباهى به بين دبلوماسيات العالم ، إذ إنها كانت تجربة غير مسبوقة ، ودوراً امتزج فيه الإصرار الوطنى بالخبرة القانونية والفن الدبلوماسى فى معزوفة تاريخية لا تغيب عن ضمير هذا الوطن أبداً ، ويهمنى أن أسجل هنا أن الرئيس «مبارك» هو القائد الفعلى

لتلك المرحلة الآنية من أمجاد الدبلوماسية المصرية الأخيرة ، بل إنه فى مسألة «طابا» بالتحديد انفرد بموقف كان كثير من معاونيه يتخوفون من إمكانية الوصول إلى نتائج ايجابية من خلاله ، ولكن رؤية مبارك هى التى حسمت الموقف ، وصنعت القرار الذى انتهى باستعادة الوطن لكامل ترابه الوطنى .

بعد هذه المقدمة الموجزة يمكن أن نتجه لتسجيل عدد من الملاحظات المتصلة بالدبلوماسية المصرية الحديثة :

أولا : إن السلك الدبلوماسى المصرى يتمتع بتقاليد مرعية تكونت لديه من تراكم الخبرة وتقادم الممارسة ، بحيث أصبح لديه رصيد ضخم يلجأ إليه كلما أعوزته الحاجة أو صادفته العقبات ، فلديه من السوابق ما يجعله قادراً على إيجاد جسور التواصل بين ماضيه وحاضره بل واستشراف ملامح مستقبله ، وفى ظنى أن أية مهنة يمكن أن تتدهور ربما إلى درجة الانهيار إذا فرطت فى تقاليدها وتهاونت فى الالتزام بها تحت دعوى العصرية ، أو الواقعية ، أو حتى لاعتبارات عملية ، فالشكل فى الحقيقة هو جزء من المضمون ، فكما أن ارتداء «روب» المحاماة يبدو لأول وهلة مسألة شكلية بحتة إلا أنه فى الحقيقة يمثل تقليداً يضع المحامى أمام مسئوليته الكاملة من حيث المظهر وجدية الممارسة ، ولا يقف الأمر عند حدود التقاليد المظهرية ، ففى الدبلوماسية هناك ما يمكن تسميته بالتقاليد الموضوعية وهى تلك المتصلة بخصائص الوظيفة الدبلوماسية من جوانبها الاتصالية ، والتمثيلية ، والمعلوماتية بما يقتضيه ذلك من حصانات دولية ، وما يحتاجه من مزايا قانونية ، فمظهر الدبلوماسى جزء لا يتجزأ من مخبره ، كما أن ثقافته هى أداته الرئيسية فى التعامل مع أقرانه من اصحاب الثقافات الأخرى والأفكار المختلفة .

ولحسن الحظ فإن الدبلوماسية المصرية قد حفلت فى تاريخها الحديث بأسماء ونماذج مازالت تذكرها الأجيال المتعاقبة بالتقدير والعرفان ، وضمت فى كل مراحلها قوافل من الخبرات المتخصصة فى الشئون السياسية والعلاقات الدولية والاقتصاد العالمى والقانون الدولى ومراسم العمل الدبلوماسى ، فالتقاليد الثابتة

التى تشكل جوهر الدبلوماسية المصرية وتحدد ملامحها هى التى أعطت لها فى النهاية سمة التميز بين دبلوماسيات الدول النامية .

ثانيا: لقد عرفت الدبلوماسية المصرية مدارس مختلفة فى النهج والأسلوب ، فهذه مدرسة «محمود فوزى»، وتلك مدرسة «عوض القونى»، وثالثة هى مدرسة «إسماعيل فهمى» ورابعة هى مدرسة «عصمت عبد المجيد» وغيرهم من الأسماء الشامخة فى تاريخ الدبلوماسية المصرية والتى بلغ بعضها حد الأسطورة التى صنعت هالات حول أصحابها ونسجت قدراً من الخيال والمبالغة بقيا فى وجدان أبناء الدبلوماسية المصرية لسنوات طويلة ، ولعل المدرسة الأولى بالتحديد هى خير نموذج لذلك ، ويجب أن أعترف هنا أن معظم تلك المدارس قد تخصصت فى العلاقات متعددة الأطراف من خلال المنظمات الدولية وهو أمر بدأ يفقد أهميته بانتهاء الحرب الباردة وانزواء التأثير الضخم للأمم المتحدة فى وجدان الشعوب ، ولعل السيد « عمرو موسى» ـ وزير الخارجية الحالى ـ والذى تعتبر خبرته مزيجاً من المدارس الأربعة مع تأثر خاص بالثالثة منها ، إلى جانب أنه يعتبر تجسيدا للمرحلة الأخيرة من تعظيم دور الدبلوماسية متعددة الأطراف ، فضلاً عن خبرته الثنائية ـ لعله يمثل حالياً أبرز الرموز فى الدبلوماسية المصرية الحديثة ، وأحسب أن المدارس المختلفة فى السلك الدبلوماسى المصرى قد أضفت على تقاليد الدبلوماسية المصرية درجة عالية من التنوع والحيوية والتجدد ، ويكفى أن نتذكر أن الدبلوماسية المصرية قد قدمت أميناً عاماً للأمم المتحدة، وثلاثة من الأمناء العامين لجامعة الدول العربية، وقاضياً فى محكمة العدل الدولية ومديراً عاما للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وعدداً من الوزراء والمرموقين فى المجالات المختلفة ، كما أنه لا يغيب عن بالنا أن د . أسامه الباز ـ المستشار السياسى للسيد رئيس الجمهورية ـ هو ابن للدبلوماسية المصرية أيضا، بالإضافة إلى كوكبة من نجوم السلك الدبلوماسى المصرى الذين أتحرج من ذكر أسمائهم حتى لا أقع فى خطيئة نسيان بعضهم ويكفى أيضاً أن أشير لدور المرأة المصرية فى العمل الدبلوماسى على امتداد العقود الثلاثة

الماضية وأذكر ـ على سبيل المثال ـ الراحلة هدى المراسى سفيرة مصر فى إيطاليا ، والسيدة ميرفت تلاوى التى كانت سفيرة مصر فى كل من النمسا واليابان والآن وزيرة للتأمينات والشئون الاجتماعية .

ثالثـا : لقد حققت الدبلوماسية المصرية من خلال الاحتكاك بين أجيالها فى الخارج ، والتقارب الشديد الذى تمليه طبيعة العمل ، درجة عالية من التواصل بين أصحاب الدرجات الكبيرة والشباب من الأجيال الصاعدة ، فليس العمل وحده هو الشىء المشترك ، بل إن نمط الحياة وأسلوب المعيشة يعتبران جزءاً لا يتجزأ من طبيعة العمل الدبلوماسى الذى هو سلوك وخبرة فى نفس الوقت ، وبذلك يتاح للصغير أن يتابع أداء الكبير ، ويأخذ عنه ، ويتعلم منه ، وهو أمر لا أكاد أجد له نظيراً بنفس الوضوح بين المهن الأخرى ، من هنا كان طبيعيا أن تجد التقاليد الدبلوماسية استمرارها ، وأن تمتد جسور الخبرة بين أجيالها .

رابعـا : إن طبيعة مؤهلات الدبلوماسى العلمية والفكرية تمثل فى النهاية رصيد ثقافته الذى يعتمد عليه وينطلق منه ، فالدبلوماسى يحتاج إلى ثقافة أفقية يجمع فيها من كل العلوم والآداب والفنون بطرف ، ولو كان يسيراً ، ولكنه لا يحتاج إلى تخصص رأسى يجعله خبيراً فى فرع واحد من فروع المعرفة ، وهنا لا أجد صعوبة كبيرة حاليا فى التعرض لموضوع كان بالغ الحساسية فى عصرى الرئيسين «عبدالناصر » و « السادات» وربما كانت حساسيته أشد فى العصر الأول ، وأعنى به مسألة التعيينات فى الدرجات الدبلوماسية العليا من خارج السلك الدبلوماسى ذاته ، وأبادر هنا فأقول إن الخارجية المصرية قد عرفت نماذج مشرفة من العسكريين الذين تبوءوا المناصب العليا فى السلك الدبلوماسى ، ويكفى أن أشير إلى نموذج السفير الراحل «محمد حافظ إسماعيل» الذى ترك بصمات باقية فى السلك الدبلوماسى المصرى ، وإليه يرجع الفضل فى تنظيم ديوانها فى مطلع الستينيات ، مع وضع الضوابط للتعيينات فى الخارج ، والمدد المحددة للوجود فيها ، وهو أيضا ذلك السفير العملاق الذى عمل فى أهم عواصم أوروبا واستطاع خلال شهور قليلة

من وصوله إلى «باريس» أن يتحاور بالفرنسية مع الرئيس الراحل «شارل ديجول» وقد سعى إليه معهد الدراسات الدبلوماسية ـ حين كنت مديراً له منذ سنوات ـ بالتكريم والتقدير فى حفل فريد حضره أبرز تلاميذه، سواء من المؤسسة العسكرية أو المؤسسة الدبلوماسية ، وكانت سعادة الدبلوماسيين الجدد بغير حدود وهم يلتقون بذلك الطراز النادر من رجال مصر .

وهكذا فإن القضية فى النهاية ليست فقط تمييزا فى المؤهلات أو الخبرات أو الثقافات ، ولكنها تعتمد أيضاً على التكوين الشخصى للدبلوماسى وخبراته الذاتية، لذلك كان طبيعيا أن تكون هناك ضوابط للوظيفة الدبلوماسية ، وقد يتفق معى أعضاء السلك الدبلوماسى المصرى فى أن الرئيس «مبارك» قد احترم تلك الضوابط، وأضاف إليها ، ورعى حدودها كما لم يفعل سلفاه .

والآن نستطيع أن نمضى فى السطور الباقية من هذا المقال مع الجوانب الموضوعية للدبلوماسية المصرية خصوصاً وأن هناك جدلاً شهدته الصحافة المصرية فى الشهور الأخيرة دارت عناصره حول السياسة الخارجية ودور الدبلوماسية المصرية ، وحتى لا تضيع الأفكار فى زحام الكلمات يتعين علينا أن نوجزها فى النقاط التالية :

١ ـ إننى لا أتحمس أبداً للانضمام للحملة الموسمية فى الهجوم على الدكتور «سعد الدين إبراهيم» صاحب المقال الأول فى ذلك الحوار حول الدبلوماسية المصرية ، ذلك أننى أعتقد عن يقين ومن خلال المعرفة المباشرة أن الدكتور «سعد الدين إبراهيم» هو أستاذ للاجتماع السياسى تشغله هموم الوطن على نحو يجعله ـ بالرغم من أية خلافات مع آرائه ـ يقوم بعملية تحريض فكرى دائم له أهميته فى سياق التطور الحالى للمجتمع المدنى المصرى ، ولا شك أن مجرد إثارة أية قضية وفتح ملفها للحوار هو فى حد ذاته أمر مهم لا يقل أهمية عن إمكانية حل المشكلة بعد ذلك ، ولكننى أعترف أيضا أن الانتقادات المهذبة التى وجهها الدكتور «سعد الدين إبراهيم» للسياسة الخارجية المصرية قد جاءت فى وقت تستحق فيه تلك السياسة الكثير من الإشادة والتقدير لأسباب موضوعية بحتة ، وهى أن تلك

السياسة ـ كما قلت فى مقال سابق ـ تبدو أكثر اقتراباً من الشعور المصرى العام عنها فى أى قت مضى ، كما أن وجود غيوم فى أجواء العلاقات الثنائية لمصر مع بعض دول الجوار الجغرافى لا تنتقص من النجاحات البارزة للسياسة الخارجية المصرية عموما ، فلسنا وحدنا الذين نعيش فى هذا العالم ، كما أننا نحن ومعنا جيراننا لسنا أصحاب المصالح الوحيدة فى المنطقة ، فما أكثر القوى التى تدس أنوفها فى هذه البقعة المثيرة من العالم بجاذبيتها الجيوبوليتيكية والاقتصادية ، فضلا عن أهميتها السياسية .

ولقد كان تعقيب الكاتب الأستاذ «محمد سلماوى» وإسهامه فى الحوار المشار اليه أمرا يحمد له وإن كنت أكثر إعجابا بحديث له فى التليفزيون المصرى خلال الاحتفالية بعيد تولى الرئيس مبارك لرئاسة مصر حيث ذكر الأستاذ «سلماوى» أن سياسة الرئيس المصرى الخارجية يمكن تلخيصها فى المزج بين كلمتين هما «الحكمة والوطنية»، وفى ظنى شخصيا أن التوازن بينهما يمثل بحق الشخصية العامة للسياسة الخارجية المصرية فى عهد الرئيس مبارك، وهو أمر يتفق عليه الجميع ، كذلك جاءت بعض المقالات فى إطار هذا الحوار أيضا من بعض الدبلوماسيين القدامى والحاليين لتعكس درجة من التقدير الذى نشعر به تجاه الدور الحالى للدبلوماسية المصرية ، وقد يقول قائل إن شهادة أهل البيت ـ وأنا منهم ـ مجروحة، وهو أمر يسهل الرد عليه ، بأننا مواطنون بالدرجة الأولى قبل أن تكون لنا مواقع سابقة أو لاحقة فى السلك الدبلوماسى المصرى .

٢ ـ إن نهج الدبلوماسية المصرية فى السنوات الأخيرة يمثل نموذجاً فريدا بين دبلوماسيات المنطقة ، ويجب أن أعترف هنا أن الفضل الحقيقى يرجع إلى صاحب القرار النهائى فى السياسة الخارجية وهو الرئيس مبارك الذى لا يكتفى بمجرد قبول الأفكار المطروحة ولكنه يبادر بطرح صياغات لأفكار جديدة تجد صداها دائما على المستويين الإقليمى والدولى ، وتمثل زياراته الخارجية جهداً جباراً من أجل صياغة دور متميز للدبلوماسية المصرية وتطبيقاً لسياسة خارجية رشيدة، كما أنه أول رئيس

مصرى يقترب مباشرة من مؤسسة إصدار القرار الخارجى ويتفاعل معها ، حتى إن اختياره لوزير خارجيته الحالى قد جاء من خلال معرفته المباشرة ومتابعته القريبة لجهاز الدبلوماسية المصرية بدرجاته المختلفة ، حتى أصبحت للرئيس بصماته المشهودة ، وملاحظاته القيمة ، التى أدت إلى ترشيد عملية انتقاء الكوادر الدبلوماسية خصوصا فى درجاتها العليا ومواقعها المهمة ، كما أنه يبدو واضحاً أن الرئيس يعتنق فلسفة يتسم بها حكمه ، خصوصا فى إطار سياسته الخارجية ، وأعنى بها الابتعاد عن «العنتريات الجوفاء» والتركيز على الجوانب الموضوعية فى الحدث الذى يعالجه ، دون اللجوء إلى العبارات الرنانة أوالشعارات الجذابة لاستجداء شعبية مؤقتة لم يتطلع إليها الرئيس يوماً ما ، فهو يؤمن ـ كما يبدو من سياق مواقفه المختلفة ـ بأن السياسة الحكيمة هى التى لا تضطر صاحبها إلى التراجع عنها حيث يجب عليه دائماً أن يزن الأمور مسبقاً فى إطار المصلحة الوطنية العليا قبل كل شىء ، ولا يعنى ذلك بالطبع تخاذلا ، أو خضوعا بل إننى أزعم أن «مبارك» يمثل أمام ضمير أمته العربية نموذجاً للشموخ مع درجة واضحة من التوازن بين الكبرياء القومى والواقعية السياسية .

٣ ـ قد تجنبت الدبلوماسية المصرية فى عصر الرئيس مبارك عملية الخلط بين الهدف القومى والمصلحة الوطنية ، فظهر لأول مرة ذلك التوازن الرفيع بين مقتضيات المصلحة المصرية ، وغايات الحقوق العربية ، وخرجنا لأول مرة من زحام الأطروحات الشكلية التى سمحت دائماً بالصدام الخفى والصراع المكتوم بين ما هو عربى ، وما هو مصرى وظهر الانسجام بين الانتماءين دون تعارض أو تناقض ، كما أن أهداف الشعب المصرى أصبحت حاضرة فى وجدان الدبلوماسى المصرى دون حساسية أو مواربة ، ولعلى أسوق هنا نموذجا لقدرة سياسة مصر الخارجية على المواءمة بين مقتضيات سياستها الإقليمية من جانب وظروفها الداخلية من جانب آخر باستقبالها لزعيم حزب «الرفاه» التركى باعتباره رئيسا لوزراء بلاده رغم الاختلافات فى الرؤى والاجتهادات ، ولكن بقى الاتساق جليا بين السياستين الداخلية والخارجية لمصر أثناء الزيارة وبعدها .

٤ ـ لم تقع دبلوماسية مبارك فى خطيئة التداخل بين الثوابت والمتغيرات ، فالموقف من القضية الفلسطينية أكثر من واضح خصوصاً أن الدبلوماسية المصرية هى التى حملت تاريخيا الجانب الأكبر من عبء هذه القضية القومية ، والالتزام بالمسيرة السلمية أقوى من كل تأكيد باعتبار أن مصر هى صاحبة قرار السلام فى الشرق الأوسط كله منذ زيارة الرئيس السادات للقدس ، كما أن التسليم بالانتماء العربى باعتباره أبرز الثوابت لدوائر السياسة الخارجية المصرية ليس موضع جدال منذ أن وضع الرئيس «عبد الناصر» الإطار القومى للعروبة السياسية لمصر ، وهنا لا أجد غضاضة فى أن أشير ـ على سبيل المثال ـ إلى نموذج حديث فى هذا الشأن ، وأعنى به موقف مصر من العقوبات المفروضة على ليبيا والمتصلة بقضية «لوكيربى» ، فلقد استطاعت مصر باقتدار أن تقدم وجهة النظر الليبية للجانب الأمريكى وحلفائه فى الوقت الذى التزمت فيه أيضاً بقرار مجلس الأمن فى هذا الشأن ، وهذا التوازن الرفيع يمثل بدقة شخصية مبارك فى السياسة الخارجية حيث يتجه دائماً وفى موضوعية إلى الأفعال العاقلة لا الأقوال الجوفاء التى لا تقدم ولا تؤخر .

٥ ـ إن احترام مكانة مصر الدولية وتاريخها الدبلوماسى العريق قد رشحاها عند قيام الأمم المتحدة ـ مع منتصف الأربعينيات ـ لكى تكون عضواً دائماً فى مجلس الأمن ، إن هذه المكانة هى التى تعطيها دوما الشرعيتين الدولية والإقليمية فى تبوّء كان الصدارة عربيا وإفريقيا وإسلاميا ، من هنا فإن مصر تتعامل مع المجتمع الدولى باعتبارها كيانا مرموقاً له تقديره فى المحافل الدولية ، ولقد حرصت الدبلوماسية المصرية على ذلك حرصاً شديدا فى السنوات الأخيرة ، ويكفى أن أسوق هنا نموذج الموقف المصرى عند غزو العراق للكويت ، فقد اتخذت مصر موقفها حينذاك من خلال التزاماتها الدولية بينما اكتفى البعض الآخر من الأشقاء العرب بمنطق العاطفة القومية ، واختارت مصر طريقها الصحيح فى موازنة دقيقة بين الالتزام الدولى والهدف القومى للخروج من تلك الأزمة غير المسبوقة فى التاريخ العربى الحديث ، ويجب ألا يغيب عن وجداننا أن مصر دولة قدوة ينتظر الآخرون قرارها ، ويترقب

غيرها مواقفها ، ومازلت أذكر حين كنت أعمل قريباً من الرئيس مبارك أن سفير الهند فى القاهرة قد اتصل بى ظهر الثالث من أغسطس ١٩٩٠ ليستطلع رأى القيادة المصرية فى ذلك الحدث المروّع الذى وقع عشية ذلك اليوم ، وقال لى السفير الهندى يومها «إن بلاده تنتظر الإعلان عن الموقف المصرى لكى تمضى معه ، لأننا نؤمن بمكانة مصر ، وحكمة قيادتها ، ورشد دبلوماسيتها» .

هذه خواطر وملاحظات رأيت أن أطرحها مشاركا من بعيد فى ذلك الجدل الموضوعى الذى يعلى فى النهاية من قدر الدبلوماسية المصرية ، ويعطيها حقها الذى تستحقه ، ومكانتها التى تليق ، فى عصر تبدو فيه التحولات أسرع مما نتصور ، وتمضى التغيرات بأكثر مما نتخيل ، إنه عصر لا بقاء فيه لحالة الثبات ، فإن حركته أشبه بالعوم ضد التيار ، فالسكون يؤدى بالضرورة إلى التقهقر إلى الوراء ثم الانكفاء والانزواء . . وكنانة الله متألقة دائما ، تسطع شمسها فى الصباح ، ويضيء قمرها فى الليل ، ليذكر الجميع بأن الزمان قد ولد على هذه الأرض الطيبة ، وأن التاريخ هو ابنها الذى لا يشيخ أبداً .

الجيش المصرى والدولة العصرية

ليس من قبيل المصادفة أن يرتبط أهم حدثين فى تاريخ مصر الحديثة بجيشها الوطنى.

أولهما: يتمثل فى وضع البذور الأولى للدولة العصرية الحديثة التى سعى لإقامتها «محمد على» معتمداً على جيش مصرى قوى يسمح له بدعم النزعة الاستقلالية التى كان يتجه إليها خروجًا على سلطة الخلافة العثمانية، وقد اكتشف برؤيته البعيدة أن الجيش الوطنى لابد أن يرتكز على صناعة وطنية تمده بالسلاح والعتاد والملبس وأن تلك الصناعة المتقدمة تحتاج إلى كوادر فنية وعلمية رفيعة المستوى، وأن تلك الكوادر تحتاج إلى نظام حديث للتعليم يسمح بإيفاد البعثات إلى الخارج والتى كان أحد رموزها إمام إحداها الشيخ رفاعة الطهطاوى رائد حركة التنوير المصرى الحديث، وهكذا نكتشف أن مصر الحديثة مدينة فى قيامها للرغبة الملحة فى إقامة جيش مصرى وطنى.

أما الحدث الثانى: فهو قيام الجيش المصرى بحركته فى يوليو ١٩٥٢ والتى تحولت إلى ثورة شعبية بحكم التفاف الجماهير حولها، وحماس الشارع المصرى لها وهى الثورة التى طرحت أفكارا جديدة، وأدت إلى تحولات كبرى وأحدثت تغييرات جذرية ضخمة بكل ما لها وما عليها على المستويات الوطنية والقومية والدولية.. وهكذا يتأكد لدينا بصدق أن أكبر حدثين عرفهما المصريون فى القرنين الماضيين وهما ميلاد مصر الحديثة على يد «محمد على»، وكذلك ظهور مصر

المتحررة على يد «جمال عبدالناصر»، كلا الحدثين ارتبط ارتباطا عضويا بالجيش المصرى، وهو أمر تتعاظم به مكانته، وتتزايد معه قيمته، ويدعونا إلى تأمل عدد من القضايا الجوهرية المرتبطة بالجيش المصرى الحديث:

أولا: إن الجيش المصرى هو «مدرسة الوطنية المصرية» الحقيقية خرجت منه الزعامات التى تمردت على الأجنبى وقاومت الدخيل، بدءاً من «أحمد عرابى» قائد الفلاحين فى الجيش المصرى مروراً «بعزيز المصرى» رائد التوجه القومى ومفتش عام الجيش المصرى و«جمال عبدالناصر» زعيم الشارع العربى إلى «أنور السادات» صاحب قرارى الحرب والسلام وصولا إلى «حسنى مبارك» الذى وضع اللمسات الحقيقية لترشيد الحياة العصرية فى مصر وهى تدق أبواب الألفية الثانية للتقويم الميلادى. . وسوف نكتشف دائمًا أن النبض الوطنى والحس الجماهير كانا ينعكسان مباشرة على الجيش المصرى باعتباره ضمير الأمة، ودرعها التى تحمى، وسيفها الذى يبطش، وهو ذاته الجيش المصرى الذى خاض الحروب الباسلة دفاعا عن التراب المصرى والحق العربى، ودفع قوافل شهدائه ثمنًا غالياً حتى تحقق انتصار ١٩٧٣ فى ظل أعتى الظروف وأصعب التحديات، فعبرت قواته أكبر مانع مائى عرفه تاريخ الحروب الحديثة، وخاض أكبر معركة عسكرية بعد الحرب العالمية الثانية من حيث حجم القوات وقوة العتاد، ودرجة تشابك النيران.

ثانيـا: إنه من الظلم للقوات المسلحة المصرية أن ننسب لها هزيمة يونيو ١٩٦٧ والتى لم تكن إلا نتاجا لضعف القيادة العسكرية، وتخاذل المسئولين عن إدارة المعركة، والخلود للاسترخاء الكامل خروجا على التقاليد العسكرية السليمة، بل إنه فى ظنى أن نكسة ١٩٦٧ لم تخل من بطولات مجهولة وتضحيات ضائعة، فوراء آلاف الشهداء قصص رائعة دفنت مع أصحابها وضاعت معها أرواحهم البريئة تشكو إلى الله سوء التخطيط، وظلم الظروف وانحراف القيادات حتى كانت حرب الاستنزاف واحدة من أنصع الصفحات فى تاريخ العسكرية المصرية، فظهرت فيها جسارة المقاتل المصرى فى ظل ظروف يغلفها ظلام النكسة ويحيط بها الإحباط

القومى، ولكن إرادة المصريين بدت وقتها امتداداً طبيعيا لروح أجدادهم الذين لم يستسلموا يومًا أمام عدو، ولم يفرطوا أبدًا فى حق، ومازالت حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ والفترة بينهما بحاجة حقيقية إلى عملية تأريخ عادلة سوف تنصف بالضرورة الجيش المصرى وتضيف إلى تاريخه رصيداً بغير حدود.

ثالثــــا: إن الجيش المصرى كان ولايزال مدرسة التنمية العصرية فى كل القطاعات، فلا توجد قرية مصرية إلا وقد تصدر حركة التنمية فيها المجندون العائدون من القوات المسلحة، وقد اختلفوا تمامًا عن الصورة الأولى التى ذهبوا بها للدفاع عن الوطن، ففى الجيش يكتسبون الخبرات، ويتقنون المهارات، بحيث يعود الفلاح الشاب إلى قريته مسلحًا بالوطنية الحقيقية، والوعى الزائد، والرؤية الواضحة، ولا يقف الأمر عند هذا الحد فالجيش المصرى مارس دائما دوراً تنويريا فى تحضير المجتمع المدنى المصرى لحياة العصر، حيث ظلت مدارس الجيش فى كل التخصصات والحرف مصدراً للكفاءات، ومركزاً للإشعاع المستنير، وقطبًا قائدًا فى التنمية.

رابعــا: إن الخدمة العسكرية فى الجيش المصرى والتى تصل إلى القرى والكفور والنجوع وتحتوى شباب مصر بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية، أو أصولهم العرقية، أو مستوياتهم الثقافية تمثل فى الحقيقة عملية انصهار اجتماعى بالدرجة الأولى، وتخلق نوعًا من التجانس تحسدنا عليه كل شعوب المنطقة، «فالجهادية» التى كان يخشاها أجدادنا أصبحت الآن مركز جذب لكل طبقات المجتمع لأنها تحدث نقلة حقيقية فى شخصية الفرد، وتحولاً نوعيًا لدى المحيطين به، كما أن «خدمة العلَم» هى مصدر فخر واعتزاز لكل مصرى لأنها تضع فى تاريخه نقطة مضيئة يباهى بها ويفاخر، ويتخلق لديه درجة عالية من الوعى الوطنى والحس السياسى لا يمكن له أن يحوزهما فى قطاع آخر من قطاعات المجتمع.

خامسا: إن العسكرية المصرية ذات تاريخ مشهود فى الالتحام بالشعب المصرى، ولا نكاد نعرف أسرة مصرية واحدة إلا وأحد أفرادها ينتمى إلى المؤسسة العسكرية،

ضابطا قائدًا أو جنديا محاربًا، لذلك فإن الصدام بين الجيش والشعب فى مصر أمر مستحيل ولم تحدث له سوابق فى تاريخ مصر الحديث، بل إن تأييد الشعب المصرى لحركة الجيش غداة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إنما صدر عن إحساس عميق لدى المصريين بالإعجاب والتقدير لجيشهم، والثقة المطلقة فى قواتهم المسلحة، كما أن هزيمة ١٩٦٧ قد لقيت تفسيرها الفورى لدى قطاعات الشعب المختلفة، وأدركت الجماهير بحسها الفطرى أن الجيش المصرى راح ضحية التآمر الخارجى والإهمال الداخلى، لأن تلك الهزيمة تبدو تماما خارج سياق السجل المشرف لتاريخ العسكرية المصرية.

.. وأنتقل من هذا التصور العام لتطور دور الجيش المصرى إلى الحديث عن أسلوب استخدام هذا الدور المتطور فى الحياة العامة المصرية ولكى لا نتوه فى زحام التحليلات فإننا نوجز رؤيتنا لمستقبل هذا الدور فيما يلى:

١ ـ إن المؤسسة العسكرية المصرية تمثل القطاع الأكثر انضباطًا على امتداد ساحة الوطن كله، فلها تقاليدها الراسخة، ونظمها الثابتة، وتبدو العلاقات بين الأفراد فيها قائمة على أسس موضوعية يصعب الخروج عليها، ولا نكاد نعرف من أجهزة الدولة من يأتى بعدها إلا القضاء والشرطة والسلك الدبلوماسى فى وقت فقدت فيه كثير من المهن المصرية شخصيتها التاريخية، وتنازلت فى ظروف معينة عن تقاليدها الأصيلة فى بلد ظهرت فيه المهن قبل غيرها من كل دول المنطقة، فحتى الحرف المصرية التقليدية قد انعدمت فيها أواصر الصلة التقليدية بين «المعلم» و«الصبى» واختفى التواصل بين أجيال الحرفة الواحدة بشكل انعكس على جودة الأداء والمستوى التقنى، وكأن مصر ليست هى البلد التى سرق العثمانيون جيلاً كاملاً من أمهر حرفييها غداة وصولهم إلى مصر واستيلائهم على السلطة فيها وكأنما هى أيضًا ليست مصر التى صدرت العمالة المدربة لكل دول الشرق الأوسط، والتى كانت فيها الوقود الحقيقى للتنمية، والقاعدة الصامدة للبناء، والجندى المجهول وراء النهضة، فالقوات المسلحة المصرية هى مدرسة التقاليد التى تحتفظ بدرجة عالية من

التماسك الذى يثير الاحترام، ويدعو إلى الإعجاب، حيث بقى الجيش المصرى دائمًا بمثابة الركيزة الحقيقية لأمته، والسند الباقى لشعبه.

٢ ـ لم تقف مسألة احتفاظ القوت المسلحة المصرية بتقاليدها الثابتة عند حدود الشكل ولكنها بقيت أيضا راسخة من حيث المضمون إذ يمضى فيها مستوى التدريب والتعليم وانتقاء الأفراد على أعلى المستويات فى الجيوش المعاصرة، ويكفى أن شهادة الخبراء العسكريين الذين تابعوا مناورات «النجم الساطع» الأخيرة يضعون مستوى كفاءة الجيش المصرى جنبًا إلى جنب مع القوات المسلحة فى أرقى الدول من حيث مستوى الأداء، وكفاءة القتال، بل إننى أظن ـ غير واهم ـ أن جزءًا كبيرًا من مكانة مصر الدولية وهيبتها الإقليمية يأتى من تاريخ جيشها الحافل، وسجل قواتها المسلحة المشهود.

٣ ـ إننى أحسب ـ عن يقين ـ أن الجيش المصرى هو المدرسة الكبرى فى الإدارة لأنه يقوم بإعاشة وتنظيم وتدريب مئات الآلاف من الأفراد فى وقت واحد، وفقًا لقواعد منضبطة، وأصول موروثة، وأساليب متطورة، لذلك فإن لدى القوات المسلحة المصرية خبرات إدارية رفيعة المستوى، وهو أمر يدعونى لأن أطرح اقتراحا محددًا يدعو إلى تطعيم كل وزارة أو هيئة كبرى، أو مؤسسة عامة، أو شركة حكومية، بل حتى فى كليات الجامعة ومدارس التعليم، أطالب بأن يكون فى كل واحدة منها ضابط رفيع المستوى نظيف السمعة عالى الكفاءة يتولى الإشراف على الجوانب الإدارية فيها، ولست أجد فى ذلك غضاضة، فالدولة تسعى دائمًا إلى توظيف القطاع المتقدم فى خدمة باقى القطاعات التى تحتاج إلى درجة من الانضباط والتنظيم، وسوف تستفيد هذه القطاعات من الخبرات الإدارية لهؤلاء العسكريين بشرط التدقيق فى نوعية الاختيار من حيث الكفاءات الوظيفية والخصائص الشخصية خصوصًا أن المئات من ضباط الجيش يتركون الخدمة فيه سنويا وفقا لنظام التجديد ودورة التطور الطبيعية له، فما أكثر ما نلتقى بجنرالات من الجيش المصرى لا تتجاوز أعمارهم منتصف الأربعينيات، ويحملون أعلى المؤهلات، ويتصفون

بأطيب الصفات، ولا يستفيد الوطن من طاقاتهم وخبراتهم فى سن العطاء الذى تأهلوا له، ولا أطرح اقتراحى هذا من فراغ، فالواقع أن دولا كثيرة قد سلكت ذلك الطريق، واستفادت بما لديها من إمكانات بشرية على أفضل صورة دون التفرقة بين ما هو عسكرى وما هو مدنى، ويهمنى هنا أن يكون واضحًا أن ما أطالب به ليس عملية غزو من أفراد الجيش للحياة المدنية، وليست أيضا محاولة «لعسكرة» الجهاز الإدارى المصرى، ولكنها عملية انتقاء واعية تخضع لشروط ثابتة فى محاولة لتطعيم أجهزة الإدارة المصرية بعناصر متميزة من أصحاب الخبرة فى إدارة الأفراد، وترتيب المنشآت، من أبناء الشعب المصرى الذين خدموا طويلا فى قواته المسلحة، ويكفى أن نتخيل «مبنى المجمع» فى وسط العاصمة وما يحتاجه من خبرات إدارية قادرة لتنظيم الحركة فيه بدءًا من مداخله ومصاعده وصولا إلى جميع أدواره وأجهزته، ويكفى أن نتذكر ـ على سبيل المثال ـ أن مستوى نظافة أى مكان يقاس بمستوى نظافة «دورات المياه» فيه وأن مقارنة سريعة بين «دورة المياه» فى أى جهاز حكومى ونظيرتها فى أصغر وحدة عسكرية سوف تفسر بعض ما نتحدث عنه فى هذا الطرح الوطنى الذى لا يعتبر مكافأة للعسكريين، ولكنه دعم للأجهزة الإدارية بهم، وتنظيم لها بتوظيف خبرتهم فى إعادة ترتيب أوضاعها، وتنسيق أعمالها، وإدخال روح الحسم لدى أفرادها ـ دون وصاية أو تسلط أو استعلاء ـ خصوصا أن القوات المسلحة المصرية قد أخذت فى السنوات الأخيرة بروح العصر، ودخلت إليها كل تقنياته المتطورة، وعرفت وحداتها أجهزة «الكمبيوتر» والوسائل الحديثة لحفظ المعلومات، ومراكز البحث المتقدمة بل لقد تفوقت القوات المسلحة فى ذلك على كثير من القطاعات المدنية.

٤ ـ إننى لا أدعو يقينًا إلى تجربة مماثلة لتلك التى حدثت فى الخمسينيات والستينيات والتى نجم عنها توزيع شبه عشوائى لقوائم من كبار الضباط على المؤسسات والشركات والجهاز الدبلوماسى بصورة اعتمدت فى معظمها على المحسوبية والصلات الشخصية مع أصحاب القرار والنفوذ، فأنا لا أدعو إلى

اشتغال العسكريين بالسياسة ، ولكننى أطالب ملحًا بالاستفادة بهم فى الإدارة ، فليس عيبًا أن يكون الأمين العام لكل وزارة شخصية ذات تاريخ عسكرى منضبط ، ورؤية إدارية راقية ، بحيث يكون القرار لأصحاب التخصص ، ولكن التنفيذ اليومى يخضع لإشراف إدارى حاسم يبدو حتى الآن أن افتقاده هو المشكلة الحقيقية فى نظامنا الحكومى كله ، فلقد بدا واضحا أن الإدارة هى المعضلة أمام الانطلاق المصرى نحو آفاق القرن القادم ، فى بلد لا تعوزه الكفاءات ، ولا يعانى من نقص الكوادر ، لاسيما أنه قد ثبت أن الإدارة الحديثة هى مفتاح التقدم ، وقاعدة الانطلاق ، ونقطة البداية .

٥ ـ إن الإفادة من الجيش المصرى وخبرات أفراده لا تقف عند حدود مسألة التطعيم الإدارى لإحداث نقلة نوعية فى قطاعات الحياة المختلفة ، ولكنها يمكن أن تتجاوز ذلك إلى فتح جديد فى عالم التنمية ، فأنا ممن يتصورون أن عملية استصلاح الأراضى يمكن أن تسهم فيها القوات المسلحة بنصيب كبير تستوعب به العمالة الزائدة والخبرات التى تركت الخدمة لكى تسهم فى صياغة المستقبل المصرى الواعد ، وحيث إن مسألة استصلاح الأراضى وزراعة الصحراء تحتاج إلى إمكانات مادية هائلة وقدرات بشرية متميزة ، فإن الجيش يستطيع توفير هذا الشق الثانى بشكل دورى منتظم يتفق مع انتظام حركة دخول الأفراد إليه وخروجهم منه ، بل إنها يمكن أن تتحول إلى جزء من الخدمة العسكرية لبعض الراغبين فيها والقادرين عليها ، ولست هنا أيضا آتى ببدعة أو أتحدث فى عموميات إذ يكفى أن ننظر إلى المساحات التى استزرعتها القوات المسلحة فى الأراضى المحيطة بها فى عمق الصحراء ، ولقد راعنى ما رأيته فى المنطقة العسكرية الغربية حين كنت فى زيارة عمل «لليبيا تحت الحصار» ، إذ تمكن الضباط والجنود هناك من تحويل الرمال الصفراء إلى مساحات خضراء بجهودهم الطوعية ومبادرتهم الذاتية .

. . هذه رؤى أطرحها للتأمل والدراسة فى محاولة لربط الجيش المصرى بقطاعات الدولة وعناصر المجتمع المدنى ولعلى أعنى به هنا ذلك المجتمع الذى يضم

الأغلب الأعم من جماهير الشعب خارج إطار المؤسسة العسكرية، ولا أعنى به المفهوم المعاصر لكلمة المجتمع المدنى التى تخرج بالضرورة من محتواه كل ما هو حكومى. . وحين استعرض اليوم دور القوات المسلحة المصرية بتقاليدها العريقة، وتراثها الحافل، فإننى مدفوع فى ذلك برغبة شديدة فى مواجهة بعض مظاهر التسيب واللامبالاة وانعدام الانضباط فى حياتنا المدنية، فمن العجيب أن يكون شعبنا بتاريخه الطويل، وتراثه المجيد، واحداً من الشعوب التى تعانى حاليًا من مشكلات فى النظام والنظافة والارتقاء بالذوق العام، أما عن إسهام الجيش المصرى فى تطوير الحياة فهو قائم حاليا بصورة ما ويكفى أن نتذكر عدد الكبارى السريعة التى أقامتها القوات المسلحة فى فترات وجيزة، وبتكاليف محدودة، من أجل التخلص من درجة اختناق معينة فى مفصل حيوى لأحد شرايين المواصلات داخل العاصمة أو خارجها، كما أن دور القوات المسلحة فى مواجهة الكوارث الطارئة يضع وساما تاريخيا على صدرها ويكفى أن نتذكر دورها المشهود فى مواجهة السيول، أو الزلازل، أو الحرائق لندرك طبيعة الارتباط العضوى، والمسئولية التلقائية التى يشعر بها الجيش ابنًا بارا للشعب المصرى الذى يمثل أبا الجميع بغير تفرقة أو استثناء.

. . إننى أقول بكل تجرد وموضوعية إن الجيش المصرى الذى كان ولا يزال المدرسة الكبرى للوطنية المصرية ومصنع القيادات الواعية جدير بأن يمارس دورا أكثر فاعلية فى الحياة المدنية المصرية دون التركيز على ميزات بعينها أو خلق حساسيات بذاتها، والقوات المسلحة المصرية هى صاحبة أكبر الخبرات الإدارية وأعرقها فتاريخها لا يسمح بالتسيب واللامبالاة فى وقت تبدو فيه بعض قطاعات المجتمع المصرى فى حاجة إلى عدوى الانضباط والجدية، كما أن الجيش رمز الوحدة الوطنيةوالانصهار الاجتماعى، وسبيكة الوطن الغالية أمام المحن والتحديات، وإذا كانت ظروف مصر قد شاءت أن يكون على رأسها من تخرجوا من مدرسة العسكرية المصرية ليتبوءوا الموقع الأول فى الدولة، إلا أنه لحسن الحظ فإن الفارق

فى التكوين الفكرى والشخصى لا يبدو ذا تأثير مختلف، فالعسكريون المصريون حين يرتدون الزى المدنى فإنهم لا يفكرون غالبًا بالعقلية المطلقة للجنرالات ولكنهم يتصرفون دائما بمنطق الابن المخلص للشعب المعلم والقائد دون الالتزام بأى اعتبار سواه.

.. هذه فى إيجاز بعض خواطرى تجاه قواتنا المسلحة الباسلة، ودور جيشنا العظيم، صاحب الانتصارات الكبرى، والإنجازات الباهرة، والتى بدأت ببناء مصر الحديثة ولم تتوقف بظهور مصر المتحررة.

ظاهرة عصر .. وصحوة أمـة

إن الأيدى الآثمـة التى امتدت لتقطع الأعناق فقطعت معـهـا الأرزاق إنما تمثل الجوهر الكئيب والوجه القبيح لظاهرة العصر ، فلقد كان حادث « الدير البحرى» بالأقصر واحداً من أبرز المناسبات الأليمة فى حياتنا المعاصرة ، فلقد غمرنا إحساس عميق بالحزن الغاضب ـ شاركتنا فيه شعوب الدنيا بأسرها ـ لأن العدوان الذى ارتكبته إحدى جماعات الإرهاب قد جرى فى رحاب واحد من أعظم آثار مصر الفرعونية ، وفى مدينة تضم أكثر من ثلث التراث الباقى للإنسانية ، وفى بقعة من أغلى بقاع الأرض حيث تقف حضارتنا الخالدة شامخة منذ آلاف السنين ، لهذا تحول الحزن العميق و الألم الشديد إلى غضب كاسح يدق ناقوس الخطر أمام شعوب العالم وأم الأرض يدعوها إلى اتخاذ موقف واحد ضد الإرهاب بكل صوره، وجميع أشكاله ، فكان رد فعل الدول والشعوب هو أبلغ مواساة لنا وأعظم برهان للثقة فينا ، فلقد كان الإجماع واضحا على أن هذه ليست أبداً شخصية مصر ، وأن الحادث لا ينتسب للمصريين المعروفين دائما بالتسامح والاعتدال ، ورحابة الصدر ، والاحتفاء الزائد بالأجنبى ، وإكرام الوافد ، كما أن مكان الحادث وزمانه كانا مصدرا للعديد من التساؤلات ،وسببا للكثير من التفسيرات ، كما جرت مقارنات عديدة بيننا وبين شعوب أخرى فى المنطقة تمييزاً لتاريخ «الكنانة» ، وتعظيما لقدر «المحروسة» التى باركها الله دائما ورعى شعبها فى المحن والشدائد .

فإذا انتقلنا إلى نموذج مختلف ـ على سبيل المثال ـ لقطر عربى إفريقى مسلم

آخر ، لوجدنا أن الصورة فى الجزائر تبدو متباينة الظروف معقدة الأبعاد، ولقد ظل يعتادنى - مثل غيرى - اكتئاب شديد وحيرة بغير حدود كلما طالعت مع الصباح الباكر أخبار مذابح الليل المنصرم على أرض الجزائر الإفريقية العربية المسلمة ، وأقع فى دوامة تساؤلات بغير إجابة أقول فيها لماذا ؟ وكيف يحدث كل هذا الذى يجرى ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين من التقويم الميلادى للجنس البشرى؟!

ومازلت أذكر الآن أننى تقدمت بمقال تحت عنوان (ذبائح الليل) ضمن مسابقة للمجلس الأعلى للعلوم والفنون والآداب عام ١٩٦٦ ، وحصلت به على الجائزة الأولى «لمقال الشباب» حيث كان موضوعه يدور حول الجرائم الاجتماعية والأخلاقية التى تحدث تحت ستار الليل ، والآن وبعد مضى أكثر من ثلاثين عاما أكاد أجد أن نفس العنوان يبدو صالحا لهذا المقال أيضا . . فهناك جريمة عصر ومأساة شعب ونموذج صارخ لاستغلال الدين فى عالم اليوم، ولقد حان الوقت لكى يسعى المسلمون فى كل مكان لفض الاشتباك المصطنع بين الإسلام والعنف ، وهم مدعوون للجهاد الحقيقى دفاعاً عن صحيح الإسلام ووضعه فى صورته النقية . إذ إنه لم يعد يخفى على أحد أن الدين الحنيف يتعرض لحملة خبيثة تحاول النيل من سماحته ، وتشويه طبيعته ، وتقديمه أمام العالم كما لو كان مسئولا عن الإرهاب والمذابح والتفجيرات، ويهمنى هنا أن أشير إلى عدد من الاعتبارات التى يجب الإلمام بها لأنها هى التى تعطى الوضع فى الجزائر خصوصية عن غيره فى إطاره الإسلامى العربى الإفريقى :

الاعتبار الأول : إن نموذج الدولة فى الجزائر يشير إلى فترات انقطاع تاريخى غابت فيها المؤسسة المركزية الحاكمة وبرزت خلالها قوى القبائل والعصبيات والتجمعات السكانية فى الدولة مترامية الأطراف ، وعرفت الجزائر حكم الدول الإسلامية المتتابعة التى مرت على الشمال الإفريقى واندمجت فى بعضها ، وبذلك أصبحت هويتها مرتبطة بالدرجة الأولى بتلك الفترات المتقطعة من تاريخها .

الاعتبار الثانى : إن الإسلام فى الجزائر لا يمثل مجرد دين يعتنقه شعبها ، ولكنه يمثل أيضا القومية التى تحدد الإطار الخارجى للشخصية الجزائرية ، فكل الجزائريين تقريبا من المسلمين بينما تمتد أصول غير المسلمين إلى أعراق أجنبية هى فرنسية فى أغلبها ، ولقد احتوى كتابى عن «الرؤية الغائبة» نقاشاً طويلا تضمن الرد على رسالة قيّمة بعث بها إلىّ المفكر الجزائرى المعروف الأستاذ «محمد الميلى» المدير الحالى للمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، حيث كانت هذه المسألة هى مركز الحوار وجوهره فى محاولة للتعرف على شخصية الإسلام فى الدولة الجزائرية التى حمل شعبها السلاح فى معارك الاستقلال الباسلة ، والتى كانت تقف وراءها دائما دوافع من «القومية الدينية» إذا جاز هذا التعبير . فالجزائرى الذى كان يفتش عن هويته فى إطار سياســـة «الاستيعاب» التى مارسها الاحتلال الفرنسى لسنوات طويلة فى محاولة يائسة لضم الجزائر، واعتبار أرضها امتداداً إقليميا للدولة الفرنسية، إن هذا الجزائرى المقاتل قد وجد أن أقرب عناصر الانتماء إليه هى دينه الإسلامى. الذى يمثل عنصر التمييز الوحيد عن خصمه المحتل الذى يشترك معه غالبا فى اللغة حين كانت الفرنسية هى اللسان السائد على الأرض الجزائرية .

الاعتبار الثالث : إن غياب وجود أقليات دينية فى الجزائر إلى جانب النظرة المتحفظة تجاه الغير أحياناً ، فضلا عن مشكلة الانصهار السكانى بين عناصر المجتمع الجزائرى من عرب وبربر ، ومن قبائل وسكان مدن ، ومن أغلبية تسود فيها الفرنسية إلى جانب العربية و أقلية تخضع لتأثيرات ثقافية إسبانية ، إن هذا المزيج المختلط هو الذى يقف وراء التركيبة الجزائرية الفريدة ويؤكد خصوصيتها .

الاعتبار الرابع : إن طبيعة الأرض الجزائرية بتضاريسها القاسية مع تراكم خبرة القتال التاريخية قد زرعا درجة من الجدية الزائدة فى تكوين الشخصية الجزائرية ، وأعطياها نوعاً من الخشونة تنعكس فى أسلوب الحياة حتى فى مباريات كرة القدم ، وهو أمر يثير الرغبة فى تأمل المكوّن الاجتماعى للإنسان الجزائرى فضلاً عن طبيعة التوزيع « الديموغرافى» المتفاوت فى دولة تضاعف عدد سكانها فى ربع قرن .

الاعتبار الخامس : إن الجزائر من الناحيتين الجغرافية والتاريخية تمثل خط تماس مع الحضارة الغربية المسيحية ، من هنا تكون الرغبة فى الاختلاف قوية ، وتبدو ملامح استخدام الدين ظاهرة ، فلقد ثبت أن الاحتكاك المباشر وعن قرب بين بعض المجتمعات الإسلامية والوجود الأجنبى المختلف معها فى الدين يصنع لديها فى كثير من الأحيان شعوراً عميقاً يدعوها إلى إبراز عناصر الاختلاف والتميز ، وتكون الهوية الإسلامية هى أقرب المصادر المتاحة للاستخدام ، إنه مفهوم يذكرنا ـ إلى حد ما ـ بميلاد جماعة «الإخوان المسلمين» فى مدينة «الإسماعيلية» بمصر فى وقت كان الوجود الأجنبى فيها واضحاً حيث كانت قوات الاحتلال البريطانى وتوابعه تتجه للتمركز فى مدن قناة السويس ، لذلك فإن البعض يفسر ظهور دعوة الإمام «حسن البنا» بطبيعة الحياة المزدوجة فى ذلك الوقت واختلاط المصريين اليومى مع الآخر ، وما ينجم عنه من حساسيات تدفعهم نحو نوع من التفكير الأصولى وفقاً لمنطق قد يؤدى إلى العنف أحياناً .

إن النموذج الجزائرى لا يجب أن يؤخذ ـ رغم خصوصيته ـ بمعزل عن التيار العام السائد فى كثير من الدول الإسلامية ، مع الأخذ فى الاعتبار أن التطرف ليس ظاهرة إسلامية فحسب ، ولكنه ظاهرة دينية وقومية تجد صداها فى قارات العالم المختلفة ، ولكن الإسلام بميراثه المعروف من حساسيات موروثة مع الغرب ـ منذ قرون المواجهة بينهما ـ يبدو مستهدفاً قبل غيره فى وقت انتهت فيه الحرب الباردة ، وسقطت معه الأنظمة الشيوعية ، وأصبح العالم مطالباً بالبحث عن أطراف جديدة للصراع الإنسانى الأزلى ، وبدا الإسلام مرشحا فى المقدمة لكى يكون طرفاً فى صراع زائف ، لذلك أصبح من المتعين على المسلمين أن يتنبهوا تماما لطبيعة العصر الجديد فى هذا العالم المختلف ، خصوصا أن إرهاصات فكرية قد صدرت فى السنوات الأخيرة ، و بدأت تطرح نفسها فى حديث مغلوط عن صراع الثقافات وهى تضع الإسلام فى مواجهة حادة ، وصدام محتمل مع الحضارة الغربية ، وهو أمر يستلزم درجة عالية من يقظة المسلمين ووعى ضميرهم ، وصحوة عقلهم ،

فالجهاد الحقيقى لتصحيح الصورة وترشيد المسار هو « الفريضة الواجبة» أما الاستسلام للمقولات السطحية والأطروحات الخبيثة فهو بحق «الرؤية الغائبة» وإذا جاز لنا عبر سطور هذا المقال أن نشير إلى عدد من النماذج البارزة فى الدول الإسلامية بالمنطقة وأخذنا من بينها أربعا ، فإننا نقدمها على النحو التالى :

أولا : النموذج الإيرانى (عنف السلطة):

وفى ظنى أن الثورة الإسلامية فى إيران كان يمكن أن تقدم نموذجا باهرا لدولة إسلامية عصرية ، ولكنها بدأت خطواتها الأولى بعملية انتقام شاملة ، وتفرغت سنوات عدة للنظر إلى الماضى والسعى الحثيث لطمس آثاره بدلا من التطلع إلى المستقبل وبناء أركانه ، كما أنها قد أسرفت فى سفك الدماء وصنعت من حكم «الملالى» دولة جديدة خلقت المخاوف لدى جيرانها فى الخليج العربى ، ولدى أقرانها فى الشرق الأوسط .

ثانيا : النموذج التركى (الإسلام التاريخى) :

فالإسلام فى تركيا يتعرض حاليا لحملة تقودها العسكرية التركية هى امتداد تاريخى للنزعة « الأتاتوركية» التى لا تمانع فى أن تلحق تركيا الحديثة بمؤخرة أوروبا الغربية بدلا من أن تكون فى مقدمة الشرق الإسلامى ، وهو طرح دفعت إليه مشاعر التحسب من بدايات الصحوة الإسلامية فى أنحاء الدولة التركية ، ولم تقف الحملة التى يقف وراءها جنرالات الجيش فى «أنقرة» عند مجرد مواجهة تيار دينى يتنامى ، ولكنهم عمدوا إلى سياسة أخرى تخلط بين مقاومة التطرف الدينى فى تركيا وبين ضرب جذور الإسلام على أرضها ، ثم تجاوزت مواجهتهم الحدود حتى بلغت «الأزهر الشريف» باعتباره معقلاً للفقه الإسلامى و قلعة شامخة للثقافة الدينية فى العالم ، مع محاولات متوازية لتغيير نظام التعليم فى الدولة التركية بحيث لا يكون للتعليم الدينى مساحة على الخريطة الدراسية بين الأجيال الصاعدة فى ظل تلك الروح الجديدة . وباختصار لقد عمدت السلطة التركية فى موقفها من الوجود الإسلامى إلى استخدام الأسلوب الذى يطلق عليه (تجفيف الينابيع) ، أى أنها لا

تكتفى بمواجهة التطرف الدينى إن وجد ولكنها تتجاوز ذلك إلى تصفية المنابع فى محاولة لخلع جذور الثقافة الإسلامية من التربة التركية تماما ، وكأنهم يريدون أن يصبح الإسلام فى تركيا أثراً تاريخيا للسياحة ، حين تتوافد الملايين على مدينة إستنبول ـ عاصمة الخلافة العثمانية ـ مبهورة بالمآذن والقباب فى وقت تغلق فيه المساجد أبوابها إلا فى أوقات محددة ، ولا يستطيع الداعية التركى أن يرتدى زيه الدينى إن أراد .

ثالثا : النموذج المصرى (محاولات الترشيد) :

لا شك أن مصر الإسلامية ـ برغم أنها مستهدفة دائماً ـ مرشحة لاستعادة روح الإسلام الصحيح وقيادة حملة المواجهة مع الذين يحاولون استخدام هذا الدين العظيم فى خدمة أهداف محلية ، أو إقليمية ، أو دولية على حساب الحضارة الإسلامية كلها ، فمصر بأزهرها الشريف ، مدرسة الإسلام المستنير ، وشيخه السمح ، وعلمائه الأجلاء مطالبة دائماً بالمبادرة نحو تصدير الدعوة الإسلامية الصحيحة فى أركان الدنيا الأربعة ، والرد فى وضوح على كل خصوم الإسلام من المتسربلين بعباءته ، أو المختفين تحت عمامته ، فالإسلام دين رحب ، عرفه المصريون بصدق ، واعتنقوه بوعى ، إذ يكفى أن نتأمل الفلاح المصرى البسيط وهو يؤدى فروض الصلاة على شاطئ النيل فى صلة مباشرة بخالقه ، لا تحتاج إلى وسطاء ، لأن ذلك هو إيمان البسطاء . . وعلى الرغم من أن مصر تعانى بدرجة ما من العنف الذى استخدم الدين استخداما باطلا ، إلا أن مصر الدولة ومصر الشعب قد تمكنا من وضع حد لسطوة الإرهاب وكبح جماح التطرف ، وكادت مصر المسلمة تخرج من محنتها متعافية بتاريخها الطويل ، وصيغة الدولة المركزية المستمرة منذ جرى نيلها العظيم على أرضها الطيبة .

رابعا : النموذج الجزائرى (عنف الجماعات) :

وهو أكثر النماذج مدعاة للقلق فى العالم الإسلامى كله حيث تسعى الجماعات ـ التى تفهم الإسلام فهماً مغلوطاً ـ إلى تصفية الأبرياء ، وترويع الآمنين ،

فى التفكير ـ لا تكتفى بتوجيه أصابع الاتهام للإرهابيين وحدهم ولكنها تتجاوز ذلك لكى تشير إلى الحكومة والجيش كطرف شريك فى تحمل مسئولية ما جرى ، وهو أمر تتداخل معه المعطيات ، وتختلط به الأوراق فى صورة أليمة ، الخاسر الأول فيها هو الشعب الجزائرى المسلم رغم محاولاته الجادة لإرساء قواعد الديموقراطية على أرضه ، وهو أمر تزايد عليه القوى الأجنبية ، ولعل التباين بين وجهتى النظر الفرنسية والأمريكية غداة إعلان نتائج الانتخابات النيابية فى ديسمبر ١٩٩١ خير برهان على صدق ما نذهب إليه فى هذا الشأن .

هذه بإيجاز نماذج من الدول الإسلامية فى الشرق الأوسط وهى فى معظمها تشكل صورة تدعو إلى القلق وتثير التساؤل ، خصوصاً أن هناك خلطاً لدى جزء كبير من ساسة الغرب ومفكريه بين التطرف السياسى الذى يستخدم الدين ستارا له وبين المعارضة السياسية التى هى جزء من النظام السياسى ذاته ، ولعل ذلك يفسر الموقف المزدوج لعدد من دول أوروبا الغربية التى تتباكى على ضحايا الإرهاب فى دول الشرق الأوسط بينما تحتضن فى الوقت ذاته عدداً من قياداته الهاربة ومدبرى جرائمه بدعوى الحفاظ على حقوق الإنسان وحماية المعارضة من بطش السلطة فى دولها ، والآن ينبغى لنا أن نتساءل ، هل يستحق الإسلام وهو الدين الذى يدعو بالحكمة والموعظة الحسنة والذى يؤكد أنه لا إكراه فى الدين ويبشر بقيم التسامح والمساواة والعدل الاجتماعى ، هل يستحق هذا الدين أن ترتكب تحت مظلته الجرائم والمذابح والاغتيالات ؟! إن الجهاد ليس بالضرورة سيفاً أومدفعا ، ولكنه عقل يفكر ، وتقدم يحدث ، ومواجهة شاملة مع حقائق العصر ، والمسلمون مطالبون أكثر من أى قت مضى بالجهاد الحقيقى من أجل تقديم صورة الإسلام الصحيح ومواجهة الحملات التى تأتيهم من داخل أوطانهم خدمة لأهداف غيرهم ، ويجب أن نضع فى الاعتبار أن التوجس الدائم من الآخر ، والمخاوف المستمرة من الغير ، والحساسيات الدائمة تجاه غير المسلمين هى التى تصنع ذلك التراكم الذى يؤدى إلى الشك والكراهية ثم العنف ، فكما أن للإسلام خصومه من المسلمين أنفسهم ، فإن هناك من غير المسلمين ملايين الأصوات العاقلة التى تدرك حجم المؤامرة ضد

الإسلام ، ومحاولات الإساءة الموجهة إليه ، بل لقد بدأت تعلو فى الغرب أصوات كثيرة تدعو إلى التمييز بين العنف القائم على التطرف فى عدد من الدول الإسلامية ، وبين صحيح الإسلام ذاته ، فى محاولة لفض الغبار عن الوجه النقى للدين الحنيف ، كما أن الرأى العام العالمى ـ برغم ازدواجية المعايير غالباً والكيل بمكيالين أحيانا ـ هو ظاهرة عادلة فى مجملها وموقف موضوعى فى نهايته ، ويكفى أن نتذكر أن حجم الدعم السياسى والمادى والمعنوى لمسلمى « البوسنة » قد جاء فى أغلبه من دول غير إسلامية .

فلتسقط كل الأقنعة ، ولتختف كل الحساسيات ، ولتتكاتف كل الجهود ، حتى يبرأ العالم الإسلامى من محنته ، التى تكاد تضرب جذور هويته ، ونحن مطالبون فى مصر قبل غيرنا بحكم دورنا التاريخى الممتد ، وتراثنا الإنسانى العريق ، أن نتصدر قافلة الوعى فى العالم الإسلامى ، فتلك هى دعوة الحق ، ورسالة العلماء ، المستمدة دائماً من بساطة الحضارة العربية الإسلامية ، وعبقرية روحها المتجددة . . فهى التى نظرت دوماً ـ بكل الإجلال ـ لتراث مصر القديمة حين كانت مصر طوال قرون عديدة جزءاً من دولة الخلافة الإسلامية ، حيث احترم الجميع تاريخها وحافظوا على آثارها ، بدءاً من الفاتح «عمرو بن العاص» وصولا إلى خلافة «آل عثمان» ، فلم تعرف معابد أجدادنا العدوان عليها وتلطيخ جدرانها بدماء الأبرياء من زوارها إلا على أيدى الخوارج الجدد .

إن خيل نابليون قد دخلت يوماً لا ينساه المصريون حرم أزهرهم الشريف منذ قرابة قرنين من الزمان ، ولن ينسى المصريون أبداً جريمة اقتحام معبد أجدادهم وقتل ضيوف «الدير البحرى» ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين .

أحـوال مصـــر

أتاحت لى زيارة للوطن فى أعقـاب حـادث «الدير البحرى» فرصـة مراجعـة الماضى، والتقليب فى صفحات «دفتر أحوال مصر» عبر العصور المختلفة، حيث يقدم مؤشرات للخصائص التاريخية المتصلة بهذا الكيان السياسى الذى يقع فى قلب العالم ويوجد فى الشمال الشرقى من القارة الإفريقية.

ودفتر أحوال مصر يشير بداية إلى ذلك الالتحام التلقائى لدى فئات وطوائف الشعب المصرى أمام المحن وفى مواجهة الشدائد وذلك بسبب الترابط الطبيعى، والتجانس البشرى اللذين تنفرد بهما مصر عن كثير من أمم الأرض.

ولقد ظن البعض ـ خصوصا فى النصف الثانى من هذا القرن ـ أن الشعب المصرى غير معنى بالحياة السياسية ولا يتحمس للمشاركة فيها، بينما أثبتت الأحداث دائما أنه معنى تماما بالمواقف الوطنية والقضايا القومية ، فالمصريون قد لا يرحبون بالاشتغال بالسياسة، والثرثرة فى شئونها صباح مساء، ولكنهم فى الوقت ذاته يتحركون بدوافع وطنية كاسحة إذا ما شعروا أن الوطن يواجه محنة أو يتعرض لخطر ، كذلك فإن القراءة الواعية لملف الأحوال المصريـة تشير أيضا إلى أن هذا البلد مستهدف عبر مراحل تاريخه المختلفة سواء اتخذ الذين يستهدفونه شكل الغزو العسكرى ، أو صورة التدخل الأجنبى أو أسلوب الإرهاب الداخلى ، ولكن يبقى القاسم المشترك بينهم دائما هو محاولة تطويق مصر ، وإخضاع شعبها، وتحجيم دورها، ولو اكتفينا بتأمل تطور الدور المصرى عبر القرنين الماضيين وحدهما

لاكتشفنا أن مشروع «محمد على الكبير» قد حوصر بعد امتداد ، وتقلص بعد انتشار ، وتم تقنين التحالف غير المقدس ضد مصر الحديثة فى اتفاقية لندن عام ١٨٤٠ ، بل إن المشروع التحديثى للخديو إسماعيل ـ الذى لم يكن يهدد أمن الآخرين ـ قد تعرض هو الآخر لعملية خنق مالية أجهزت عليه ، وفتحت بوابات مصر أمام قوات الاحتلال البريطانى بعدما فتحت خزائنها أمام الطامعين فيها ، فإذا وصلنا إلى مشروع« عبدالناصر » القومى فسوف نجد أنه قد تعرض هو الآخر لمؤامرة كبرى استهدفت الدور الفاعل لسياسة مصر فى عقدى الخمسينيات والستينيات من هذا القرن ، وعلى الرغم من المحاولات الشريفة لصمود مصر الباسلة بعد يونيو ١٩٦٧ إلا أن سياق الأحداث كان يتجه بشكل متعمد لتحجيم دور مصر ، وتقليص المساحة المتاحة لحركتها السياسية إقليميا ودوليا ، حتى تم الإجهاز على «المشروع الناصرى» فى ظل متغيرات دولية ساعدت على ذلك حيث منيت حركات التحرر الوطنى وفلسفة عدم الانحياز بضربات قاصمة كانت تمهيدا لعالم مختلف بدت فيه القوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هى صاحبة الكلمة الأولى فى عملية مخططة لإعادة ترتيب الأوضاع على امتداد الخريطة السياسية المعاصرة .

وحين جاء الرئيس «السادات» إلى السلطة محاولا تجنيب مصر ويلات الحروب ، اختار طريق السلام أسلوبا يمضى فيه لنزع فتيل المواجهة العسكرية فى الصراع العربى الإسرائيلى ، وحين مضى الرئيس السادات فى توجهه لقى دعماً دوليا لمشروعه المصرى إلا أن النهاية كانت دائما محكومة باعتبارت وتوازنات لم تحقق تماماً أهداف مصر ، أو طموحات العرب ، وبوصول الرئيس «مبارك» إلى موقعه عام ١٩٨١ بدأ يمضى فى مشروع عصرى على أسس مدروسة هادئة ، لا تستفز أحداً ، ولا تحارب مصالح الآخرين ، فقد سعى بجدية لإعداد بلاده للقرن القادم ببناء قاعدة اقتصادية راسخة ، واستكمال بنية تحتية جديدة ، تهيئ مصر لاستقبال الاستثمارات فى قطاعى المشروعات الصناعية والسياحية لفتح بوابة كبيرة

يدخل منها الملايين من أبناء مصر إلى حياة أفضل ، وحين مضت مصر فى مشروعها المعتدل ، وسعت إلى آفاق رحبة للتنمية ، خروجاً من الوادى الضيق ودلتاه المحدودة واتجهت نحو تعمير بقاع جديدة من أرض مصر الطيبة ، فى ذلك الوقت بدت مصر مستهدفة مرة أخرى ، وكنا قد تصورنا أن توجهات «مبارك» المتزنة والمتوازنة لا تقلق الجيران إقليميا ، ولا تستفز الكبار دوليا ، ولكن يبدو أن مصر القوية غير مطلوبة ، وأن مصر المتألقة غير مستحبة ، خصوصا حين يستقيم أمامها نهج واضح فى سياستها الخارجية تكون به تعبيرا صادقاً عن نبض الشارع المصرى مثلما تأكد فى السنوات الأخيرة حيث اتسمت سياستا مصر الدولية والإقليمية بالوضوح والفعالية ، وسعت القاهرة إلى مد الجسور مع كل من يريد مخلصاً أن يتعامل معها ، وعندما بدأت نتائج تلك السياسة الخارجية الرشيدة تؤتى ثمارها بدا الانزعاج على غيرها خصوصا فى ظل المحاصرة المصرية للسياسات التى أدت إلى تجميد عملية السلام فى الشرق الأوسط والإطاحة بالآمال فيها ، حتى بدا لى حادث «الدير البحرى» وكأنه رسالة تقول إن مصر لا يجب أن تنهض بأكبر من مساحة المربع التاريخى لحركتها أو أن تخرج على النص المكتوب لها دولياً فى ظل ظروف إقليمية دقيقة ، لذلك سيطرت على الشعب المصرى فى أعقاب حادث « الأقصر» موجة من الحزن الغاضب ، والاكتئاب الحائر ، وسط تساؤلات لا تنتهى ، وتأويلات لا تتوقف مع إشارات لا تعفى القوى الأجنبية من تهمة الوقوف وراء ذلك الحادث الأليم خصوصاً تلك القوى صاحبة المصلحة فى تعطيل مسيرة تقدم مصر ، وتعويق حركتها ، وإضعاف حماسها ، وزرع بذور اليأس فى أحشاء هذا الوطن حتى لا تشغله فقط مسئولياته وأعباء شئونه ، ولكن ينكفئ أيضاً منزوياً يجتر آلامه وشجونه ، فلقد تعلمنا من تاريخنا الحديث أن القوى التى تستهدف مصر الناهضة ، وتضرب مشروعاتها الوطنية التنموية ، أو القومية التحررية لا تسعى إلى الإجهاز الكامل عليها لأن سقوط مصر -لا قدر الله- يعنى سقوط المنطقة كلها فهى « عمود الخيمة» كما يقول البدو ، أو هى «منظم التيار» لحركة الحياة فى الشرق

الأوسط بمفهومه الجغرافى أو مدلوله السياسى ، والمراد من مصر دائماً هو أن تتنفس بما يتيح لها الاستمرار والبقاء دون أن يكبر حجمها ، أو يزداد تأثيرها .

والغريب فى الأمر أن تلك النظرية قد تكون مقبولة فى ظل سياسة توسعية مارسها «محمد على الكبير» فى مشروعه لإقامة إمبراطورية مصرية أو حتى بالنسبة «لجمال عبد الناصر» الذى فرضت عليه سياساته القومية والتحررية أن تمتد ذراعه خارج حدود مصر الجغرافية ، ولكن حين نأتى إلى مشروع «مبارك» التنموى فإننا لا نجد مبرراً كافياً لمحاولة تعويقه أو النيل من معدلات تقدمه ، ولكنه قدر «الكنانة» التى تستثير الأحقاد بشموخها ، وتستفز المشاعر المعادية بنهوضها ، خصوصا أن شعبها العريق يتسم بالبساطة فى حياته ، ويتميز بنمط تلقائى مرسل فى أسلوب معيشته ، بحيث تبدو أحداث العنف غريبة على مزاجه العام ، مرفوضة من روحه الموروثة ، ويكفى أن نتأمل واقعنا قبل حادث «الأقصر» مباشرة حيث ظهرت بوادر الانتعاش الاقتصادى المؤكد ، ورددت نشرات الهيئات الدولية إشارات صريحة حول التقدم الملموس للاقتصاد المصرى ، بينما بدأت تمتد جسور الحوار بين القاهرة وعدد من العواصم الإقليمية التى لم تكن على وفاق معها ولم تفهم طبيعة دور مصر طوال السنوات الأخيرة .

فى ظل تلك الصورة المشرقة ، والأوضاع المضيئة ، والأحوال التى تحمل الأمل ، وتبشر بالخير أطل الإرهاب برأسه فى بقعه مقدسة من تاريخ حضارتنا الخالدة ، ومدينة تعتبر بحق «ماسة» التراث الإنسانى كله ، ووقفت مصر قيادة وشعبا تتحمل المسئولية فى شجاعة ، وتصحح الأخطاء فى موضوعية ، وهى تمضى فى معادلة صعبة تريد فيها مواجهة الإرهاب فى صرامة ووضوح ، مع الحفاظ فى الوقت ذاته على أجواء الحريات العامة ، والاعتبارات المتصلة بحقوق الإنسان ، فلقد كان سهلاً على القيادة المصرية أن تتذرع بشبح الإرهاب الأسود لكى تقوم بمهمة عاجلة بل وسهلة تطفئ فيها المصابيح المنيرة وتعطل مسيرة الديمقراطية ، وتنحى جانباً سيادة القانون ، وحقوق الإنسان ، فى ظل مبرر قوى يشجع على

القيام بضربات موجعة لتيارات وقوى فى الحياة السياسية المصرية بدعوى القضاء على العنف السياسى والمتعاطفين معه ولو كان ذلك بصمتهم عليه.

ولكن الرئيس «مبارك» الذى اختار أن يركب الصعب دائماً من أجل أمته ووطنه آثر أن تظل أنوار عرس الديموقراطية مضيئة، وأن تبقى مصر المتحضرة وهى تتعامل مع الخوارج الجدد على روح مصر بكل الصرامة الموضوعية والوعى الوطنى دون أن تتخذ من جرائمهم البشعة مبرراً للعودة إلى الوراء مثلما فعلت دول أخرى حين لم تجد مناصا عند مواجهة التيارات المعادية إلا بتصفية دموية لا يقبلها المزاج المصرى، ولا تتفق مع سياق تاريخه الطويل.

وقد ظهرت إرهاصات فكرية تغتنم فرصة الحادث وآثاره المفجعة لتقوم بعملية مراجعة لبعض السياسات الاقتصادية المصرية، خصوصا تلك المتصلة منها بعملية توزيع الدخل القومى، مع دعوة لكبح جماح الطبقات الصاعدة فى محاولة لإحياء تأثير الطبقة المتوسطة واستعادة دورها، مع مناقشة لبعض الأطروحات المتصلة بإصلاحات سياسية ودستورية، ولكن القضية التى يدور حولها حوار واسع هى مسألة تسييس الأجيال الجديدة من شبابنا فى بلد تقع أعمار أكثر من ثلثى سكانه فى شريحة تنتمى لمرحلة الشباب الباكر وهو الشباب الذى تستخدم بعض عناصره المغرر بها وقودا فى عمليات إرهابية لحرق مقدرات الوطن، وتحطيم اقتصاده، فضلا عن النيل من معنوياته، فلقد بدت الحاجة ملحة - أكثر من أى وقت مضى - إلى البدء فى عملية جادة لصنع كوادر سياسية قادرة بالوعى والمسئولية على الحفاظ على مكاسب الوطن وحماية منجزاته، ولا تعتمد الدعوة المخلصة إلى ذلك على أسلوب بعينه أو استعادة تجربة بذاتها، أو استدعاء مرحلة تاريخية معينة من تاريخنا الحديث، ولكن المطلوب وبإلحاح هو ألا نترك شبابنا فريسة للفراغ السياسى، ومحاولات الاستهواء، والجذب فى غير الطريق السوى الذى يؤدى إلى نهضة هذا الوطن واستقامته وقوة كيانه، وقد يقول قائل إن تلك هى مسئولية الأحزاب السياسية التى يجب أن تكون مدارس لتربية الكوادر وتوعية الشباب، ولكن ذلك

لم يحدث فى الواقع لأن الأحزاب السياسية المصرية ضعيفة التأثير، محدودة الانتشار، تبدو صحفها أقوى من برامجها وأكثر تأثيرا منها.

ولن ينسى المصريون أبداً مشهد رئيس البلاد وهو يتجول فى مكان الحادث الآثم فى انفعال غير مسبوق محاولاً إصلاح الأخطاء، وتحديد المسئوليات، لضمان ألا يتكرر ما حدث، ورأيناه أيضاً يشير بكبرياء الغضب وموضوعية القيادة إلى نقاط الضعف بشكل امتص قدراً كبيراً من الآثار السلبية لتلك الجريمة النكراء خصوصا على المستوى الدولى الذى روعه الحادث، وأدهشه أسلوب وقوعه، فى بلد اتسم شعبه عبر التاريخ بكرم الضيافة، والحفاوة بالأجنبى، مع روح وديعة اتصفت بها مصر منذ فجر التاريخ.

وبرغم أن عددا من الدول مازال يأوى بعض العناصر التى تخطط للعمليات الإرهابية بدعوى حماية حقوق الإنسان بصورة أدت لخلط الأوراق وضياع الحقائق إلا أن التيار الغالب دوليا يتجه حاليا نحو مساندة مصر، ودعم موقفها فى مواجهة الإرهاب باعتباره ظاهرة عالمية معاصرة تعانى منها الشعوب، خصوصا تلك التى تأخذ بنظم ديمقراطية عصرية، أو حتى تلك التى تسعى إليها عبر خطوات تتجه بها لتوسيع دائرة المشاركة السياسية فيها.

إن «دفتر أحوال مصر» الذى سجل دائما هموم هذا الوطن ورصد انتصاراته وانتكاساته، سوف يسجل ـ ونحن لا نبعد زمنيا عن القرن الحادى والعشرين إلا بسنوات قليلة ـ أن الشعب المصرى الصامد الذى تجاوز كل المحن، وقهر كل الغزاة، وأطاح بكل الطغاة، هو الذى يحمى اليوم مقدساته، ويواجه عدواً يتخفى فى الظلام، تدعمه قوى حاقدة، وتستجيب له نفوس ضعيفة، وعقول محدودة، سقطت فريسة للأفكار الزائفة، والظروف المتدنية، والأوهام المسيطرة، وهم لا يعلمون أن الذين أرادوا أن يطفئوا مصابيح الوادى العريق لم ينجحوا يوما، لأن نور «الكنانة» لا يخبو أبداً.

أدوات دور مصر العربى

يجب أن تشغلنا جميعاً قضية هامة تتصل بدور مصر العربى ومكانتها الإقليمية ، فقد آلت قيادة المنطقة العربية لمصر لأسباب تاريخية وجغرافية يعرفها العرب وغير العرب دون استثناء ، وظلت الزعامة لمصر معطاة تاريخية يصعب التشكيك فيها أو النيل منها ، بل إن مؤرخ الجغرافيا راهب المعرفة «جمال حمدان» قد أكد أن قيادة مصر للعالم العربى لم تنقطع أبداً حتى وإن توهم البعض ذلك أحياناً ، فالعمق الحضارى لمصر ، والموقع الجغرافى ، والحجم السكانى ، والتضحيات القومية ، والمواجهات الإقليمية ، والريادة الدولية ، جعلت لمصر دائماً مكان الصدارة فى عالمنا العربى ، ويبدو هذا الدور مقبولاً فى عمومه وإن كان يتعرض فى كثير من الأوقات لنوبات من الغيرة الفطرية ، والرفض الصامت من بعض الأطراف ، ولكن الأمر الذى لاجدال حوله ، ولا مراء فيه هو أن هناك عاملين دائمين من عوامل التأثير المصرى تاريخيا فى العالم العربى وأعنى بهما التعليم والثقافة ، فمصر القديمة ومصر الحديثة معاً كانتا مصدراً للإشعاع التنويرى حولهما ، وحتى فى عصور الجهل والظلام الذى أطبق على المنطقة كلها فى ظل الحكم التركى فإن الأزهر الشريف جامعة الإسلام والعروبة كان بمثابة البقعة المضيئة فى ظلمات تلك القرون .

وحين بدأ المشروع التنويرى المصرى الكبير ـ منذ عودة رفاعة رافع الطهطاوى من بعثته فى باريس ـ مارست مصر عملية تأثير واسعة فى المنطقة كلها ولم يشاركها فى

ذلك إلا ومضات ضوء انبعثت من بعض مسلمى ومسيحيى الشام، خصوصاً فى مجالات التأصيل القومى إلى جانب بدايات الريادة فى الصحافة والمسرح ، ولكن ظل التعليم والثقافة عنصرين أساسيين يرتكز عليهما دور مصر العربى بشكل معترف به وبقيا موضع تقدير وعرفان من الأجيال العربية المتعاقبة حين كان وصول ابن الأسرة العربية للدراسة فى القاهرة أمراً يثير الاعتزاز لدى أهله ، ويكون مدعاة للزهو والفخار ، وليس فى ذلك شىء من المبالغة فقد كانت مصر بحق ملتقى المفكرين والأدباء والشعراء وعلماء الدين والدنيا ، ولا غرو فمصر بوتقة الحضارات المتعاقبة ، وسبيكة الثقافات المختلفة .

وقد ظلت مصر الحديثة لأكثر من قرن ونصف قرن تحتكر الدور الريادى فى مجالى التعليم والثقافة على المستوى العربى كله ، ولكن أتى على المنطقة حين من الدهر تغيرت فيه الأوضاع وتبدلت الظروف ، فلم تعد مصر وحدها بلد المدارس والمعاهد والجامعات ، إذ بدأ الآخرون يملكون أدوات مشابهة ، فانطلقت من بلادهم محطات الإذاعة ، وقنوات التليفزيون بل حملهم الثراء المادى إلى مراحل أبعد من ذلك بحكم الإمكانات المالية الوفيرة فظهرت قنوات فضائية وصحف يومية وأسبوعية ودوريات شهرية لا تعبر بالضرورة عن المزاج المصرى العام وإن كانت قد انطلقت منه ودرست عليه وتعايشت معه .

ويجب أن نفرق هنا بين نمطين من التقدم العربى فهناك حضارة المدن القديمة التى جعلتنا نعرف عن «المدرسة المستنصرية فى بغداد» أو جامعتى «الزيتونة» و«القيروان» ، ودروس العلم فى «المسجد الأموى» ، بينما تميزت دول النهضة العربية الحديثة بنمط مختلف اقترب فى بدايته من مصر خصوصاً حول منتصف هذا القرن ، حين توافدت قوافل المدرسين المصريين تجاه مدن الخليج التى أخذت طريقها إلى الإعمار السريع بفضل الثروة البترولية الجديدة ، وعرف العالم العربى كله مصر الحديثة من خلال معلميها وأطبائها ومهندسيها ، وأيضا من خلال مدارسها وجامعاتها وإذاعاتها ، وبدت ريادة مصر ريادة تنويرية تعتمد فى المقام

الأول على ركيزتين هما التعليم والثقافة ، ويتعين علينا هنا لدراسة تطور هذين العنصرين أن نرصد المظاهر التالية :

أولا : إن مصر الأزهر التى استقبلت « سليمان الحلبى » طالبا يدرس فيها ويتأثر بها، ثم يقدم على عملية اغتيال الجنرال «كليبر» القائد الثانى للحملة الفرنسية، إنما هى نموذج لفترة استقطب فيها الأزهر الشريف كل قيادات العالمين العربى والإسلامى تقريبا، وتخصصت أروقته المختلفة فى أن تكون مراكز إشعاع موجه لعدد من الشعوب والأقطار وظل الأمر كذلك قرونا عدة، إلى أن ظهرت فى الآونة الأخيرة جامعات اسلامية أخرى بدأت تبحث عن دور بديل يستقطب الطلاب المسلمين من أقطارها على الأقل إن لم تتجاوز ذلك ـ بإغراء المنح الدراسية ـ لاجتذاب أعداد من الطلاب الوافدين إليها من دول أخرى، بل إننى أقول هنا صراحة إن الدور الثقافى الاسلامى لمصر فى الخارج قد تعرض فى العقود الأخيرة لمنافسة غير عادلة امتدت إلى السطو فى غفلة من الزمن على إدارة المراكز الإسلامية فى العواصم الأجنبية، برغم أن مصر هى صاحبة الفكرة الأولى والدور الرئيسى وأحيانا مالكة الأرض التى قام عليها بناء تلك المراكز الإسلامية ، ولكنه زمان انقلبت فيه الأوضاع وتباينت الظروف.

ثانيا : إننا إذا نظرنا حولنا منذ سنوات لوجدنا أن القيادات الفكرية بل والسياسية فى العالم العربى قد تخرجت من المدارس والجامعات المصرية ، ولكن تلك الرموز سوف تختفى بمنطق تقادم العمر ودورة الزمن ، فلا يزال لدينا حاليا جيل «ناصر الدين الأسد» الأديب والمفكر العربى فى الأردن ، و «محمود الزغبى» رئيس وزراء سوريا، وزميل الدراسة «أحمد خليفة السويدى» مستشار رئيس دولة الإمارات العربية . وحتى على المستوى الإسلامى لدينا من خريجى القاهرة «مأمون عبدالقيوم» رئيس جمهورية المالديف، وغيرهم من القادة والرواد الذين درسوا فى مصر أو وصلتهم مصادر المعرفة منها ، فمازال هناك جيل عربى كامل تتلمذ على يد الرواد المصريين الكبار وهو جيل تعود أن يتخاطف رسالة «أحمد حسن الزيات»

فور صدورها حين كانت القاهرة هى المصدر الرئيسى للدوريات الرفيعة والكتب الرائدة .

ثالثا : إذا نظرنا على المستوى الثقافى نجد أن مصر قد احتكرت لعشرات السنين دور النشر الكبيرة بحكم أنها تملك حشداً كبيراً من العقول والكفاءات فى مجالات الصحافة والقصة والمسرح والسينما ، وآلت إليها الريادة بغير منازع فى كل هذه المجالات ، ولكن بدأت فى السنوات الأخيرة نهضة موازية فى عدد من العواصم العربية بدأت تستقطع تدريجياً جزءاً لا بأس به مما تعودت مصر أن تنفرد به ، وظهرت روح تنافسية بدأ بعضها ينظر إلى دور القاهرة بحساسية مكتومة تحاول أن تبحث دائماً عن البديل . فالأخ الكبير الناجح المستنير قد يكون محبوبا من أشقائه ، ولكن ذلك لا يعفيهم من مسحة غيرة صامتة لا تظهر على السطح إلا فى الظروف العارضة والمواقف الطارئة ، وقد أصبحنا نشعر بشىء من ذلك فى المهرجانات القومية والاحتفاليات الإقليمية .

رابعاً : يجب أن نعترف أنه فى مقابل ظهور جامعات عربية أخرى ومؤسسات تعليمية جديدة وهيئات ثقافية حديثة ، فقد حدث فى نفس الوقت نوع من التراجع فى بعض مؤسساتنا الموازية ، وأشير على سبيل المثال إلى مجال التعليم الطبى فى بلادنا ، فلقد عاصرت فترة فى مستهل حياتى الوظيفية فى « لندن» كان خريج كلية الطب القادم من مصر يعفى فيها من امتحان المعادلة احتراماً لمكانة بلاده العلمية ، وسمعة جامعاتها المتميزة ، ويتم الاكتفاء فقط باجتياز الطالب امتحاناً شكلياً فى اللغة الإنجليزية ، أما الآن فقد تبدل الحال وأصبح خريج كلية الطب المصرية بحاجة إلى اختبارات ومعادلات للسماح له بمواصلة الدراسة فى كليات الطب لدى الدول المتقدمة . بل إن بعض الشهادات المصرية الجامعية فى مجال الطب وغيره أصبحت موضع رفض أو تحفظ على الأقل لدى عدد من العواصم الأجنبية وحتى العربية ، لذلك فإننا يجب أن نعترف أن دورنا التعليمى والثقافى يتعرض لهزة على المستوى العربى لأسباب مزدوجة أولها تقدم تلك الدول بحكم ظروف لا نخوض فيها ، وأيضا بحكم تراجع لدينا لظروف لا نعيد الإشارة إليها .

خامساً : إن هناك عاملاً اعتقد أنه يتحمل مسئوليته فى انخفاض مستوى التعليم فى مصر يرجع فى ظنى إلى عاملين، أولهما اضطراب السياسة التعليمية وكثرة التغيير فيها والاكتفاء بالتفكير فى تغيير البرامج الدراسية، وتطوير الأبنية المدرسية دون المساس بجوهر عملية التعليم ذاتها، وهى التى تحتاج إلى انقلاب جذرى يواكب عالم اليوم ويساير متطلباته. فالتعليم أصبح الآن وسيلة للتعلم فى وقت تزايدت فيه مصادر المعلومات، ولم يعد حشو المناهج بها أمراً يتفق مع روح العصر، وأصبح المطلوب فقط هو خلق عادة التعلم لدى الطفل وإعطاؤه المفاتيح الأساسية للمعرفة بالتركيز على مناهج البحث وأساليب التفكير وتنمية القدرات المختلفة للطالب وتدريبه العقلى بصورة تخلق لديه أولويات عند معالجة مشكلة معينة فضلا عن جدولة ذهنه وترتيب منطقه، بشكل يسمح له بنظرة كلية شاملة للأمور بدلاً من النظرة الضيقة الجزئية للمسائل، ولا نجادل هنا فى أن جهوداً كبيرة قد بذلت وتبذل على ساحة تطوير التعليم فى مصر ولكن الواقع يؤكد أن الدنيا تجرى أمامنا، وأن الإمكانات الضخمة تدفع شعوبا حولنا، ولا أريد لدورنا التعليمى الذى اعتمدنا عليه كواحد من أدوات الريادة المصرية فى العالم العربى لا أريد له أن يتراجع أو يتقهقر أو حتى يتجمد عند مستوى معين.

سادسا : ليس من شك فى أن البلد الذى يتعلم فيه الإنسان يتحول إلى وطن ثان له، ويتكون لديه إحساس بشىء من الانتماء الفكرى والثقافى بل والاجتماعى تجاهه، لذلك حرصت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية على امتداد التاريخ الحديث كله على استقبال البعثات التعليمية والحفاوة بالوافدين إليها، لأنها تدرك أن الذين يحملون شهادات علمية من بلد معين إنما يحملون فى الواقع شهادات بجنسية ثانية تضمن نوعا من الولاء النسبى للدول التى درسوا فيها، وقد كان الحال كذلك بالنسبة لمصر فكانت دراسة الطلاب الوافدين إليها بمثابة خلق رصيد دائم لها من أبناء الأمة العربية والشعوب الإسلامية المتعاطفين معها والمتأثرين بها لأنهم تعلموا منها وعاشوا فيها. من هنا فإن فقدان هذا الرصيد تدريجيا يمس

مباشرة واحداً من أهم أدوات الحضور المصرى فى العالمين العربى والإسلامى ، لذلك تدهشنى كثيرا طبيعة العراقيل التى نضعها أحيانا أمام الطلاب العرب والمسلمين الراغبين فى الدراسة بمدارسنا وجامعاتنا، فى الوقت الذى يرحب فيه الآخرون بهم ويفتحون الأبواب أمامهم، ولا أكاد أجد تفسيراً مقبولاً للإجراءات البيروقراطية التى تحول دون قبولهم مع تسليمنا الكامل بأهمية احترام القواعد المتعارف عليها عند القبول فى المستويات التعليمية المختلفة فضلا عن أنهم سوف يدفعون المصروفات المطلوبة ولن يكونوا عبئا على الخزانة المصرية كما كانوا فى عهود سابقة ، وهكذا أرى أننا نفرط فى رصيد للمستقبل دون نظرة بعيدة المدى أو إحساس بذلك التقلص الذى بدأ يطرأ على دورنا الإقليمى تعليميا وثقافيا .

سابعا : إن الريادة الثقافية المصرية أمر لم يكن موضع بحث أو مناقشة ، فحين أنشأ « زكى طليمات» المسرح فى الكويت وربى أجيالاً من تلاميذه هناك، كانت هناك أسماء مصرية أخرى لامعة تساهم بأدوار مماثلة فى مجالات تخصصها المختلفة ولعل أسماء مثل «وحيد رأفت» و «على الراعى» و «أحمد بهاء الدين» و«رجاء النقاش» وغيرهم تمثل إسهامات معروفة للعمل الفكرى والثقافى فى عدد من عواصم النهضة فى الوطن العربى ، ولكن أشد ما يقلقنى حقيقة هو أن الثقافة المصرية وهى أغلى السلع التى نملكها تتعرض حاليا لمنافسة تتجاهل حقائق التاريخ ورصيد الدور المصرى، لتدخل فى منطقة سباق مفتوح بالأقمار الصناعية، والصحافة القطرية، والجامعات الجديدة، والخبرات الأجنبية غير المصرية، ونحن مازلنا نجتر صورة الماضى ونتصور أن رصيدنا لا ينتهى .

إننى إذ أقول ذلك فإننى أعترف بحق الآخرين فى الاعتماد على العنصر الوطنى، وأدرك أن شعوبا قد بدأت تشب عن الطوق وتبنى مؤسساتها التعليمية والثقافية بإمكاناتها القطرية، وتلك هى سنة الحياة وطبيعة الأشياء ، ولكننى أقلق على ما يتعرض له دورنا الثقافى والتعليمى من انحسار، وأستقبل أيضا فى دهشة عددا من الإشارات التى لاتخطئها العين وكلها تدور حول العمل على تقليص دور

مصر الريادى ، على الرغم من أن مايصدر من مصر هو الذى يتوافق مع المزاج العام لرجل الشارع العربى ، ولكن هناك أهواءً سياسية ، وأصابع أجنبية تستهدف مصر وتدرك أن رصيدها الثقافى والتعليمى هو الذى جعلها الدولة التى تحمل الشعلة فى سباق الزمن أمام دول المنطقة كلها ، وأن شعبها قد حمل مصابيح التنوير عبر القرنين الأخيرين من الزمان فضلا عن تاريخ عريق تستحيل منافسته ، ويصعب النيل منه . فقد يملك غيرنا ـ بحكم الإمكانات المادية الهائلة ـ المبانى الفخمة والمؤسسات الضخمة ، ولكن يصعب عليه شراء «الأهرام» أو «أبو الهول» أو إنكار تأثير أسماء مثل « محمد عبده» و « طه حسين» و « عباس العقاد» و «توفيق الحكيم» و« نجيب محفوظ». فالتاريخ لا يشترى ، والعراقة لا تستورد ، فمصر التى شيدت «الأوبرا » مرتين منذ بدايات النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وكانت أول دولة تشق «مترو الأنفاق» فى الشرق الأوسط ، وينال واحد من أبنائها جائزة «نوبل» فى الأدب ، وتحتل فى وقت واحد أكبر المواقع الدولية والمراكز الإقليمية ، إن بلداً كهذا لا ينحسر دوره إذا صدقت نيات أبنائه وخلصت عزائمهم ، فالنيل يجرى بلا توقف ، وعطاء مصر لن يتوقف أيضاً .

العرب ومصر .. والمعيار القومى

لست أنسى عبارة قالها لى المفكر اللبنانى المعاصر «د. إلياس سحاب» فى نهاية عام ١٩٩٤ عندما كنت ألبى دعوة لإلقاء محاضرتين الأولى فى العاصمة اللبنانية حول كتابى «تجديد الفكر القومى» والثانية فى اليوم التالى بالعاصمة الأردنية حول نفس الموضوع، لقد قال لى يومها «د. سحاب» إن نظرة إلى تاريخ الأمة العربية تؤكد حقيقة ثابتة مؤداها «أن موقف أى عربى من مصر يجسد تلقائيا درجة الأحساس بالانتماء القومى لديه»، وظللت أتأمل هذه العبارة دائمًا، وبقيت أصداؤها فى وجدانى، يعاودنى تأثيرها فى مناسبات عديدة، وبدأت أتحقق من صدق تلك المقولة عمليا، حتى تبين لى أنها صحيحة إلى حد كبير، فالعرب ينقسمون تلقائيا تجاه مصر ـ الشعب والأرض ـ بين محب لها، متعلق بروحها حتى نكاد نطلق عليه أنه مصرى الهوى، وقسم آخر ينظر إليها بتحفظ تلقائى، وحساسية مفرطة، لا تخلو من ضيق لا مبرر له، وواقع الأمر أن هذا التقسيم الذى نشعر به كثيرا إنما ينطلق فى الغالب من خلفية تدور حول فهم دور مصر العربى والإحساس بشخصيتها التاريخة، وهو أمر تؤكده الشواهد وتثبت صحته الأحداث، فما اجترأ على مصر إلا من كانت مشاعره القومية محدودة وهواه العربى فاسد، وما تطاول عليها إلا جاحد لفضلها كافر بدورها تعشش فى ذهنه عناكب تغذيها النزعات الشعوبية، والرؤى القطرية، ومركبات النقص الموروثة، ولعل شفيعى فيما أذهب إليه أننى أستند إلى الحقائق الآتية:

أولا : إن مصر تملك المقومات الكمية والكيفية معًا فهى من حيث الحجم السكانى، والوزن السياسى، والعمق الحضارى تتصدر المنطقة بقرار تاريخى لانعرف بدايتة ولا نكاد نتصور نهايته، فمصر دولة عجوز ـ بمفهوم الخبرة المتراكمة والحكمة المكتسبة ـ فهى كيان سياسى مستقر طويل العمر، بعيد الجذور، شامخ الحضارة، عرفت شكل الدولة منذ طفولة التاريخ، ولم تنقطع من فوق أرضها مظاهر ومقومات الحككم المركزى عبر آلاف السنين، وهذه نقطة مهمة لأن عنصر الاستمرار هو الذى يكفل البقاء والتميز، وما أكثر الدول المعاصرة التى لاتزال تبحث عن فترات طويلة سقطت من تاريخها، غابت خلالها ذاكرتها الوطنية لعدة قرون، فلم تعرف التواصل الحضارى أو الاستمرار التاريخى.

ثانيا: إن مصر بلد يملك تقاليد فكرية راسخة، ومقومات ثقافية ثابتة تنعكس فى قيم اجتماعية ذات عمق بعيد على كافة أصعدة الحياة اليومية، وهى قادرة دائما على التنقيب فى ماضيها، والتفتيش فى تاريخها لتجد الرد المحدد فى الموقف المناسب، وهده سمة التفرد التى أعطت الشعب المصرى عبقرية من نوع خاص تجعله يميز بين الثوابت والمتغيرات، بين الطارئ والدائم من خلال فلسفة غير مكتوبة أدرك بها المصرى أن المصير أحد الحلول التى واجه بها ـ عبر أحقاب طويلة ـ كل نزعات الشر ضده، أو محاولات العدوان عليه، وثورة الصبور دائما هى الأعتى والأشد.

ثالثـا: إن مصر تملك من المظاهر التعدد والتنوع والتجدد ما لم يتحقق لغيرها فأينما ولى المراقب المحايد وجهه يجد أن لمصر بصمة قوية وبعد عميق يؤثر فى كل عنصر من عناصر الانتماء التى تشكل فى النهاية هويتها، فمصر سبيكة متميزة من الفرعونية، والإسلام، والعروبة، والإفريقية، والبحر المتوسطية، وأيضا الشرق الأوسطية . . إنها كل أولئك جميعا . . فرادة بغير نظير وتنوع يغرى بالتأمل . . «فالحضارة المصرية القديمة» هى صاحبة السيادة بين حضارات الأرض جميعا، أما «إسلام» مصر فهو فى حسبانى أقرب إلى نقاء الدين الحنيف منه فى غيرها من الدول الإسلامية، ومازلت أذكر قصة يرويها سفير مصرى سابق فى باكستان حين استدعاه

رئيس الدولة يوما ما فى «إسلام أباد» وقال له إننى أريدكم أن تدركوا دائماً فى مصر أن الإسلام يعلو شأنه بمكانة مصر ودورها، ولو حدث أن أصابها مكروه ـ لا قدر الله ـ فإن العالم الإسلامى كله سوف يتأثر سلبا فى اليوم التالى مباشرة، أما «عروبة مصر» فقد صنعتها ظروف تاريخية جعلتها من الرسوخ والثبات ما كفل لها قوة التأثير، وبرر أمام شعبها جميع التضحيات، ومفهوم العروبة ينصرف إلى المصريين جميعًا بنفس الدرجة وبغير استثناء منذ أن قبل أقباطها أن تكون صلوات كنائسهم باللغة العربية بعد أكثر من قرنين من الفتح العربى لمصر، وكان ذلك إيذانًا فعليا ببدء التوقيت الحقيقى لعروبة مصر الكاملة، فالعربى فى ظنى هو من كانت العربية لغته الأولى بغض النظر عن أى عامل آخر . . أما انتماء مصر «الإفريقى» فهو يجرى فى دماء المصريين جريان النيل العظيم منذ آلاف السنين، وهو انتماء حرصنا عليها وكافحنا من أجله، أما «البحر المتوسطية» فهى تيار ثقافى سياسى تجادل حوله المفكرون المصريون فى عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن، حتى بدا البحر المتوسط ـ بحيرة الحضارات ـ وكأنه يسعى إلى مصر ليكتمل بها مثلث الثقافات المتوسطية الثلاث الكبرى . . المصرية والإغريقية والرومانية والتى صنعت المزاج العام لقلب العالم القديم، أما «الشرق الأوسطية» فهى تعبير غير محدد يحمل مضامين متعددة لا نستطيع أن ننفى وجودنا عنها، برغم كل القيود والمحاذير منها، خصوصا وأن الفكر الإستراتيجى الغربى سعى فى مناسبات كثيرة، وبخبث واضح، لجذب مصر تجاه الشمال الإفريقى على حساب تأثيرها فى المشرق العربى فى محاولة لإخراجها من المدلول الجغرافى للشرق الأوسط لأهداف لا يصعب اكتشافها.

رابعا : إن حجم التضحيات القومية التى مارستها مصر عبر التاريخ كله تعكس نوعًا من التفكير الأبوى لهذه الدولة فى هذه المنطقة من العالم، فقد حصرت مصر دائما على ألا يكون تفكيرها شعوبيا ضيقا، وألا يكون نهجها قطريا محدودا، بل سعت إلى تحمل مسئولياتها الجسام، ودفعت أفدح الأثمان لانتماءاتها المتعددة، وحتى حين تهيأ لها الطريق نحو مسار جديد فى الصراع العربى الإسرائيلى فإنها لم

تتخل لحظة واحدة عن التزامها القومى ومسئوليتها العربية بل وضعت القضية الفلسطينية فى مكانها اللائق برغم الاتهامات والتداخلات والضغوط.

خامسا : إننى أزعم عن يقين أن شعار «الأمة المصرية» الذى رفعه ثوار ١٩١٩ ليس مجرد شعار عاطفى فى غمرة السعى نحو الاستقلال وطلب الحرية، بل إننى أعتقد أن لدى مصر وحدها مقومات الأمة الكاملة بقرار من التاريخ، وتصديق من الجغرافيا، ومباركة من الواقع، فالتراث الحضارى والرصد الفكرى والتميز الثقافى والتعدد السياسى، كلها مظاهر للأمة بكل عناصرها، وليس فى ذلك ما يتعارض مع انتمائنا لكيان أكبر سواء كان ذلك عربيا أو إسلاميا أو إفريقيا، ويكفى أن نتذكر أن الحركة الوطنية المصرية الحديثة قد ناضلت قبل ١٩٥٢ تحت مظلات عدة لم يكن من بينها مظلة القومية العربية، وذلك يفسر ببساطة أن لدى مصر مقومات الأمة الواحدة المتجانسة حتى فى سنوات القهر السياسى والسعى نحو إثبات الهوية.

.. هذه بعض مظاهر الكيان السياسى المصرى أسوقها مع الحذر الشديد من السقوط فى بركة التعصب الآسن، أو التيه فى دهاليز «الشيفونية» الحمقاء، فأنا أدرك عن يقين أن مكانة بلد ما تتحدد ببنائه الداخلى ودوره الخارجى، ولا تقف أبدًا عن مجرد الوراثة التاريخية أو الأيلولة الزمنية، بل إننى أحسب أن «ضريبة التركات» على شعوب الحضارات القديمة مازالت تمثل لديها أغلى فواتير العصر وأصعبها سدادا، لأنها تمثل أحيانًا التزاما يصل إلى درجة القيد، كما تدعو فى أحيان أخرى إلى مقارنة تبلغ حد اليأس، لهذه الأسباب فإننى لا أنسى أبدًا ذلك المعيار الذى وضعه المفكر اللبنانى المسيحى وهو يحدد الاطار العام للتيار القومى العربى والذى يجعل من مصر مؤشرا له، ويعتبر الموقف منها معيارًا للحكم عليه وليس ذلك غريباً، فمسيحيو الشام هم أصحاب الارهاصات الأولى للفكر القومى، ولعل أسماء من أمثال «البستانى» و«اليازجى» أو حتى عائلات «تقلا» و«زيدان» هى نماذج للاعتراف بالدور المصرى فى مرحلة مبكرة من تاريخنا الحديث، بل إننى أعتقد أن هوى الشوام العرب تجاه مصر لم يتحدد بالبعد

الإسلامي الديني، ولكنه تشكل بالبعد العروبي الثقافي، وذلك قول يردده دائما مفكرو الشام المسلمين والمسيحيين على السواء بما فيهم موارنة لبنان أيضاً، فالأصل في الانتماء القومي أنه تواصل حضاري واندماج ثقافي، وإحساس بالجوار الإنساني، ويكفي أن أسوق هنا نموذجين أحدهما نظري والثاني تطبيقي يثبتان معًا انهيار أي موقف عربي يعادي مصر أو حتى يتحفظ على دورها:

أولهما: فكر «الحزب القومي السوري» في مرحلة قيادة «انطون سعادة»، فبرغم أنني أحسب إنه لا يوجد مبرر قوي - خارج الصراعات الحزبية في الشام الكبير - لتجريم فكر «سعادة» إلا أنني أعتبر موقفه القلق من مصر، وتحفظه الغامض على دورها هو الذي أدى إلى انكماش مكانة الحزب وتحوله إلى تجمع شعوبي محدود التأثير، ولقد أوضحت في كتابي «تجديد الفكر القومي» إن حركة «الحزب القومي السوري» كان يمكن أن تكون مقبولة شأن حركة المطالبة «بوحدة وادي النيل»، ولكن الفارق بين الاثنتين هو نظرة كل منهما لمن حوله، فبينما بدت أفكار «القوميين السوريين» خاتمة المطاف عندهم، نجد أن أفكار دعاة «وحدة وادي النيل» لم تجعل الأمر لديهم نهاية الطريق.

ثانيهما: التحول الذي طرأ على «عبدالكريم قاسم» بعد شهور قليلة من قيام ثورة ١٩٥٨ ضد النظام الملكي في بغداد، فالذي حدث أن الرجل ألقى بنفسه في أحضان الشيوعيين، واتخذ موقفًا معاديًا لكل القوميين اقترن من بدايته بهجوم شديد على القاهرة وسياستها فكان موقفه ذلك معياراً للحكم عليه من جانب كل التيارات القومية في العالم العربي بشكل صنع نهاية حكمه القصير.

.. وهكذا تحدد النظرة إلى مصر دائما الهوى القومي لأي عربي، وتشكل في عمومها درجة انتمائه القومي، وهو أمر ينصرف إلى جميع الشعوب العربية سواء من كان منها منتميا إلى الحضارات القديمة أو مستنداً فقط إلى النهضة الحديثة، وقد يقول قائل إذا صح معيار الموقف من مصر للحكم على قومية أشقائها فما بال المصريين أنفسهم؟ إذ يبدو في كثير من الكتابات أن قوميتهم العربية تكاد تكون

حادثا سياسيا عابرا وليست انتماء راسخا، ألم يخلط المصريون بين «العرب» و«العربان»، وتشكلت عبر سنوات طويلة نظرتهم إلى الأمة العربية وكأنما هى مجموعات من «البدو»؟ ومازلت أتذكر ما قاله لى المفكر المصرى الراحل الدكتور «لويس عوض» من أن السيد «كمال الدين حسين» وزير التربية والتعليم المصرى فى السنوات الأولى بعد ثورة ١٩٥٢ قد طلب من الأديب الراحل «توفيق الحكيم» أن يستبدل بعض العبارات فى كتاب له تقرر تدريسه فى مدارس الجمهورية العربية المتحدة بإقليميها الشمالى والجنوبى لأن به بعض العبارات التى تخلط عن عمد بين العرب والبدو من منظور مصرى قديم لا يميز كثيراً بين كلمتى العرب والعربان! من هنا فإننى أتوجه إلى الأجيال الجديدة من الشباب المصرى بضرورة البحث فى عناصر الهوية، والتمسك بمقومات الشخصية، وفى مقدمتها الانتماء العربى، وليس ذلك شعاراً عاطفيا للاستهلاك القومى بقدر ما هو تعبير حقيقى عن المصلحة الوطنية المصرية بكل أبعادها الراهنة واحتمالاتها القادمة.

.. لهذه الأسباب كلها فاننا لا نكاد نعرف نظاما سياسيا عربيا أو شخصية قيادية فيه اتخذت موقفًا معاديا من الشعب المصرى إلا وكانت وراءها خلفية تعادى التيار القومى أو تتحفظ عليه فى أقل تقدير، ولا يندرج تحت هذا المفهوم بالطبع الخلافات السياسية العابرة أو الطارئة بين الأنظمة والحكومات، ولكننى أعنى الموقف من الشعب المصرى ذاته الذى أرى أن التهجم عليه من مصدر عربى يعنى فى الغالب موقفا يشير بأصابع الاتهام إلى خلل فى التوجه العربى له والرؤية القومية التى يستند إليها، فحرص العرب على مصر هو مطلب قومى، كما أن حرص مصر على العرب هو مطلب وطنى قومى معا، ولابد أن نعترف أننا محتاجون فى مصر لنوع من التربية السياسية تستوعب الإطار القومى العام وتقبل بعناصره وتتفاعل مع أبعاده المختلفة، لأن العروبة هى «المجال الحيوى» للدور المصرى، كما أنها الدائرة الأولى لسياستنا الخارجية، وهو أمر يصعب انقسامنا حوله، لأنه لا يقف عند حدود معطيات التاريخ وحقائق الجغرافيا، ولكنه يتجاوز ذلك إلى مضمون المصلحة الوطنية مباشرة حتى بغض النظر عن المشاعر العاطفية.

. . وفى النهاية فإننى أقول أن التطاول على الشعب المصرى إنما يشير إلى خلل فى «الهرمونات» القومية لدى صاحبه، وإلى الإصابة «بفيروس» طارئ اخترق جهاز المناعة العربى لفرد معين أو نظام بذاته، وهو فى النهاية حدث طارئ لا يعبر عن روح دائمة أو شعور مستمر، فالعرب يدركون فى أعماقهم القيمة الحقيقية لمصر مثلما يعلم المصريون أن دورهم الإقليمى والدولى يتحدد بعمق انتمائهم القومى ودورهم العربى.

العرب وتركيا وإيـران

سوف تظل علاقة الأمة العربية بدول «التخوم» التى تحدد نقاط التماس بينها وبين القوى الإقليمية المحيطة مسار الاهتمام وموضع الدراسة ، ولا يبدو الأمر جديداً ، فجيرة العرب للترك والعجم كانت دوماً علاقة حاكمة لطبيعة الدورالعربى فى العالم الخارجى ، فالعلاقات العربية الفارسية تجد محور ازدهارها فى عصر الدولة العباسية واندفاع «الموالى» للإسهام فى تشييد دعائم الحضارة الإسلامية ، بينما تجد العلاقات العربية التركية أشد أدوارها اقتراباً فى قرون سيطرة الدولة العثمانية على مقدرات الأمة الإسلامية خصوصا عند قلبها العربى ، كذلك لم تكن علاقات الدولة الصفوية الشيعية فى إيران بالعرب إلا صدى لعلاقاتهم بالدولة العثمانية السنية فى تركيا ، ولقد عانى العرب من جيرانهم كثيراً ، كما نعموا فى ذات الوقت من ازدهار الدور غير العربى فى مسيرة الحضارة العربية الإسلاميـة .

وإذ نتلمس اليوم خطى حذرة للتنقيب عن طبيعة الدور الفاعل لهاتين القوتين الرابضتين على حدود البوابتين الشرقية والشمالية لأمتنا العربية ، فإننا بذلك نتتبع مسار الدور الإقليمى العربى واحتمالات تطوره ، وقد كان يمكن أن نضيف إلى هاتين القوتين دولاً أخرى تقع على نقاط التماس العربية الأجنبية أيضاً نذكر منها دولتى أثيوبيا وأريتريا الواقعتين على الحدود الجنوبية الشرقية للخريطة العربية ، بما لهما من تميز جغرافى واضح وموقع إستراتيجى حاكم ، ولكننا نؤثر اليوم الخوض فى طبيعة العلاقات العربية بإيران وتركيا على اعتبار أنهما دولتان تعتمدان فى ذلك

أساساً على التركة التاريخية الثقيلة ، بينما تعتمد أثيوبيا وأريتريا على العلاقات الجغرافية الوثيقة .

وإذا جاز لى أن أوجز فى نقاط محددة بعض مظاهر تطور العلاقات بين العرب وإيران وتركيا ـ خصوصا فى هذه المرحلة بالذات التى يتم فيها نمط من المراجعة لها ـ فإننا نقدم الاعتبارات التاليـة :

أولا : إن العلاقات بين العرب والفرس لا تحمل من الحساسيات التاريخية والمواجهات الشاملة نفس القدر الذى تحمله العلاقات العربية التركية ، فالدور الفارسى فى إطار الدولة الإسلامية كان دوراً ثقافيا فكريا بالدرجة الأولى ، فلا نكاد نعرف فيلسوفاً فى تاريخ حضارة المسلمين إلا وقد جرت فى عروقه دماء فارسية ، أو عبرعلى أرض فارس ، أو عاش ردحاً من حياته فيها ، «فالبخارى» و«الأصفهانى» وغيرهما هى نماذج للإسهام الضخم للجانب الفارسى فى حضارة الدولتين الإسلاميتين الأولى والثانية على وجه التحديد ، بينما يقع تاريخ العلاقات العربية التركية فى إطار يبعد كثيراً عن ذلك ، إذ تحكمه أطر الغزو العسكرى والاحتلال بمنطق الفتح تحت رايات الإسلام من جانب قوم دخلوا فيه حديثاً ، لذلك كان إسهامهم فى إثراء ثقافته محدوداً ، من هنا فإننا نرى أن منطلق تكييف العلاقة بين العرب وهاتين القوتين أمر تحكمه مظاهر الاختلاف أكثر مما تبدو فيه عوامل الاتفاق .

ثانيـا : إن مفهوم العلاقة العربية الإيرانية إذا كان يتجسد فى عمومه من خلال التواصل الثقافى فى الدولة الإسلامية الواحدة ، إلا أن مفهومه السياسى يقع مؤخراً فى إطار المواجهات العراقية الإيرانية بكل تداعياتها ، وهبوطها وصعودها وخصوصاً فى النصف الأخير من هذا القرن ، بينما لا تخلو العلاقات التركية العربية من حساسية دائمة تبدو أبرز ما تكون فى العلاقات السورية التركية التى جعلت الحركة القومية فى سوريا الكبرى موجهة أساساً للخلاص من سطوة الأتراك عبر القرون ، فبينما كان المصريون يواجهون الاحتلال البريطانى المختلف معهم فى

القومية والدين على نحو صبغ الحركة الوطنية المصرية الحديثة بطابع إسلامى لم يتوقف إلا مع ثورة ١٩١٩ ثم سقوط الخلافة العثمانية ، نجد أن الأمر فى الشام الذى كان يواجه الأتراك ـ المتفقين معه فى الدين والمختلفين معه فى القومية ـ قد أدى إلى استغراق سورى فى وضع الجذور الأولى للحركة القومية العربية دون تركيز على العامل الدينى الذى يفرق بين أبناء تلك المنطقة ، بينما يوحدهم عداء قومى مشترك تجاه المظالم التركية التى بلغت ذروتها مع مشهد مشانق « جمال باشا» فى دمشق .

ثالثا: إن الخوض فى العلاقات العربية التركية الإيرانية سوف يستلزم بالضرورة أن نضع فى الاعتبار تلك القوة الدخيلة الطارئة على الخريطة العربية ، وأعنى بها قيام دولة إسرائيل منذ قرابة نصف قرن لكى تكون مصدر قلق دائم وتوتر مستمر ، وقد كان من المؤسف دائماً أن «تركيا أتاتورك» ، و«إيران الشاه» لم تتورعا عن الاحتفاظ بعلاقات مستمرة بل ـ ووثيقة ـ مع الدولة العبرية القائمة فى قلب الوطن العربى ، وحين قامت الثورة الإسلامية فى إيران وأخذت منحى مختلفاً تمكن خلاله « الملالى » من الانتقال من مرحلة قيادة الثورة إلى مرحلة إدارة الدولة ، نجد أن إحياء المظاهر العلمانية فى الدولة التركية قد شغل الفراغ الذى أدى اليه سقوط الشاه بحيث برزت أمامنا مظاهر التقارب التركى الإسرائيلى الذى يبدو ملحوظاً فى السنوات الأخيرة .

رابعا: سوف يظل لغز وصول الغازى «مصطفى كمال» الملقب «بأتاتورك» أى «أبو الأتراك» أمراً يقع تحت مظلة النظرية العامة للمؤامرة فى التاريخ السياسى للأمم المعاصرة ، فالعسكرى القادم من «سالونيك» والذى لا يبرأ من دماء يهودية تجرى فى عروقه ، ونزعة معادية للحضارة الإسلامية والثقافة العربية ، قد غير بالضرورة وجه تاريخ الشرق الأوسط وجعل بلاده تلهث وراء مؤخرة أوروبا بدلاً من أن تتقدم مسيرة الأمة الإسلامية بعد أن نكبتها بعصور الاحتلال وقرون الظلام، وكأنما أرادت تركيا الحديثة أن تنسلخ من جلدها العثمانى ، وأن تخرج من شرنقة

السلاطين بمنطق اعتذارى مستمر تحاول أن تتخلص به من قرون الاندماج فى أمتها الإسلامية وقيادة مسيرتها، رغم أن احتضار الدولة العثمانية قد استغرق قرناً كاملاً حتى أصبح «الرجل المريض» يفرض وجوده طرفاً مستمراً فى «المسألة الشرقية» سواء كان ذلك فى أقاليم البلقان أو المنطقة العربية، فى وقت لم يحافظ فيه الأتراك على التركة التى آلت إليهم بالغزو العسكرى والإيهام الدينى دون الإرث الثقافى أو التنوير الحضارى، وحين حاول « تورجوت أوزال» فى السنوات التى سبقت رحيله أن يستعيد شيئاً من الدور العثمانى فى السياسة الخارجية التركية، وأن يتجه ببصره إلى الشرق بعض الوقت، فإنه لم يتمكن من الاستمرار فى ذلك لا بحكم رحيله المفاجئ فقط ولكن أيضاً بحكم المعارضة القوية لأية توجهات إسلامية فى السياسة التركية من جانب المؤسسة العسكرية، التى تلعب دوراً فاعلاً فى تركيا منذ سقوط الخلافة العثمانية وقيام الدولة الحديثة التى وضع فلسفة وجودها وأسس بقائها «أتاتورك».

خامساً: إن إيران الثورة الإسلامية قد بدأت سنواتها الأولى بحماس شديد ضد إسرائيل، وتعاطف واضح نحو الفلسطينيين، وكان من رموز ذلك الحماس تحويل مبنى القنصلية الإسرائيلية فى طهران لكى يكون سفارة لدولة فلسطين غداة وصول « آية الله الخومينى» إلى قمة السلطة فى إيران عام ١٩٧٩، حتى أصبح الدور الإسلامى تجاه القضية الفلسطينية محكوما بقيادته الإيرانية فى السنوات الأخيرة، حيث تمارس إيران دوراً محسوساً فى الجنوب اللبنانى من خلال أبوتها لحزب الله وتأثيرها فى حركة حماس، فضلاً عن تحالف صامت بين دمشق وطهران.

وقد وجدت إيران فى القمة الإسلامية الثامنة مناسبة فريدة تقدم نفسها فيها للعالم بأوراق اعتماد مختلفة، تلوح فيها بروح الاعتدال والتعاون مع الجميع بما فى ذلك من كانت تسميه «الشيطان الأكبر»، حين كانت تعنى بذلك الولايات المتحدة الأمريكية، ولست أشك فى أن الدور الإيرانى يجب أن يمثل قيمة مضافة للقوة العربية لا أن يكون خصماً منها، فهكذا تقول معطيات التاريخ، وحسابات الحاضر، وافتراضات المستقبل.

إننى أقول إن سياق علاقة العرب بالقوتين الشرق الأوسطيتين الكبيرتين نسبيا ـ وأعنى بهما تركيا وإيران ـ إنما يمثل عاملاً مهماً فى تكييف الدور الإقليمى لهم فى الشرق الأوسط، خصوصاً إذا نظرنا إلى إسرائيل باعتبارها عاملاً مؤثراً فى تكييف السياسات العربية تجاه دولتى الجوار التى حكمتها بهما روابط تاريخية وعوامل جغرافية يصعب الفكاك منهما، فعلى الصعيد الإيرانى العربى فإن هناك بعض المسائل المعلقة التى لا تبدأ بحرب السنوات الثمانية مع العراق، ولا تنتهى باغتصاب الجزر الثلاث من دولة الإمارات العربية، فضلاً عن تداخلات أخرى بحكم وضع إيران كطرف مباشر على الحدود الشرقية الشمالية للخريطة العربية، على نحو نميز فيه تحديداً المسألتين الكردية والشيعية بغض النظر عن تأييدنا أو رفضنا لسياستها تجاه أى من هاتين المسألتين.

ولا يبدو الأمر مختلفاً كثيراً بالنسبة للعلاقات العربية التركية مع إضافة واحدة وهى التى تتصل بالتأثير المتزايد للحساسيات التاريخية التى تمارس تأثيرها على الخريطة العربية كلها، إلى جانب توتر دائم على الحدود السورية التركية فى وقت تتهم فيه أنقرة دمشق بدعم عناصر حزب العمال الكردستانى الذى يتعقب الجيش التركى بضراوته المعتادة فلوله الهاربة داخل الأراضى العراقية فى استفزاز مستمر يقتنص فرصة الظروف الحالية للعراق، وضعف قبضة بغداد على أطراف الدولة العراقية، ويأتى فوق ذلك كله ما يبدو من نوايا تركيا تجاه مستقبل مياه الفرات التى تسيطر على منابعها، وتبدو توجهاتها غير خالصة من خلال رؤية محددة فى هذا الشأن على نحو يسبب قلقاً كبيراً لسوريا وللعراق أيضا، فى وقت يزداد فيه التحالف الإستراتيجى بين تركيا وإسرائيل سفوراً وعلانية ووضوحاً، بينما تبدو التفسيرات التى تقدم للعرب فى هذا الشأن واهية وغير مقنعة، وواقع الأمر فإن تركيا بمؤسستها العسكرية الحاكمة تريد أن تتقدم نحو الغرب بشخصية جديدة لا تبدو مقبولة حتى الآن من الاتحاد الأوروبى، وإن كانت موضع رضا الولايات المتحدة الأمريكية لأنها مرت أولاً عبر علاقات وثيقة مع إسرائيل، فالأتراك يريدون

أن يحققوا مصالح يتطلعون إليها على حساب تاريخ يخرجون منه ويتنصلون من آثاره . . ولعلنى أستطيع الآن أن أوجز رؤية هذا المقال لمستقبل العلاقات العربية التركية الإيرانية فى الاعتبارات الثلاثة الآتية :

الاعتبار الأول : أن الميراث التاريخى الذى يحكم علاقة العرب بكل من تركيا وإيران لا يبدو بنفس التأثير الذى كنا نعرفه له ، فالمصالح الجديدة بدأت تطغى على الروابط القديمة ، وخصوصاً أن اصطلاح الشرق الأوسط الذى صكه البريطانيون فى غضون الحرب العالمية الثانية أصبح يحتوى بالضرورة هاتين القوتين المؤثرتين فيه واللتين لا تتعادلان ـ بمنطق القوة المطلقة والوزن السياسى ـ إلا بمصر وإسرائيل على الطرف الآخر من خريطة الشرق العربى مع التسليم باختلاف التوجهات وتباين المصالح ، لذلك فإن الوقوف عند التفسير التاريخى لجذور العلاقات التركية الإيرانية بالعالم العربى تبدو أقرب إلى المتعة البحثية منها إلى الحقيقة القائمة .

الاعتبار الثانى : أن مسألة «التخوم» التى حكمت علاقات العرب بدول الجوار تبدو أحياناً وكأنها محكومة بإطار دائرى للتطويق تختلف فيه الأطراف فى المصالح ولكنها تلتقى فى هدف منع التأثير العربى ، وتحجيم دوره فى عالم اليوم ، ولعل دولتى أثيوبيا وأريتريا الرابضتين على منابع النيل ومداخل البحر الأحمر هما نموذج مكمل لما نتحدث عنه اليوم ، برغم الفروق الكبيرة بينهما وبين النموذج الإيرانى التركى ، وإن كانت علاقات أثيوبيا وأريتريا بالعرب لا تخلو من تحفظ تاريخى واضح وحذر تقليدى معتاد إلى جانب نوبات من التحرش المفاجئ على نقاط التماس مع الدول العربية المجاورة .

الاعتبار الثالث : أن العلاقات العربية الإسلامية وإن كانت تبدو باهتة الصورة فى مجملها تائهة الملامح أحياناً ، إلا أنها تلتقى عند العامل الدينى فى الصراع العربى الإسرائيلى مع التفاف محدد تجاه قضية «القدس» حيث تبدو إيران ركيزة مؤثرة فى هذا الجانب بينما يبدو الوجود التركى فيه شكليا بل وهارباً إن لم يكن معادياً .

هذه بعض ملاحظات عامة رأيت أن أنبه فيها إلى ضرورة الخروج من دائرة التاريخ البعيد للدخول فى دائرة التأثير الجغرافى القريب ، إذ لم تعد علاقات كل من إيران وتركيا بالعرب محكومة بالميراث الحضارى بقدر ما هى محكومة بالواقع الإستراتيجى، وسوف تبقى براعة العرب السياسية رهينة قدرتهم على استيعاب المواقف المعادية، وامتصاص الأفعال المفاجئة ، فى محاولة ضرورية لتحويل العلاقات مع دول الجوار لتصبح دعماً لقضايا العرب لا أن تكون خصماً منها ، وخصوصاً أن تأثير القوى الدولية المعاصرة يعكس نفسه تلقائيا على القوى الإقليمية الحالية، وسوف يظل الدور المصرى رائداً فى ذلك، إذ لا تبدو مصر اليوم طرفاً فى نزاع مباشر مع أى من إيران وتركيا باستثناء مسئوليتها تجاه كل ما يمس المصالح القومية العامة للعرب ، أو يرتب آثاراً سلبية على مستقبلهم، فى ظل عصر تسعى قواه المختلفة إلى التكتل الإقليمى والتوحد القومى، وتنأى ـ قدر ما تستطيع ـ عن الصدام المباشر أو المواجهة الحادة .

ذكريات فى عيده الثمانين

لو أنه كان حيا لاحتفل فى الخامس عشر من يناير ١٩٩٨ بعيد ميلاده الثمانين ، فى وقت يتزايد فيه اليقين أن «جمال عبد الناصر» كان كالفارس الحالم الذى عاش عصر «الرومانسية الثورية» ثم مضى ، تاركاً وراءه رصيداً يثير الخلاف ويغرى بالجدل ، فقد اقترن عصره بسنوات المد التحررى الكاسح فى العالم الثالث ، كما ارتبط مشروعه القومى بصحوة عربية عارمة انتهت بانتكاسة تاريخية تواكبت مع خفوت عام لنغمة الانطلاق الوطنى لدى الدول حديثة الاستقلال وخصوصاً منذ خروج العالم الجديد من أجواء الحرب الباردة ، وسقوط تركيبة توازن المعسكرين وبروز قوة واحدة تقود العالم فى اتجاه آخر ، وقد يرى البعض ـ وأنا منهم ـ أن الحديث المتكرر عن الزعامات السابقة يشدنا دائماً إلى الماضى ، بينما الحاضر أولى بتفكيرنا ، فضلا عن المستقبل الذى يجب أن يستحوذ على كل اهتمامنا ، وهذا قول صحيح فى مجمله ، ولكن يرد عليه منطق آخر ـ صحيح أيضاً ـ يرى أن التقليب فى صفحات الماضى القريب هو عناية مباشرة بالحاضر وتمهيد ضرورى للمستقبل ، إذ يبدو « جمال عبد الناصر » ـ بكل ما له وكل ما عليه ـ كأبطال الأساطير الإغريقية الذين يصعب الحكم عليهم بالنهايات أو حتى بالبدايات ، إذ إن ما بينهم من مواقف وممارسات هو الذى يحدد فى النهاية «الفاتورة» الإجمالية لزعامة معينة ، وأراه ظلماً فادحاً اللجوء إلى ذلك المنهج العدمى الذى يحجب انجازات «عبدالناصر» التاريخية ، وإيجابيات «السادات» الضخمة ، وجهود «مبارك»

الهائلة ، بل أراه أيضاً ظلماً فادحاً للأجيال الجديدة أن تتصور يوماً أن تاريخ مصر الحديث يبدأ يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . . ولعله من المناسب عند الحديث عن «عبدالناصر» الآن أن تتاح لنا فرصة التأمل فى بعض الجوانب غير المنظورة من شخصيته وهو الذى ولد فى مثل هذه الأيام منذ ثمانين عاماً ، وقد رأيت فى هذه المناسبة أن أعبث بمفاتيح الذاكرة لأروى بعض الذكريات وأسجل بعض الانطباعات التى أحتفظ بها فى خاطرى دائماً لعدد من المواقف التى قد تعكس شيئا يتصل بفترة حكم «عبد الناصر» .

فما زلت أذكر يوماً فى بداية صيف عام ١٩٦٦ ، ونحن نستعد لامتحان السنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، تمهيداً لتخرجنا النهائى منها ، وقد بدأ عدد الطلاب يتناقص كالمعتاد فى تلك الفترة ، وفى إحدى المحاضرات محدودة العدد بحكم قرب نهاية العام الدراسى ، طرق باب حجرة المحاضرة أستاذى الدكتور «عبد الملك عودة» واستدعانى إلى خارج قاعة الدرس - وكنت وقتها رئيساً لاتحاد طلاب الكلية - وأعطانى مذكرة منه لِتسليمها لزميلتى وتلميذته السيدة «هدى جمال عبد الناصر » وقرأت فى المذكرة أنها موجهة إلى الرئيس «جمال عبدالناصر» رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، من الدكتور «عبد الملك عودة» الأستاذ المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وفيها يعرض على الرئيس مسألة منعه من السفر رغم دعوته للمشاركة فى أحد المؤتمرات العلمية بالخارج . وهنا يتعين أن أسجل ما للدكتور «عبد الملك عودة» لدى تلاميذه - وأنا منهم - من رصيد أبوى ضخم ، فهو رجل فاضل الخلق ، متصل العطاء ، عانى كثيراً فى حياته منذ مأساة إعدام شقيقه الدكتور «عبد القادر عودة» فى أعقاب حادث المنشية عام ١٩٥٤ ، كما أن الدكتور «عبدالملك عودة» عصامى النزعة ، لم يتهافت يوماً على منصب ، ولم يتكالب على موقع ، فهو نزيه النفس ، عزيز الكرامة طوال حياته الأكاديمية من يوم أن كان معيداً إلى أن أصبح عميداً ، حتى إننا نشعر جميعاً أننا نشارك نجليه العزيزين الأستاذين الجامعيين «جهاد وهشام» بنوة هذا الأب الفاضل ، لهذه الأسباب كان حماسى لتوصيل رسالته إلى ابنة رئيس الجمهورية

شديداً، وخصوصاً أننى أعلم أنها وزوجها يشتركان معنا فى الموقف تجاه أستاذنا صاحب الرسالة، فقمت بالاتصال التليفونى بالسيدة «هدى جمال عبد الناصر» فى منزلها فكان ردها إيجابيا للغاية، وأجابت أنها ستأتى إلى الكلية فى اليوم التالى لحضور إحدى المحاضرات وتتسلم رسالة أستاذها المرفوعة إلى والدها، وبالفعل جاءت فى الموعد وأخذت الرسالة، وأطلعت والدها عليها فى نفس اليوم فكتب الرئيس عبدالناصر بيده تأشيرة عليها برفع اسم الدكتور «عبدالملك عودة» من قوائم الممنوعين من السفر، والسماح له فوراً بالمشاركة فى المؤتمر الذى دعى له.

وفى ظنى أن هذه الواقعة البسيطة تؤكد أن «جمال عبد الناصر» كان يسعى لرفع المظالم حين تصل إليه، هكذا فعل مع الأستاذ الجامعى المرموق مثلما فعل يوما مع شاعر العرب الكبير «نزار قبانى»، وأذكر واقعة أخرى تتصل بمكانة ذلك الزعيم العربى الذى امتد تأثيره فاعلا فى عالم الخمسينيات والستينيات من هذا القرن الذى نوشك على توديعه، فبعد رحيله بعامين تقريبا تلقيت رسالة - بالحقيبة الدبلوماسية - حيث كنت أعمل فى سفارتنا ببريطانيا، من زميل دراستى الأستاذ «حاتم صادق» ليخبرنى فيها بقدوم زوجته السيدة «هدى عبدالناصر» إلى لندن لتجمع مادة علمية من جامعة «أكسفورد» البريطانية تتصل بدراستها الأكاديمية العليا، ويطلب منى بحكم زمالة نعتز بها أن أكون أنا وزوجتى فى رعاية قرينته فترة وجودها فى بريطانيا، فذهبت إلى مطار «هيثرو» فى موعد وصول زميلتى العزيزة، واستقبلتها من الطائرة المصرية واتجهت معها إلى ضابط الجوازات البريطانى الذى نظر فى جواز سفرها متفحصاً ثم قال لى فى لهجة جادة: هل صاحبة هذا الجواز قريبة للرجل العظيم ذاته؟ دون أن يسميه تحديدا، فأجبته: نعم يا سيدى، إنها ابنته الكبرى، فوضع على جواز سفرها تأشيرة مفتوحة للإقامة، وزاد على ذلك بأن دعانا إلى إحدى غرف الاستقبال تكريما لها، وإعزازاً لاسم أبيها، ودهشت يومها كثيراً، وتعلمت منذ ذلك الحين أن الغرب لا يحب ولا يكره، ولكنه يحترم أو لا يحترم.

ومازلت أذكر بهذه المناسبة قصة تؤكد نفس المعنى ففى أحد أيام عام ١٩٧٥

ذهبت مرافقا لزميلى الدبلوماسى اللامع « رفيق صلاح الدين» إلى الخارجية البريطانية نبحث ترتيبات زيارة الرئيس الراحل «السادات» للمملكة المتحدة ، ويومها واجهنا نصف ساعة من الجدل الإنجليزى المهذب للبحث فى تكييف الزيارة، هل هى زيارة عمل ؟ أم زيارة رسمية ؟ أم زيارة دولة ؟ وأين تستقبل ملكة بريطانيا الرئيس المصرى ؟ هل فى مدخل قصر باكنجهام ؟ أم أمام جناح الاجتماع المشترك بينهما؟ وظل الجدل عقيماً ، والحوار تائها ، حتى قال زميلى لرئيس قسم مصر فى الخارجية البريطانية وقد كان حينذاك هو السيد «ديفيد جوربوث» ـ والذى أصبح سفيراً لبلاده فى المملكة العربية السعودية بعد ذلك بسنوات ـ . ما أغرب ما تقولون ، أهذا لأن الرجل زعيم صديق يسعى لإقامة جسور مهدمة مع الغرب ، لو أن « عبد الناصر » كان هو القادم للزيارة لكان حديثكم مختلفاً ، ويومها تأكدت تماماً من حقيقة أن السياسة لا تبحث عن المشاعر المضمونة، ولكنها تلهث فقط وراء المصالح المفقودة .

وبهذه المناسبة أيضاً فإن التليفزيون البريطانى مازال يعرض سنويا برنامجاً فى ذكرى العدوان الثلاثى على مصر (حرب السويس) يقول فيه إن الذى قام بالخطوة النهائية لتصفية الإمبراطورية البريطانية هو الكولونيل « جمال عبدالناصر» من مصر .

وإذا أردنا مزيداً من قصص التقدير الدولى لاسم «عبد الناصر» فإننى مازلت أذكر أيضاً حين كنت دبلوماسيا بالسفارة المصرية بالهند ووصلت للسفير يوما فى عام ١٩٨٠ برقية من الخارجية المصرية تفيد بزيارة السيدة الجليلة أرملة الرئيس عبد الناصر ـ رحمها الله ـ للهند ومعها ابنتها السيدة «منى» قرينة الدكتور «أشرف مروان » وقريبة لهما وضابط كبير من سكرتارية الزعيم الراحل بدعوة من السيدة «أنديرا غاندى» وإذ كان السفير يزمع السفر فى مهمة خارج الهند ، فقد كلفنى «رحمه الله» بأن أتولى مهمة الزيارة من بدايتها إلى نهايتها ، وفى عشية وصول الضيفة تلقيت اتصالاً من مراسم الخارجية الهندية يخطرنى مسئول فيها بأن

الاستقبال لن يكون فى «قاعة كبار الزوار» بمطار نيودلهى ، ولكنه سوف يجرى فى «القاعة التذكارية» للمطار اعتزازاً باسم «عبد الناصر» وتكريماً لشريكة حياته ، وأن السيدة «أنديرا غاندى» رئيس الوزراء سوف تكون فى استقبال الضيفة ، وبالفعل لقيت السيدة «تحية عبد الناصر» ومرافقوها حفاوة بالغة بعد عشر سنوات من رحيل زوجها ، وحيث كانت تشكو - رحمها الله - من نوبات صداع نصفى فإن «راجيف غاندى» ، ابن رئيسة الوزراء - ورئيس وزراء الهند بعد ذلك - كان هو الذى يفتش عن أفضل دواء لأرملة الرئيس عبد الناصر .

ورأيت أن أدعو إلى عشاء كبير فى منزلى على شرف الضيفة الكبيرة ، ووجدتها مناسبة أدعو فيها كل السفراء العرب فى العاصمة الهندية فى وقت كانت المقاطعة العربية لمصر على أشدها ، ولقد فوجئت بتلبية مباشرة للدعوة منهم جميعاً ، بل إننى قد تجاهلت أحدهم متعمداً لمواقفه المتطرفة فى الهجوم على الرئيس الراحل «أنور السادات» ، والانتقاد الدائم لسياسة مصر ، ولكننى فوجئت به يتصل بى تليفونيا ليتساءل إن كان اسمه قد سقط من قائمة المدعوين سهواً ، وأنه يريد أن يكون فى شرف اللقاء بالضيفة المصرية الكبيرة .

وأذكر يومها أن عميد السلك الدبلوماسى فى الهند وكان سفير دولة الكويت قد وجه الدعوة على شرفها أثناء حفل العشاء بمنزلى لكى تكون ضيفته فى اليوم التالى فى عشاء يدعو إليه من تراه من سفراء العالم كله .

ولقد حكيت لى - رحمها الله - حين أبديت دهشتى من حجم الحفاوة الزائدة بها أنها حين ذهبت لأداء فريضة الحج أصرّ «الملك فيصل» - رحمه الله - على استضافتها بأحد القصور الملكية فى تكريم منقطع النظير حيث كان يخرج شخصيا على التقاليد المرعية فى تاريخ العائلة السعودية ليتصل بها يوميا بالهاتف أثناء فترة وجودها بالمملكة قائلاً لها : كيف حال ضيفتنا اليوم؟ دون أن يكتفى برعاية زوجته الدائمة لها ، والاهتمام بها ، ولم أجد ذلك غريبا على الملك «فيصل بن عبدالعزيز» الذى زجر من جاءه متصوراً أنه يزف إليه خبراً سعيداً بإبلاغه نبأ هزيمة «عبدالناصر»

عام ١٩٦٧ ، وتحرك فى تلقائية عربية كريمة، ساعياً إلى مؤتمر الخرطوم داعماً صمود «عبد الناصر» بعد شهرين فقط من النكسة برغم كل الخلافات السابقة والاتهامات المتبادلة ، لذلك فإننى أرى أن ذلك الملك الراحل يعد واحداً من أبطال التاريخ العربى الإسلامى الحديث، وأنظر إلى دوره مع الرئيس « السادات» قبيل وأثناء وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ باعتباره دورا يعتز به العرب والمسلمون بل ربما كان ذلك أحد الأسباب التى دفع الملك حياته ثمناً لها.

لقد رأيت أن أكتب هذه السطور لا تمجيداً لعبد الناصر فى ذكرى ميلاده، فالتناول الموضوعى لدراسة التاريخ المصرى الحديث لن يغفل بالضرورة سلبيات حكمه كما لن يجحد إيجابيات عصره ، ولكن رأيت أن أكتبها تأكيداً لبعض المفاهيم المتصلة بالزعامات المصرية التى يجب أن نعتز بها ، وأن نفاخر دوماً بتاريخها ، ولست أشك فى أن سجل الرئيس المصرى الراحل - صاحب الرؤية البعيدة - « أنور السادات» هو حافل أيضاً بقصص مثيلة ومواقف مشابهة، أرجو أن أتعرض لها فى مناسبة أخرى ، إذ تشير أدوار زعمائنا إلى مكانة البلد العظيم الذى حملوا شرف تمثيله وتحملوا عبء قيادته، كما أرجو أن تتاح لى يوماً فرصة الكتابة عن مواقف مضيئة ، ووقائع مشهودة، تتصل بالرئيس الحالى «محمد حسنى مبارك» والذى يستقبل هذا العام أيضاً عامه السبعين ، وهو يسعى فى اعتدال وتوازن ، وصبر وحكمة، لبناء مصر الحديثة، وإرساء دعائم مشروعه التنموى فى وقت ندلف فيه عبر بوابة قرن قادم ، وعصر جديد ، وعالم مختلف .

وحدة الوجود

لا بأس - أحيانا - من بعض التأمل فى فلسفة الكون والغوص فى أعماقه اللانهائية ، فالكون محكوم بفلسفة شاملة وضعها الخالق ، كما أنه يخضع لقوانين ثابتة تصنع فى النهاية وحدة متجانسة يعجز العقل البشرى عن استيعاب حدودها أو إدراك مراميها ، ولقد شغلنى منذ طفولتى - مثل غيرى - التفكير المتصل فى سر الكون ولغز الحياة، وساورتنى الشكوك ، وانتابتنى الهواجس ، وعايشنى القلق ، وتقمصنى أحساس دائم بأن ما نعرفه يمثل نسبة لا تذكر مما لا نعرفه ، وآمنت دائماً أن الاعتصام بالإيمان واللجوء إلى القوة التى صنعت هذا الوجود هما أفضل فى النهاية من أن يقع الإنسان - مهما علا قدره وزاد علمه - فريسة الأوهام وأضغاث الأحلام، وظللت أتذكر دائما قول الله تعالى مخاطباً الإنسان **﴿ولا تمش فى الارض مرحاً إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا﴾** . . ومع زيادة الاكتشافات العلمية ، ونضوج المناهج الفلسفية ، وازدهار المذاهب الفكرية ، تزداد الحيرة ويشتد القلق ، ويصبح اللجوء إلى الله هو طريق الخلاص دون أن يكون ذلك سبيلا إلى استغراق غيبى مبهم ، أو فهم مغلوط لطبيعة الأديان ودعوتها السمحاء ، كما أنه لايتحول أيضاً إلى نوع من التجاوز يصل بنا إلى ايمان الدراويش بغير وعى ، خصوصاً إذا كنا نتتمى إلى دين يعلى من قيمة العقل، ويرى أن التفكير فريضة إسلامية .

وإذا جاز لى أن أضع فى هذا المقام بعض مظاهر الكون موضع الدراسة

والبحث، فإننى أسوق هنا عدداً من الملاحظات التى تدور حول مسيرة الجنس البشرى وما يحيط به من كائنات وجوامد ، وكلها تؤكد الدرجة العالية من الانسجام بين مكونات الحياة بحيث تؤدى فى النهاية إلى التسليم بوحدة الخالق ، ولعلى أستطيع ـ أمام الحقائق الهائلة والمعطيات المذهلة ـ أن أسوق عدداً من الملاحظات حول هذا الشأن أوجزها فيما يلى :

أولا : إن عمر الحياة المعروفة والممارسة البشرية الثابتة التى يقدمها تاريخ الإنسان على الأرض، من أبعد نقطة فيه كما تتراءى لنا إلى يومنا هذا، لا تمثل فى الحقيقة إلا خدوشاً رقيقة على سطح الكون كله بكل كواكبه ومجراته ، فتاريخ الخلق أبعد من ذلك بكثير والمجهول منه أكبر مما نعرف ربما بملايين المرات ، من هنا فإنه من الوهم والضلال معاً أن نتصور أننا نمسك بالخيوط الأولى لبدء الخليقة، فالجنس البشرى كله يتغنى ـ على سبيل المثال ـ بالحضارة الفرعونية المصرية القديمة التى يبلغ عمرها بضعة آلاف من السنين ، وتبدو أقدم تاريخ مكتوب فى سيرة البشرية ، ومع ذلك فقد سبقتها عشرات الملايين من السنين التى لا نعرف بالتحديد كيف عاش فيها الإنسان ، ومن أين بدأ ، وكيف كانت مسيرة الأجيال الأولى له فى هذا الكون الواسع العجيب.

ثانيا : إن تزايد مساحة المعلوم عن الكون من حولنا والتى تبدو انتقاصاً من مساحة المجهول ليست قولا صحيحا على إطلاقه ، وأذكر أننى كنت متحدثا فى محاضرة بدار الأوبرا المصرية فى شتاء ١٩٩٦ ، وشرفنى بحضورها عدد من رموز الثقافة المصرية وكان من بينهم المفكر الإسلامى المرموق الدكتور «محمد عمارة» الذى استوقفنى عند الإشارة إلى العلاقة العكسية بين مساحة المعلوم ومساحة المجهول فى حياتنا، ليقول إن هذا التصور ليس صحيحا على إطلاقه ، وإنه يرى أن زيادة مساحة المعلوم لا تكون دائماً على حساب مساحة المجهول ، بل إننا كلما عرفنا أكثر عن الكون حولنا تزايدت مساحة المجهول منه أمامنا ، وأعترف هنا أن الرجل كان محقاً وأن رؤيته كانت صائبة، فالعالم الحقيقى يزداد إيماناً بجهله كلما

ازداد علماً ، وقد وقر فى ضميرى أننا كلما ازددنا معرفة بالكون ومكوناته ، ازددنا عجزاً أمام المجهول من أسراره .

ثالثا : إننا نزداد يقيناً كل يوم بوجود علاقة ارتباطية بين الكائنات ، فالانسان والحيوان والنبات وهم الذين يمثلون ثالوث الحياة فى الأرض ـ على الأقل حتى الآن ـ تربط بينهم علاقة استمرار وبقاء ، فالحيوان يأكل الحيوان والنبات ، والإنسان أيضا يأكل الحيوان والنبات . . معادلة دقيقة وتوازن بيولوجى يفوق بكثير أى توازن أيديولوجى بين فلسفات دراسة الكون والبحث فيه ، وهذه العلاقة الارتباطية تجعلنى اقترب كثيراً من تأكيد العلاقة بين الإنسان والحيوان بالذات ، «فالثدييات العليا » تقترب من الإنسان فى أسلوب توالدها وتزاوجها وفنائها إلى حد كبير ، مع الاشتراك فى نفس مظاهر حياته التى يختلف فيها فقط بالعقل الذى ساد به على الأرض ، وتميز به عن سائر المخلوقات ، وصنع منه أعظم الحضارات ، وأرقى الثقافات .

بل إن التشابه السلوكى فى معظم مظاهر الحياة العاطفية بين الإنسان والحيوان يبدو مظهراً جديداً يؤكد نفس المعنى المتصل بوحدة الكون ، فالأمومه والطفولة والكهولة والإحساس باللذة والألم تبدو كلها أموراً متشابهة بينهما ، بغض النظر عن من يقف منها على اثنين ، أو من يمشى على أربع ولا يقف الأمر عند هذا الحد فقد جاء زمان يشترك فيه الإنسان والحيوان فى الأمراض أيضاً ، فمن «جنون البقر» إلى «أنفلونزا الدجاج»!! فضلاً عن أن التجارب على الحيوان هى التى أدت إلى تطوير أساليب علاج الإنسان واكتشاف أسرار أمراضه ، ولعل مسألة «الاستنساخ» التى نجحت فى عالم الحيوان مع مخاطر انتقالها إلى عالم الإنسان هى تأكيد آخر لدرجة «الشراكة» العالية بينهما ، ولا أريد أن اتجاوز ذلك لأصل أيضاً إلى النبات الذى أكدت أحدث النظريات أنه يطرب للموسيقا ، وتتفتح أزهاره حين يشعر بدفء تجمع بشرى حوله ، وتبدو حاجته للماء امتداداً طبيعيا لحاجة الإنسان والحيوان .

وقد يقول قائل إنك بذلك تبدو متحمساً «للدارونية» بكل ما لحق بها من حساسيات دينية ، وضعتها فى تناقض كامل مع نظريات الأديان السماوية حول تصورها لبدء الخليقة على اعتبار أن الإنسان ظهر إنساناً منذ البداية وفقاً للفكر الدينى ، ولم يكن تطوراً طبيعيا لمراحل أدنى من الخلايا الحية ، أو حتى الحيوانات الراقية ، وردى على ذلك بسيط وهو أن التسليم بالتقارب المباشر بين الإنسان والحيوان لا يعنى أن الثانى كان مرحلة فى ظهور الأول ، إذ إن وجود العقل ليس أمراً يتم اكتسابه زمنياً ، ولو صحت «الدارونية» على إطلاقها لتحولت الحيوانات الراقية كالقردة مثلاً إلى بشر فى وقت واحد بحيث يحمل ظهور الإنسان الأول دلالة اختفاء الحيوانات التى كانت مرحلة انتقالية فى تكوينه . وهنا يبدو واضحاً ما تحمله نظرية «دارون» من نقص وما يلحق بها من عوار .

رابعاً : إن التقادم الزمنى نظرية تنسحب على الكائنات كلها بل والجوامد أيضاً ، فآثار الزمن تبدو على الإنسان والحيوان والنبات بل تظهر أيضاً على الأثر الحضارى والبناء التاريخى ، ولم نعرف فى تاريخ الكون معنى للخلود المطلق إلا للخالق وحده ، ولو أن الإنسان كان دائماً قويا لا يعرف المرض ، خالداً لا يدركه الموت ، شاباً لا يصيبه التقادم ، فتيا لا يبلى مع الوقت ، لو أن الأمر كان كذلك ما آمن الناس بوحى السماء ، ولأدركتهم نزعة غرور جعلتهم يتوهمون مشاركة الخالق الأعظم فيما اختص به نفسه ، وهكذا فإن علاقة الزمان بالمكان وتأثيرها على الكائنات ـ بغير استثناء ـ تؤكد بشكل حتمى ما نذهب إليه من أحساس عميق بوحدة الكون كله .

خامساً : إن الفارق بين الحياة والموت خيط رفيع للغاية ، والناس ينسحبون من الحياة كل لحظة بإرادة من منحهم إياها وذلك وفق توقيتات لا يعلمها إلا هو ، وقد يرحل أكثر الناس صحة ، ويبقى أشدهم ضعفاً ، إذ لا يوجد قانون معروف يحكم العلاقة بين الحياة والموت ، ولا يوجد جسر يفصلهما حتى نتمكن بدراسته من التوصل إلى قاعدة تشير ولو بشكل عام إلى مرحلة الانتقال بينهما ، وإن كان

ذلك لا ينال من حقيقة مؤداها أن التقادم فى العمر يرفع معدل احتمال الرحيل بفرض ثبات العوامل الأخرى المتصلة بالحوادث العارضه أو الأمراض الطارئة فى الأعمار الصغيرة ، وتبقى فى النهاية الحياة - فى أبسط تعريفاتها - حلفاً للأحياء بل إن حزن البشر على من يرحلون ينطوى أيضاً على جزء من حزنهم الذاتى لتوقع نفس المصير فى مواجهة معضلة الكون التى تبدو أمام العقل البشرى المحدود بغير تفسيرودون فهم .

بقى أن أقول إن التعميم عند دراسة النفس البشرية خطيئة كبرى ، فالذين يقولون بأن شعباً يسمو على غيره وأن أمة تفضل سواهـا ، إنما يقعون فى مغالطة واضحة لأن الإنسان هو الإنسان فى كل زمان ومكان ، ولا فضل لواحد على الآخر إلا برقى العقل وسمو الروح ونبل النفس ، والإمام المجتهد «محمد عبده» رائد الإصلاح الدينى والاجتماعى حين قال مقولته الشهيرة بعد زيارته لفرنسا من أنه قد رأى فيها إسلاما بلا مسلمين بينما ترك وراءه فى بلاده مسلمين بلا إسلام ، قد اقترب - الأستاذ الإمام- بعمق فلسفى رائع من جوهر ما نذهب إليه ، فخصائص البشر واحدة ، وتركيبهم البيولوجى والسيكولوجى مشترك ، لذلك فإن وصم قوميات معينة بصفات عامة هو جناية فكرية ونوع من التضليل العلمى والتعميم الجاهل ، كما أن مثل هذه الاتهامات تنطوى على قدر كبير من العنصرية والتعصب بل والانحطاط .

ولقد أتاحت لى طبيعة عملى وكثرة أسفارى أن أتأكد من حقيقة واحدة آمنت بها وهى أننا جميعاً قد حصلنا على المساواة الكاملة فى لحظة الميلاد ، كما أننا أيضاً وبعد رحلة العمر - مهما طالت - نحتفظ بنفس الدرجة من المساواة عند لحظة الرحيل ، بغض النظر عما يفصل بين اللحظتين من أمجاد وإحباطات ، أو نجاح وفشل .

وقد اكتشفت دائما أنه لا توجد قاعدة عامة للمفاضلة بين الجماعات البشرية من حيث السلوكيات اليومية دون أن يكون لها استثناءات تلحق بها ، فهناك اليابانى

الكسول ، والأوروبى الكاذب ، والأمريكى الفيلسوف ، والإفريقى الثرى، ولا توجد فى النهاية قاعدة جامعة مانعة تنصرف إلى أمم بعينها ، وشعوب بذاتها بحيث تسمح لنا أن نخرج منها بنظريات عرقية ، أو تأويلات عصبية ، فالكل يسعى فى كون واحد ، نستطيع فيه أن نجتذب الصينى بالحب والمودة ، ونستميل الهندى بحسن المعشر وكريم الخلق ، ونقترب من العربى بالكرم والشهامة ، وننال ثقة الغربى بالصدق والوضوح ، ألم أقل لكم إنه كون واحد لخالق واحد صنع وحدة الوجود التى نكتشفها فى كل لحظة عبر مسيرة الحياة حيث نكون أكثر اقترابا من إدراك مبناها وفهم معناها، وعندئذ يصبح الإيمان وحده هو السند الباقى والزاد الدائم ؟

محتويات الكتاب

رقم الإيداع ٩٨/٢٨٩٥
I.S.B.N. 977 - 09- 0433- 3

مطابع الشروق

القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ـ ٨١٧٢١٣ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)



د. مصطفى الفقى

- تخرج فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة (١٩٦٦)، وحصل على «دكتوراه الفلسفة» فى العلوم السياسية من جامعة لندن (١٩٧٧).
- دبلوماسى فى وزارة الخارجية المصرية منذ عام تخرجه، وخدم فى سفارتى مصر لدى بريطانيا والهند، كما تولى منصب «أمين عام المجلس الاستشارى للسياسة الخارجية»، ومدير معهد الدراسات الدبلوماسية، وسفير مصر لدى جمهورية النمسا، وسفير غير مقيم لدى جمهوريتى سلوفاكيا وسلوفينيا، ومندوب مصر لدى المنظمات الدولية فى «فيينا».
- عمل سكرتيراً للسيد رئيس جمهورية مصر العربية للمعلومات فى الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢.
- قام بالتدريس فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة لمدة خمسة عشر عامًا (١٩٨٧-١٩٩٣) وممتحن خارجى لعشرات من الدرجات العلمية بالجامعات المصرية.
- محاضر فى عدد كبير من العواصم العربية والأجنبية، ومتحدث رئيسى فى الجلسة الافتتاحية للمنتدى الاقتصادى الدولى «بدافوس» فى سويسرا - يناير ١٩٩٥.
- حصل على كأس «الخطابة» من أسبوع شباب الجامعات المصرية عام ١٩٦٥. والجائزة الأولى فى «المقال السياسى للشباب» من المجلس الأعلى للعلوم والفنون والآداب عام ١٩٦٦. وجائزة «أفضل كتاب فى الفكر السياسى» من معرض القاهرة الدولى للكتاب عام ١٩٩٣. وجائزة الدولة التشجيعية عام ١٩٩٤. ووسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى من حكومة النمسا عام ١٩٩٨.
- عضو المجلس الأعلى للثقافة (لجنة العلوم السياسية). له عشرات المقالات باللغتين العربية والإنجليزية فى الدوريات العربية والأجنبية، ومؤلفات عديدة باللغتين العربية والإنجليزية، كما شارك فى إعداد وتأليف الموسوعة القبطية (باريس ١٩٩٠). وموسوعة الشروق (القاهرة ١٩٩٣).

ليالى الفكر فى ڤيينا

المدائن - كما يقول شاعر العرب
«نزار قبانى» - كالإناث ، لكل واحدة شخصية ومذاق ،
ويرتبط بكل منها نمط من الأحلام والذكريات .
فى تلك الأجواء، وبين كل هذه المعانى ، عشت بضع سنوات فى «ڤيينا»
أعمل وأقرأ وأكتب ، وأرقب الوطن من بعيد حيث يزداد المصرى إرتباطا به
كلما كان بعيدا عنه ، ويشتد الحنين إليه
كلما إزداد فراقنا له ، ومن الشعور الإنسانى الجارف انطلق قلمى ليكتب
فى «عطلة الإسبوع» حول أحد الموضوعات التى تمثل بعض شواغل
«الكنانة» أو ترتبط بشىء من آمال «المحروسة»
كما يراها واحد من أبناء «أم الدنيا» .
لذلك جاءت هذه الصفحات لتستحق اسما جديدا أستاذن
المطربة العربية الراحلة والشاعر المصرى المتميز فى أن يكون عنوانا بديلا
يشير إلى «ليالى الفكر فى ڤيينا» .

د. مصطفى الفقى

دار الشروق

